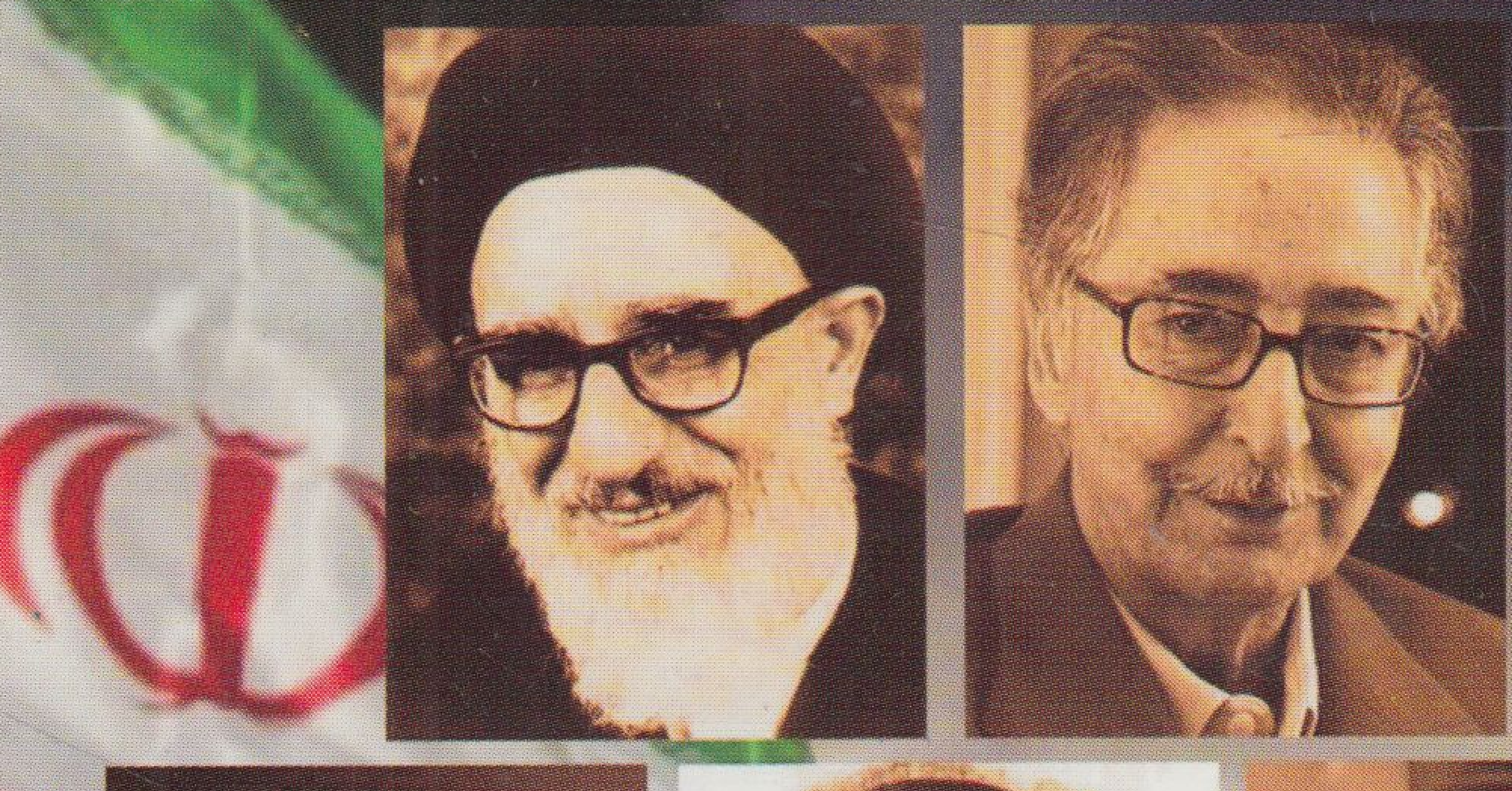
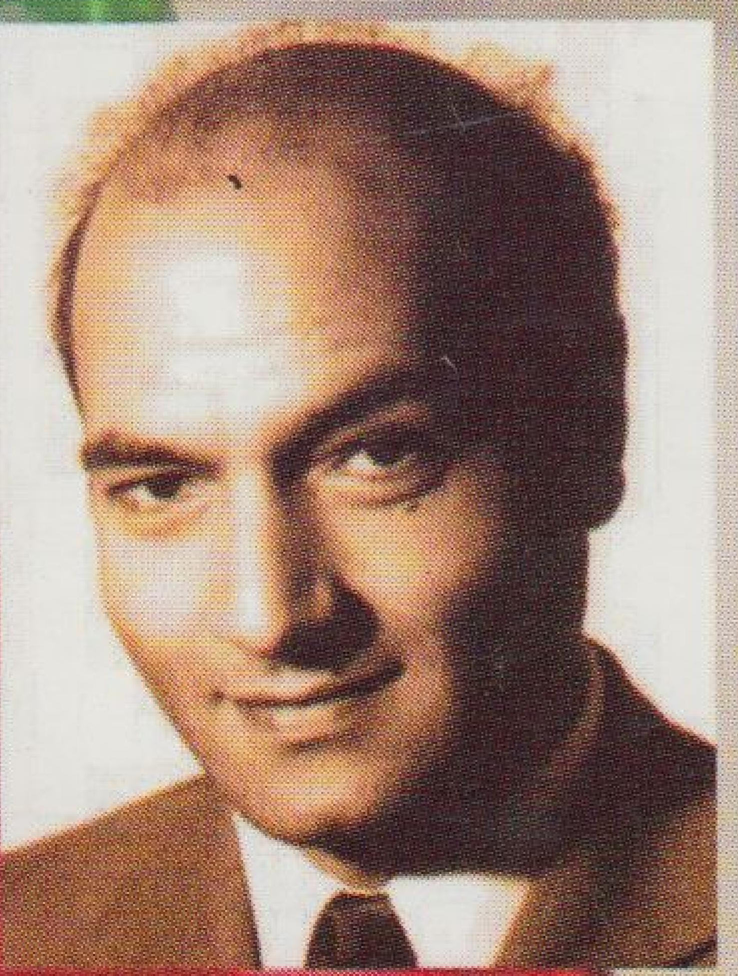
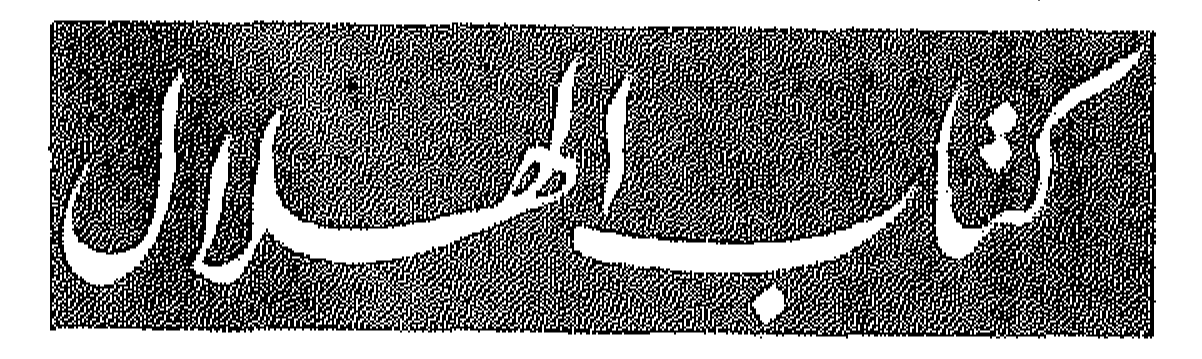
كتاب الهلال

د. وليد محمود عبد الناصر

إيران الثورة
شخصيات وراء الأحداث





سلسلة شهرية تصدر عن مؤسسة دار الهلال

رئيس مجلس الإدارة
حلمي النمنم

رئيس التحرير
عادل عبد الصمد

المستشار الفني
محمود الشيخ

مدير التحرير
أحمد شامخ

الإدارة

القاهرة: ١٦ شارع محمد عزالعرب بك (المبتديان سابقا)
ت: ٢٣٦٢٥٤٥٠ (٧خطوط).
المكاتبات: ص.ب: ٦١العتبة ـ القاهرة ـ الرقم البريدي ١١٥١١ ـ تلغرافيا: المصور ـ القاهرة ج. م. ع.
تلكس: Telex 92703 hilal u n
فاكس: FAX: 3625469

الغلاف
محمد أبوطالب

الاشتراكات

قيمة الإشتراك السنوى ٧٢جم داخل جمهورية مصر العربية تسدد مقدماً نقداً أو بحوالة بريدية غير حكومية- البلاد العربية ٣٥ دولاراً - أوربا وأسيا وأفريقيا ٤٠ دولاراً - أمريكا وكندا والهند٤٥ دولاراً -
باقى دول العالم ٧٥ دولاراً
القيمة تسدد مقدماً بشيك مصرفى لأمر مؤسسة دار الهلال ويرسل لإدارة الإشتراكات بخطاب مسجل كما يرجى عدم إرسال عملات نقدية بالبريد

الإصدار الأول/ يونيو ١٩٥١
البريد الإلكتروني: helalmag@yahoo.com

ثمن النسخة

سوريا ١٢٥ ليرة - لبنان ٦٠٠٠ ليرة - الأردن ٢٢٥٠ فلس ـ الكويت ١,٢٥٠ فلس - السعودية ١٢ ريالا البحرين ١,٢ دينار- قطر ١٢ ريالا - الإمارات ١٢ درهما - سلطنة عمان ١,٢ ريال - اليمن ٤٠٠ ريال -
المغرب ٤٠ درهما - فلسطين ٢دولار - سويسرا ٤ فرنكات - السودان ٣,٥ جنيه

إيران الثورة:
شخصيات وراء الأحداث

د. وليد محمود عبد الناصر

دار الهلال

مستشار التحرير:
محمد رضوان

إهداء

إهداء عام إلى كل المعنيين والمهمومين بشأن الثورة وإشكالياتها في عالمنا، وخاصة في عالمنا العربى والإسلامى وإلى كل المهتمين منهم بالدراسات المقارنة للثورات بهدف استخلاص الدروس والاستفادة من تجارب الآخرين.

وإهداء خاص إلى زوجتى داليا ونجلىّ عمر ومحمد الذين ساعدونى فى إتمام هذا الكتاب عبر تضحيتهم بوقت كان من المفترض أن أقضيه معهم فى سبيل الانتهاء من هذا الكتاب فى الموعد المحدد له.

مقدمة

يستقبل الشعب الإيرانى، ومعه العالم الإسلامى والعالم بأسره، هذه الأيام الذكرى الثالثة والثلاثين لانتصار ثورة هذا الشعب التى شكلت نقلة نوعية ليس فقط فى تاريخ إيران، بل وفى تاريخ العالم الإسلامي ومجمل التاريخ الإنسانى، بدون أن يكون فى ذلك أى مبالغة من وجهة نظرنا المتواضعة. فقد شكلت هذه الثورة ومسارها ونتائجها والتطورات التى لحقت بمسيرتها نقاط تحول بارزة على أكثر من صعيد وعلى المستويين النوعى والكمي من حيث تعديل العديد من الثوابت والإتيان بالعديد من المتغيرات المستجدة أو التى كانت غير مفعلة منذ زمن بعيد.

كما أن ذكرى الثورة الإيرانية هذا العام تتزامن مع اندلاع الربيع العربى فى الكثير من البلدان العربية التى شهدت انتفاضات وثورات، بعضها استكمل بالفعل وحقق

نجاحاً وتحولاً فى عدد من البلدان، سواء بفعل الداخل وحده، مثلما كان الحال فى كل من تونس ومصر، أو بفعل تدخل عوامل خارجية مثل الحالة في ليبيا. كما أنه فى بلدان عربية أخرى إما تم احتواء حركة احتجاجات الشارع، على الأقل للوقت الراهن، أو تم تلبية بعض مطالب هذه الحركات الاحتجاجية أو حتى أغلبها، كما فى حالة عدة دول عربية أخرى في المنطقة، أو تم التوصل إلى ما يمكن تسميته بتسوية منتصف الطريق، مرة أخرى سواء بسبب توازنات داخلية أو ربما أيضاً بفعل عوامل خارجية إقليمية ودولية، كما هو الوضع فى الحالة اليمنية، أو ما زالت تفاعلاتها مستمرة، كما هو الحال بالنسبة للوضع فى سوريا. ولا تأتى فقط أهمية هذا التزامن من كون هذا الربيع العربى دار فى منطقة الجوار المباشر والمجال الحيوى والاستراتيجى لإيران، بل لأنه من جهة سعت إيران بأشكال مختلفة ووسائل متنوعة للاستفادة من هذا الربيع العربى لتعزيز وجودها ومكانتها فى المنطقة، ومن ثم قدرتها على التأثير على الأحداث بدول الربيع العربى وغيرها من البلدان العربية وكسب النفوذ بها، ومن

جهة أخرى بدت عوامل قلق لدى إيران، بالرغم من حرص إيران الرسمية على عدم الإعلان عنها لأكثر من سبب، سواء بسبب اندلاع بعض أحداث الربيع العربى فى دول حليفة لإيران، مثل الحالة السورية، أو بسبب تخوفات من امتداد تأثير ظاهرة الربيع العربى إلى إيران ذاتها، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار أحداث يونيو ٢٠٠٩ التى أعقبت انتخابات الرئاسة الإيرانية التى فاز بالتجديد فيها الرئيس الحالى محمود أحمدى نجاد لفترة رئاسية ثانية وأخيرة فى مواجهة منافسه ممثل التيار الإصلاحى "مير حسين موسوى"، وذلك فى جولة إعادة بعد خروج مرشح آخر للتيار الإصلاحى من الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية وهو رجل الدين الشيعى البارز "مهدى كروبى"، وما شهدته إيران وقتذاك من حركة احتجاجات شعبية واسعة على نتائج الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية.

كذلك فبمناسبة الحديث عن الربيع العربى، فهناك أمر آخر هام وذو صلة يربط بين الثورة الإيرانية وحالة الربيع العربى وما تضمنته من ثورات، وأعنى هنا تحديداً أنه قد

يكون من المفيد للقارئ المصرى، بل والعربى، الاطلاع على وقائع دارت فى مسار الثورة الإيرانية وعلى يد بعض الشخصيات التى كان لها دور قيادى فى الإعداد لهذه الثورة وانتصارها ومراحلها التأسيسية بما قد يكون مفيداً من منظور الدراسة المقارنة للثورات، ومع الإقرار التام بأن لكل ثورة خصوصياتها ولكل بلد السياق الذاتى لتطور مساره التاريخى والاجتماعى، بحيث يمكن استخلاص بعض الدروس المستفادة والعبر الهامة مما جرى فى حالة الثورة الإيرانية لمعرفة المشترك والمختلف مع ثورات الربيع العربى وكذلك للعمل على تجنب تكرار الأخطاء والإخفاقات التى تمت فى الحالة الإيرانية والاسترشاد بذلك فى مسيرة الثورات أو الانتفاضات أو الحركات الإصلاحية العربية وعملية بناء مؤسسات الدولة فى بعض الحالات، أو إعادة بنائها فى حالات أخرى، وكذلك التعلم من النجاحات وأسبابها وطبيعتها ومدى استمراريتها من عدمه.

ونعود إلى تناول أصل موضوع الكتاب فنوضح أنه من الثابت تاريخياً أن التفاعل بين عوامل موضوعية وأخرى ذاتية

يؤدى إلى تطور الأوضاع الإنسانية، سواء كان هذا التطور فى اتجاه إيجابى أو سلبى. وضمن ما هو موضوعى تندرج العناصر الاقتصادية والاجتماعية فى الأساس بمكوناتها من نمط وعلاقات إنتاج وما ينتج عنها من تفاعلات اجتماعية، وهى المسماة فى العلوم الاجتماعية بالبنية التحتية، كما تندرج فيما هو موضوعى أيضاً من وجهة نظرنا العناصر المكونة لما يمكن أن نطلق عليه الموروث الثقافى، وهو ما يجمع التراكم التاريخى لعادات وتقاليد وقيم شعب أو أمة وتطوره فى سياق اجتماعى معين، وكذلك البيئة الطبيعية التى يكون لها دور فى تحديد حجم ومدى الخيارات المتاحة. وعلى الجانب الآخر، تندرج ضمن ما هو ذاتى العديد من العناصر لعل من أهمها، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، دور الإنسان الفرد، بما فى ذلك تكوينه النفسى والعصبى والبدنى، وتركيبته الذهنية، وتفاعله مع الظروف الموضوعية المحيطة به والتى أشرنا إليها آنفاً.

وتنقسم النظريات الخاصة بالتحول الاجتماعى وما يرتبط به من تغيير سياسى أو اقتصادى بين من يعظم دور العوامل

الموضوعية ويمنحها الغلبة أو الأولوية، وإن بدرجات متفاوتة، وبين من يركز بالمقابل على دور الفرد وإرادته وقدرته على صنع الأحداث وتغيير مسارها، ومن ثم تتباين الاتجاهات حول الرد على سؤال: من هو الطرف الأهم فى صنع التاريخ الإنسانى، المعطيات الموضوعية أم اعتبارات الفرد وقدراته وعبقريته؟ علماً بأنه بالطبع فإن أياً من هذه النظريات والأطروحات لا تغفل دور العنصر الآخر فى المعادلة ولا تهمله أو تتجاهله، بل تنحصر المسألة كلها فى الوزن الممنوح لكل من الجانبين من وجهة نظر صاحب التحليل حسب رؤيته والقناعات التى يتبعها.

ومن منطلق القناعة بأن التفاعل بين الظروف الموضوعية وتلك الذاتية، وفى مقدمتها دور الفرد، وما يتصل به من دور الأفكار العقائدية والسياسية، هو الذى يصنع حركة التاريخ الإنسانى على مسار تطوره الطويل، وتحديداً عبر توافر أفراد بمقومات وقدرات معينة وأطروحات فكرية بعينها وأيضاً فى ظل توافر اعتبارات موضوعية محددة فى ظرف زمنى ومكانى مما يمكن أن ينتج تحولات أيديولوجية وسياسية وثقافية، ومن

ثم اقتصادية واجتماعية، تمثل تغييراً جذرياً عما سبق وتمهيداً لما هو قادم.

ومن الهام هنا أن أوضح أننى لست بصدد الحديث عن حتميات من أى نوع، بالرغم من القناعة بارتباط المقدمات والافتراضات والأسباب بالنتائج والاستنتاجات بشكل من المفترض أن يكون منطقياً، كما أننى لست هنا أيضاً فى مجال الحديث عن تغليب عامل على آخر.

ولكن كل ما هنالك أننى قررت فى هذا الكتاب الحديث عن دور الأفراد وإسهاماتهم وتأثيراتهم الفكرية والسياسية والاجتماعية وما يمكن أن تؤدى إليه مدخلاتهم من توجيه أو إعادة توجيه للأمور فى اتجاه أو آخر، وذلك فى إطار الإقرار بأن دور الإنسان الفرد وحده لا يكفى كما أنه لا يكون فاعلاً بمعزل عن البيئة الموضوعية المحيطة محلياً وإقليمياً ودولياً.

أما الموضوع فى هذا الكتاب فى إطاره العام، فهو الثورة الإيرانية التى حققت انتصارها فى فبراير ١٩٧٩، ومقدماتها والتطورات اللاحقة عليها، والتى لا تؤثر فحسب على إيران، بل على منطقتنا والعالم بأسره، وبشكل متصاعد. ولقد بقيت

معنا هذه الثورة منذ اندلاع شراراتها الأولى فى عام ١٩٧٧ أكثر من ثلاثة عقود، ولا نعلم كم من الوقت ستبقى معنا فى المستقبل، ولكن المؤكد أن طبيعتها وتطوراتها المتلاحقة شكلت، ولا زالت، حالة فريدة تستحق الدراسة والبحث ليس فقط كنوع من الترف الأكاديمى أو التدريب الذهنى، بل الأهم لأنها حالة تتم فى إقليمنا وفى دولة محورية مؤثرة منذ القدم فى هذا الإقليم، وتشترك معنا فى العديد من المكونات الدينية والثقافية وأثبتت الأحداث أنها تؤثر ليس فقط على محيطنا الثقافى والجغرافى والجيوسياسى والاستراتيجى، بل وبشكل مباشر على أمننا القومى ومصالحنا الوطنية العليا.

ولكن تناول الثورة الإيرانية هنا لن يتم عبر معالجة التركيبة الاقتصادية الاجتماعية للمجتمع الإيرانى، أو دور القوى الخارجية الإقليمية والدولية وتأثيراتها داخل إيران، أو دور الأحزاب وغيرها من المؤسسات السياسية وغير السياسية المنظمة داخل إيران قبل الثورة وبعدها، ولا تناول حدث الثورة فى حد ذاته أو أى حدث آخر بعينه، ولا حتى التركيز فقط على التطورات الفكرية ودلالاتها على أرض

الواقع، وإنما ربما التعرض لكل ذلك ولكن من زاوية عرض وتحليل وتقييم دور شخصيات بعينها فى مسار الثورة الإيرانية وتطورات هذا الدور ومغزاه العملى بكل ما حملته هذه الشخصيات من تأثير فكرى ودور سياسى وتنظيمى، بل ورؤية شاملة تتخطى حدود إيران، وربما العالم الإسلامى بأسره فى بعض الأحوال.

ومن الهام أن أوضح فى هذه المقدمة، أن اختيار الشخصيات الواردة فى هذا الكتاب قد لا يتفق بالضرورة مع توقعات البعض من جمهور القراء، نظراً لأن البعض على سبيل المثال قد يتوقع شخصيات أخرى، ربما لعبت دوراً حظى بتغطية صحفية أو إعلامية أكثر بكثير من بعض الشخصيات المذكورة هنا، مثل آية الله الخمينى وخلفه آية الله سيد على خامنئى أو الرئيسين السابقين على أكبر هاشمى رفسنجانى ومحمد خاتمى أو الرئيس الحالى محمود أحمدى نجاد. ولكن الواقع أنه هنا بالضبط يكمن السبب فى اختيار الشخصيات الواردة فى هذه الكتاب، أى أنها بالرغم من الدور الذى لعبته فى الإعداد للثورة، فكرياً واجتماعياً

وسياسياً وتنظيمياً، أو فى توجيه الأحداث خلالها أو بعدها، فإن أدوارها تلك، ضمن أدوار شخصيات أخرى كثيرة ليست مذكورة بين طيات هذا الكتاب، لم تحظ بما أزعم أنها تستحقه من اهتمام، ولم تلق الاهتمام إعلامياً وصحفياً الذى لقيته شخصيات أخرى فى مسيرة الثورة الإيرانية. ولا يعنى هذا الإقلال من شأن أو الحط من دور الشخصيات غير المذكورة فى هذا الكتاب فى مسيرة الثورة الإيرانية، أو الانتقاص من إسهاماتها، التى قد تكون، كما هو الحال أيضاً بالنسبة للشخصيات المذكورة فى هذا الكتاب، إيجابية أو سلبية، بحسب موقع المراقب ورؤيته ومنطلقاته الفكرية والسياسية وأرضيته الاجتماعية وخلفيته التاريخية وزاوية تعامله مع الأحداث والشخصيات. ولكننا رأينا إلقاء الضوء على الشخصيات المذكورة فيما بعد فى هذا الكتاب بهدف تعريف القراء، خاصة الشباب منهم ممن لم يعايشوا الأحداث السابقة على اندلاع الثورة الإيرانية وفعاليات الثورة ذاتها وما ترتب عنها من نتائج وترتيبات مؤسسية بعضها ما زال يعيش معنا حتى لحظتنا الراهنة والبعض الآخر منها تعرض

للمراجعة والتعديل، أحياناً بفعل أحداث مذكورة فى هذا الكتاب وعبر فصوله المتنوعة، وبإسهام تلك الشخصيات، سلباً أو إيجاباً، فى مسار تلك الثورة.

كما يهمنى هنا أن أذكر أنه فى خضم عرض وتحليل ونقد وتقييم دور الشخصيات التى نتناولها فى هذا الكتاب من حيث تأثيرها فى مسار أحداث الثورة الإيرانية لعام ١٩٧٩، فإننا بلا شك سنمر بشخصيات أخرى، وربما نتوقف عندها لقليل من الوقت للإشارة إلى أدوار لهذه الشخصيات فى الثورة الإيرانية تبدو الآن غير معروفة أو غير واضحة المعالم. ولكن هذه الشخصيات الأخرى، من وجهة نظرنا أيضاً، لعبت أدواراً بارزة، سواء فى التحضير والإعداد للثورة أو فى المساهمة فى تحقيق انتصارها أو فى المراحل الأولى الحرجة بعد هذا الانتصار التى يمكن أن نطلق عليها وبحق تعبير المراحل التأسيسية للدولة الجديدة. ولكن هذه الشخصيات، مثلها فى ذلك مثل الشخصيات التى عرضنا لها فى هذا الكتاب، لم تنل من التغطية الإعلامية، بل وأحياناً ولا البحثية أو الدراسية العلمية، ما يعكس الأهمية التى تستحقها

وتستحقها الأدوار التى لعبتها فى مسيرة الثورة الإيرانية، إن إيجاباً أم سلباً بحسب رؤية المحلل أو الباحث أو فى نهاية المطاف القارىء نفسه. ولم أعن من التعرض بعجالة لهذه الشخصيات الأخرى فى هذا الكتاب التقليل من شأنها أو تحجيم دورها فى أحداث الثورة الإيرانية بأى حال من الأحوال، بل إننى أعتقد بأن هذه الشخصيات بدورها تستحق بأن تفرد لها فصول مستقلة في كتب قادمة، أو حتى كتب كاملة مستقلة، وآمل شخصياً أن تتاح لى فرصة تناول هذه الشخصيات بقدر ما تستحقه من التحليل المسهب فى فرص قادمة أو ربما فى كتاب قادم بإذن الله تعالى. ومن هذه الشخصيات على سبيل المثال لا الحصر آية الله حسن بهشتى والدكتور حسن آيات وآية الله مرتضى مطهرى ومحمد على رجائى وغيرهم.

أما الشخصيات التى نتناولها فى هذا الكتاب فهى خمسة ولكل منهم أهميته. وفيما يتعلق بالشخصية الأولى فهو المهندس محمد مهدى بازرجان أحد مؤسسى "نهضة أزاد إيران" (حركة تحرير إيران) التى جمعت بين الإسلام

والليبرالية والقومية، والمفكر والناشط السياسى الرصين، وكذلك أول رئيس للحكومة بعد انتصار الثورة الإيرانية فى فبراير ١٩٧٩، وهى التى أطلق عليها الحكومة الثورية الانتقالية أو المؤقتة التى تولت المسئولية ما بين انتصار الثورة وحتى اقتحام السفارة الأمريكية فى طهران واحتجاز رهائن بها فى مطلع نوفمبر ,١٩٧٩ أما الشخصية الثانية فهو الدكتور على شريعتى الذى يعتبر وبحق أحد ابرز المنظرين والمفكرين، إن لم يكن الأبرز على الإطلاق، الذين فرشوا التربة الفكرية والسياسية الصالحة واللازمة والضرورية لانطلاقة الثورة التى انتصرت فى فبراير ١٩٧٩ عبر إسهاماته الأيديولوجية الهامة التى جمعت بين الإسلام والأفكار والمناهج التقدمية المعاصرة، وجهوده التى ساهمت فى تثوير وتعبئة القطاعات الحديثة من المجتمع الإيرانى خاصة من الشباب وذلك بالرغم من وفاته فى يونيو ١٩٧٧، وتزامن ذلك مع انطلاق الشرارات الأولى لثورة الشعب الإيرانى. وبالنسبة للشخصية الثالثة فهو رجل الدين البارز والمفكر الهام والناشط السياسى الثورى الفعال آية الله سيد

محمود طلقانى والذى كان له أيضاً دوره البارز فى الإعداد والتحضير للثورة وبناء سياقها الفكرى والتنظيمى، كما لعب دور التنسيق للفعاليات الثورية خلال أحداث الثورة ذاتها، بالإضافة إلى دوره المتميز فى محاولة التأثير على تطور الأحداث خلال الشهور الأولى بعد انتصار الثورة حتى وفاته المبكرة والمفاجئة أيضاً فى سبتمبر ,١٩٧٩ ونأتى للشخصية الرابعة التى سنعرض لها فى هذا الكتاب وهو الدكتور أبو الحسن بنى صدر المفكر البارز منذ أيام دراسته وإقامته فى فرنسا وأحد مستشارى آية الله الخمينى المقربين قبل انتصار الثورة والذى أصبح أول رئيس للجمهورية الإسلامية الإيرانية ولكنه بدوره أيضاً لم يكمل فترة ولايته الأولى المفترضة فى الرئاسة (أربع سنوات) بل ولا حتى نصفها وانتهت قصته مع الرئاسة بإقالته من منصبه والمطالبة بمحاكمته وفراره إلى خارج إيران حيث استقر به المقام مرة أخرى فى فرنسا وأوروبا معارضاً للنظام الذى عمل فيه بوصفه أول رئيس للجمهورية. وخامس وآخر الشخصيات التى نتناولها فى هذا الكتاب هو مسعود رجوى زعيم "سازمان مجاهدين خلق

إيران" (منظمة مجاهدى الشعب الإيرانى) التى كان لها دورها الهام فى محاربة النظام البهلوى الشاهنشاهى فى إيران منذ نشأتها عام ١٩٦٥، وتعاظم هذا الدور خلال سنوات الثورة، وجمعت المنظمة بين المرجعية الإسلامية والنزعة الثورية التقدمية المعاصرة وإستراتيجية حرب العصابات، كما أنها كانت من الأطراف الفاعلة بقوة على الساحة السياسية الإيرانية خلال العامين الأولين بعد انتصار الثورة وإن تحولت مجدداً بشكل تدريجى نحو المعارضة للنظام الجديد الذى نتج عن الثورة ممثلاً فى نظام ولاية الفقيه حتى وصل الأمر إلى حد الصدامات الدموية فى الشوارع بين أنصار الطرفين وكانت أشدها فى ٢٠ يونيو ١٩٨١ والتى انتهت بإعلان حظر منظمة "مجاهدين خلق إيران" داخل إيران وبهروب زعيم المنظمة مسعود رجوى مع رئيس الجمهورية المقال ابو الحسن بنى صدر إلى العاصمة الفرنسية باريس وانتقال المنظمة إلى العمل السرى ضد النظام الحاكم داخل إيران والعمل السياسى والإعلامى والتدريب العسكرى خارج إيران بداية بباريس وانتهاءً

بمعسكر أشرف فى العراق وكلها توجهات تهدف إلى إسقاط نظام ولاية الفقيه وتأسيس الجمهورية الديمقراطية الإسلامية فى إيران على حد إعلانهم.

ومن الهام أن يوقن القارىء الكريم أن التركيز على ثورة ١٩٧٩ فى إيران لا يعنى بأى حال من الأحوال إنكار حلقات سابقة هامة فى التاريخ الإيرانى الثرى بالأحداث والثورات والتحولات التى تعكس ثراء الشعب الإيرانى الثقافى ورصيده الحضارى الذى أسهم فى تطور البشرية فى مراحل تاريخية متعاقبة منذ مراحل مبكرة من التاريخ الإنسانى، وهو هنا يتفق من حيث هذا العمق التاريخى والإسهام الإنسانى الحضارى مع شعوب أخرى فى المنطقة مثل شعوب مصر والعراق واليمن والشام وغيرها كثير فى منطقتنا وخارجها.

فالثابت أن الشعب الإيرانى شهد، خاصة منذ مطلع القرن العشرين، العديد من الحلقات الهامة لثوراته المتتالية بدءاً بالثورة الدستورية فى العقد الأول من القرن العشرين، ومروراً بمحاولة تمرير التحولات الوطنية الديمقراطية بزعامة الراحل الكبير الدكتور محمد مصدق فى مطلع العقد السادس

ن القرن نفسه، ثم ما عرف بالثورة البيضاء فى مطلع العقد لسابع من القرن العشرين، هذا دون الحديث عن انتفاضات تحولات أخرى ليست أقل شأناً ولكن ربما لا يتسع المقام لعرض لها هنا فى هذه المقدمة المحدودة.

وفى الختام، أدعو الله تعالى أن يكون لهذا الكتاب بعض الفائدة للقارىء العربى، خاصة المصرى، فى التعرف بشكل أعمق على بعض الوقائع وتفسيراتها، مما يمكنه من الفهم بشكل أفضل لخلفية الكثير مما يتردد الآن عن الحالة الإيرانية بكل ما يشوبها أحياناً من أمور قد تستعصى على الفهم إذا لم يكن الشخص المتابع ملماً بخلفيات وتطورات لا تسمح المساحات المتاحة فى الصحف ووسائل الإعلام فى أغلب الأحوال بسردها للمتلقى للمعلومة أو الخبر على النحو المثالى. وأود التأكيد مجدداً أن هذا الكتاب لا يقصد من ورائه التأريخ للثورة الإيرانية أو نظام الجمهورية الإسلامية الذى نشأ فى أعقاب نجاح هذه الثورة بفترة وجيزة، ولكنه يتناول من خلال منهج "عبر قطاعى" النفاذ إلى عرض وتحليل وتقييم أحداث فى مسار هذه الثورة والجمهورية التى تولدت

عنها عبر الشخصيات الوارد ذكرها فى هذا الكتاب وأدوارها وأفكارها.

ولا يسعنى سوى أن أشير إلى أطنان من المراجع حول الثورة الإيرانية، ساهمت كمصادر مباشرة وغير مباشرة فى المعلومات والوقائع والتحليلات الواردة فى هذا الكتاب، بدون تحميل أى منها المسئولية عما يرد فى هذا الكتاب من آراء وتقديرات. كما أشير إلى كتابات سابقة لى عن الثورة الإيرانية، سواء كتباً عديدة سيرد أسماؤها فى نهاية هذا الكتاب، أو دراسات ومقالات لا يتسع المجال هنا لذكرها، استخدمت بعضها أيضاً فى إعداد هذا الكتاب.

الشخصية الأولى:
المهندس محمد مهدى بازرجان:
عن ضرورة انسجام الفكر والسياسة

لا تكمن أهمية المهندس محمد مهدى بازرجان فقط فى أنه أول رئيس للحكومة بعد انتصار الثورة الإيرانية فى العاشر من فبراير ١٩٧٩، وهى التى سميت بالحكومة الانتقالية أو الحكومة المؤقتة أو الحكومة الثورية أو غير ذلك من مسميات، وشهد عهد هذه الحكومة تحولات تاريخية تركت بصماتها حتى يومنا هذا، بل ولعبت دوراً أساسياً فى تشكيل مسار وتطور الأحداث السياسية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى إيران الثورة منذ ذلك التاريخ.

ولكن أهمية المهندس بازرجان تكمن قبل ذلك فى أنه كان أحد مؤسسى "حركة تحرير إيران"، التى تأسست فى خضم الصراع السياسى الذى شهدته إيران فى مطلع عقد

الستينيات من القرن العشرين على خلفية حزمة السياسات التى أطلقها شاه إيران الأخير محمد رضا بهلوى فى ذلك الوقت وأطلق عليها تعبير "الثورة البيضاء"، وهو تعبير كان مثار تحفظ أو اعتراض، بل ورفض، قطاعات عريضة من المجتمع الإيرانى بصفة عامة وجزء هام من النخبة السياسية والمثقفة للمجتمع الإيرانى على وجه الخصوص.

وبينما كان رد فعل المرجعيات الدينية الشيعية الجعفرية الاثنى عشرية التقليدية فى إيران هو رفض الثورة البيضاء واعتبارها مجرد تغطية من جانب الشاه السابق على سعيه للقضاء على القاعدة التى تضمن الاستقلال الاقتصادى ومن ثم السياسى لرجال الدين ومجمل المؤسسة الدينية فى إيران عبر تطبيق قوانين إصلاح زراعى على أراض تابعة أو تدر أرباحاً على المؤسسة الدينية وكبار رجال الدين، فإن ردود أفعال المثقفين والناشطين سياسياً من خارج صفوف رجال الدين قد تباينت بين عدة اتجاهات.

وكان واحد من هؤلاء المثقفين، بل ربما من أبرزهم، المهندس محمد مهدى بازرجان، والذى خرج أصلاً من رحم

حزب الجبهة الوطنية الإيرانية، وهو حزب الزعيم الوطنى الدكتور محمد مصدق، والذى جسد بشكل واضح روح الوطنية الإيرانية، طبقاً لتعريف شبه قومي وشبه علمانى يتشابه فى بعض جوانبه مع حزب الوفد المصرى فى صيغته الأصلية عقب ثورة ١٩١٩ مباشرة، ويتشابه فى أوجه اخرى منه مع المواجهة بين الرئيس المصرى الراحل جمال عبد الناصر وقوى الاستعمار التقليدى ممثلة فى الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية حول قرار تأميم شركة قناة السويس فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ وما أعقبه من عدوان ثلاثى بريطانى / فرنسى / إسرائيلى على مصر فى نهاية أكتوبر ومطلع نوفمبر من العام نفسه. ويذكر للدكتور محمد مصدق أنه سعى للجمع بين الروح الوطنية والانتماء القومى من جهة والالتزام بالقيم الليبرالية الديمقراطية القائمة على أسس التعددية والتداول السلمى للسلطة من جهة أخرى، مما جعل الكثيرين يصفون ثورة الدكتور مصدق وحزب الجبهة الوطنية الذى كان يقوده ويتزعمه ممثلاً ومجسداً لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية فى التاريخ الإيرانى المعاصر، أو ربما

حلقة جديدة فى هذا النضال تضاف إلى حلقة سابقة هامة هى الثورة الدستورية لعام ١٩٠٥، ولكنها تعتبر بلا شك حلقته الأبرز والأهم والأكثر دلالة . وبشكل عام يمكن اعتبار مواجهة الدكتور مصدق مع الشاه محمد رضا بهلوى وحلفائه الأمريكيين بعد إقدام الدكتور محمد مصدق على قراره التاريخى بتأميم صناعة النفط الإيرانية واستعادة السيادة الوطنية للشعب الإيرانى على موارده الطبيعية، نقطة تحول مفصلية فى مسار التاريخ الإيرانى فى زمن ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد تعددت الاجتهادات والتفسيرات بشأن أسباب إخفاق الدكتور مصدق فى هذه المواجهة والتى انتهت به إلى المحاكمة والتعرض للسجن، سواء كان ذلك بسبب سوء تقدير فى حسابات مصدق أو لتخلى بعض حلفائه عنه كما تردد حينذاك، سواء من جهة رجال الدين مثل آية الله كاشانى والمؤسسة الدينية الشيعية الرسمية بشكل عام، أو من جهة اليسار ممثلاً فى ذلك الوقت فى حزب "تودة" (الجماهير) الشيوعى الإيرانى، أو كيفية إدارته للعلاقة مع الجيش

الإيرانى وقياداته، أو مدى تفهمه لطبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية الإيرانية وكبار قادتها وبين الولايات المتحدة الأمريكية وأجهزتها العسكرية والأمنية والاستخباراتية، أو عدم إجادته التعامل مع القوى الخارجية المؤثرة فى الشئون الإيرانية فى ذلك الوقت، وفى مقدمتها المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

وفى كل الأحوال فإن التأثير السلبى لفشل الدكتور مصدق فى إدارة معركة تأميم النفط الإيرانى، عبر الانقلاب الذى دبرته المخابرات المركزية الأمريكية ونظام أسرة بهلوى، بالتعاون مع المخابرات البريطانية، وقاده الجنرال زاهدى فى ١٩ أغسطس ١٩٥٣ وأدى إلى قيام حكومة عسكرية وإنهاء التجربة الديمقراطية فى إيران وإعادة الشاه إلى إيران، أدى ليس فقط إلى تعرض الدكتور مصدق للمحاكمة والسجن بل أثر سلباً على أوضاع ومكانة حزب الجبهة الوطنية الإيرانى ونظرة الإيرانيين إليه. وكان من نتائج ذلك تشتت العديد من قيادات وكوادر الحزب وانصراف الكثير من قاعدته الجماهيرية والشعبية عنه وبالتالى تحوله إلى حزب أقل حجماً وتأثيراً بكثير عما كان عليه الحال من قبل.

وكان من أهم نتائج هذا التقزيم والتشرذم الذى أصاب الجبهة الوطنية خروج عناصر منها اعتبرت أن الحزب أساء تقدير دور الدين وتأثيره فى المجتمع والسياسة الإيرانيين، وتعامل معه كمتغير خارجي، وربما من منظور أقرب للتعامل القومي العلمانى دون أن يحاول التعرف على الروح الأصيلة لهذا الدين وأهمية الدور الذي يلعبه على ساحة المشهد السياسى والاجتماعى الإيرانى، بعيداً عن التفسيرات التقليدية أو المحافظة التي كان يروج لها غالبية رجال الدين الإيرانيين خلال تلك الفترة، أو التفسيرات المتشددة التى كان يروج لها أتباع تنظيم "فدائيان إسلام" الذى اتبع أحياناً نهج العنف بزعامة "نواب صفوى"، بل من خلال التعرف على جوهر الرسالة الدينية وكيفية تلبيتها لاحتياجات ومطالب الجماهير طبقاً لمعطيات النصف الثانى من القرن العشرين وعالم الحرب الباردة، وإذا ما تم تفسيرها فى اتجاه أكثر ليبرالية وتقدماً وتسامحاً وفى ظل روح انفتاح على الثقافات الأخرى.

وكان ضمن الذين مارسوا هذا النقد الذاتى وخرجوا من صفوف الجبهة الوطنية على هذه الخلفية المهندس محمد مهدى بازرجان وآخرون. وسرعان ما التقت آراء بازرجان مع مواقف وأفكار رجل دين تقدمى ومستنير هو الراحل آية الله سيد محمود طلقانى، والذى سنتناول حالته بالتفصيل فى الفصل الثالث من هذا الكتاب، وإن من منطلقات مختلفة، فى ضرورة بناء حركة فكرية وسياسية جديدة تجسد التزاوج بين الفكر القومى والفكر الدينى المعتدل والمستنير والمنفتح على بقية التيارات الفكرية، حتى ولو كان الثمن لذلك أن تكون هذه الحركة ذات طابع نخبوى وليست حركة جماهيرية كما كانت الجبهة الوطنية من قبل. وبالفعل أسس بازرجان وطلقانى "نهضة أزاد إيران" (حركة تحرير إيران) التى سعت لأن تجمع فى صفوفها معاً رجال الدين من جهة والمثقفين والتكنوقراط من خارج المؤسسة الدينية من جهة أخرى باعتبار أنهما يمثلان فى ذلك الوقت جناحى النخبة المثقفة للشعب الإيرانى والطريق الوحيد للنهضة والخلاص من الحكم الشاهنشاهى البهلوى الاستبدادى.

ويعيد الكثير من المحللين والمراقبين للشئون الإيرانية الفضل فى إنشاء قاعة "حسينية إرشاد" للمحاضرات والفعاليات والأنشطة ذات الطابع الإسلامى فى العاصمة طهران إلى حركة تحرير إيران ومؤسسيها المهندس محمد مهدى بازرجان وآية الله سيد محمود طلقانى. ولم تكن "حسينية إرشاد" قاعة محاضرات ودروس دينية عادية أو تقليدية مثل غيرها من الحسينيات فى العاصمة الإيرانية طهران أو غيرها من المدن والقرى الإيرانية الأخرى، بل تميزت منذ نشأتها بأنها كانت الساحة الرحبة التى يحاضر فيها شخصيات دينية إسلامية شيعية ذات توجهات ثورية ولكن فى الإطار التقليدى لحركة رجال الدين الموالين للخط الفكرى لآية الله الخمينى. ومن الشخصيات المنتمية إلى هذه الفئة الأخيرة آية الله مرتضى مطهرى، والذى سيصبح بعد انتصار الثورة الإيرانية فى فبراير ١٩٧٩ المنظر الرئيسى للحزب الجمهورى الإسلامى الذى أسسه أنصار خط الخمينى بعد انتصار الثورة إلا أن مرتضى مطهرى هذا كان بدوره من أوائل الشخصيات المقربة من الخمينى التى تعرضت للاغتيال فى

فترة قصيرة نسبياً بعد انتصار الثورة، وتحديداً فى اليوم الأول من مايو من عام ١٩٧٩، والذى استمر غموض دوافع اغتياله أو القوى المسئولة عنه بالرغم من إعلان مجموعة تسمى "مجموعة الفرقان"، كان هناك منذ ما قبل انتصار الثورة الإيرانية خصومة عقائدية بينها وبين مطهرى، عن مسئوليتها عن الحادث، وإن اتهم بعض أنصار الخمينى والحزب الجمهورى الإسلامى حينذاك منظمة "مجاهدين خلق إيران" اليسارية الإسلامية بالمسئولية أيضاً عن ذلك الاغتيال فى ضوء العداء العقائدى الذى كان قائماً بين الطرفين منذ ما قبل اندلاع الثورة الإيرانية وهو اتهام حرصت المنظمة بقوة حينذاك على نفيه رغم إقرارها بوجود خلافات فكرية وسياسية وحركية بينها وبين مطهرى. ولكن ما ميز "حسينية إرشاد" أكثر كان ما ذكرناه آنفاً عن استضافتها لشخصيات إسلامية غير تقليدية روجت بدورها لفكر إسلامى غير تقليدى إصلاحى أو ليبرالى أو تقدمى أو تحديثى مثل مؤسسى حركة تحرير إيران نفسها المهندس محمد مهدى بازرجان وآية الله سيد محمود طلقانى، أو مثل المفكر والمنظر والمناضل

الإسلامى البارز الدكتور على شريعتى، والذى سنسرد له بدوره خصيصاً الفصل الثانى من هذا الكتاب، بالإضافة إلى شخصيات أخرى صبت جميعاً فى صالح نشر فكر إسلامى منفتح ومستنير ومتعايش مع معطيات العالم المعاصر، بما فى ذلك واقع المجتمعات الإسلامية الحديثة وقضاياها وتحدياتها ومطالبها واحتياجاتها ومتطلباتها. ولقد حفلت قاعة "حسينية إرشاد" دائماً بحضور كثيف، خاصة من جانب الشباب الإيرانى، حيث أن هذا الشباب انجذب إلى المحاضرات والمحاضرين الذين كانوا يتحدثون لغة قريبة منهم ومفهومة لهم فى ضوء تعليمهم الحديث من جهة وعدم ارتياحهم للخطاب التغريبى السائد فى وسائل الإعلام المختلفة التابعة للدولة وأدوات السياسة الثقافية الرسمية للحكومة الإيرانية فى عهد الشاه السابق من جهة أخرى.

وربما نظراً للطابع النخبوى لحركة تحرير إيران، فإنها نجت نسبياً، وإن كان ليس بشكل مطلق، من عصف الأجهزة الأمنية والاستخباراتية بها فى زمن آخر شاه لإيران، مع تعرض قادتها وكوادرها من آن لآخر إلى مضايقات

وتحرشات من تلك الأجهزة، أو للاستدعاء للتحقيق أو الاحتجاز أو حتى الاعتقال لفترات زمنية متباينة على خلفية اتهامات سياسية بالتحريض ومعارضة الأوضاع القائمة والدعوة للثورة عليها، أو مداهمة مقار الحركة ومنازل قادتها وكوادرها وإغلاق بعضها والاستيلاء على وثائق ومستندات من البعض الآخر. واتسمت الحركة بأمرين، الأول هو علنية نشاطها فى أغلب الأحوال فى ضوء عدم اقتناعها بالعمل السرى وجدواه، أخذاً فى الاعتبار أن هذا العمل العلنى بدوره لم يكن متاحاً للحركة فى كافة الأوقات خلال فترة حكم الشاه السابق، والثانى الطابع السلمى لتحركها ونفورها الدائم من التوجه للعنف بأى صورة كانت واعتبارها له نقيصة للعمل الوطنى وليس إضافة أو رصيداً له، والأمران بالطبع مرتبطان أيضاً بالطابع النخبوى لحركة تحرير إيران والذى عرضنا له من قبل.

وبالرغم من أن الحركة كانت قد عبرت بوضوح وبشكل منتظم ومكثف ويكاد أن يكون مستمراً عن معارضتها لكثير من ممارسات نظام الشاه السياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، وهى اعتراضات زادت حدة وانتظاماً بتصاعد وتيرة الأحداث، خاصة منذ اندلاع الشرارات الأولى للثورة فى النصف الثانى من عام ١٩٧٧ احتجاجاً على الوفاة المفاجئة والمشبوهة للمفكر الإسلامى التقدمى الراحل الدكتور على شـريعـتى فى لندن فى يونيـو ١٩٧٧ وهو فى طريقـه للمنفى، وهى وفاة اشتبه الكثير من الإيرانيين فى أنها كانت جنائية مدبرة بواسطة جهاز الأمن السياسى الإيرانى فى ذلك الوقت المعروف باسم "السافاك".

وبالرغم من ذلك كله، فقد احتفظت بعض الشخصيات داخل "حـركـة تحـرير إيران"، كـمـا هو الحـال بالنسـبـة لشخصيات من الجبهة الوطنية الإيرانية، بشعرة معاوية مع الحكم الإيرانى حينذاك، كما أنها كانت قد بنت بمرور الوقت جسوراً مع مختلف القوى الوطنية والسياسية الإيرانية على اختـلاف توجـهـاتها، سـواء تلك التى انبثقت من صـفـوف المؤسسة الدينية، مثل أتباع آية الله الخمينى، أو اليسارية مع تنوعها، أو الليبرالية أو القومية أو غير ذلك.

ومن الجدير بالذكر هنا أنه خلال الفترة القصيرة السابقة على سقوط نظام الشاه بشكل نهائى ورحيل الشاه محمد رضا بهلوى وأسرته لآخر مرة عن أرض إيران، فإن الشاه حاول إنقاذ نظامه عبر تشكيل حكومة تترأسها شخصية وطنية تتمتع بالاحترام والمصداقية لدى القاعدة العريضة من الشعب الإيرانى وكذلك لدى القطاع العريض من القوى السياسية الفاعلة فى الشارع الإيرانى فى ذلك الوقت. ولجأ الشاه للعديد من الشخصيات، خاصة من رموز الجبهة الوطنية، لإقناعها بقبول مثل هذه المهمة الصعبة فى ذلك التوقيت الحرج للغاية، ولكن بازرجان تدخل ووظف ما لديه من علاقات تاريخية مع هذه الشخصيات ومارس ما يملكه من نفوذ وضغوط عليها لإقناعها برفض مثل تلك المهمة وعدم منح طوق النجاة لنظام الشاه الذى كان يراه بازرجان بحلول ذلك الوقت فاقداً لأى نوع أو أى شكل من المشروعية ويعتبره سبب معاناة الشعب الإيرانى فى مختلف المجالات. وبناءً على هذا التدخل من جانب بازرجان، اعتذرت العديد من الشخصيات القيادية فى الجبهة الوطنية الإيرانية عن قبول

تلك المهمة، ومنها على أمينى، بينما قبل هذه المهمة فى نهاية الأمر شهبور بختيار، والذى كان حينذاك أحد الشخصيات المحسوبة على الجبهة الوطنية الإيرانية، وأمضى فترة قصيرة للغاية كآخر رئيس للحكومة فى عهد حكم أسرة بهلوى لإيران.

ولذلك لم يكن من المستغرب أو من قبيل المفاجأة أن يقع اختيار آية الله الخمينى على المهندس محمد مهدى بازرجان ليشكل أول حكومة بعد عودة الخمينى إلى الوطن زعيماً وانتصار الثورة الإيرانية. فقد حمل هذا الاختيار أكثر من دلالة.

وأول هذه الدلالات كان أن بازرجان شخصية تحظى باحترام مختلف أطياف المشهد السياسى الإيرانى، على تباين توجهاتها وانتماءاتها، وبالتالى فهو مرشح مثالى لكى يكون رئيس حكومة توافقية تقف وراءها كافة القوى الفكرية والسياسية والاجتماعية الإيرانية التى شاركت فى الثورة، وذلك فى وقت كانت الأمور تحتاج فيه إلى "إجماع وطنى" أو "وحدة وطنية" فى المرحلة الأولى التالية مباشرة لنجاح الثورة وانتصارها، والتى هى أيضاً مرحلة كان ما زال فيها الكثير

من الأعداء وا لخصوم يتربصون بتلك الثورة ويتطلعون للانقضاض عليها مجدداً بهدف القضاء عليها وهى وليدة ولم يشتد عودها بعد.

أما السبب الثانى الذى جعل من بازرجان مرشحاً نموذجياً بالنسبة للخمينى فهو أن "المهندس" كان من زوايا عديدة محسوباً على القوى الإسلامية فى سياقها العريض، وفقاً لما ذكرناه آنفاً عن نشأة "حركة تحرير إيران" وأيديولوجيتها التى اتسمت بما يمكن أن نطلق عليه، خاصة فيما يتعلق بفكر بازرجان نفسه، فكر إسلامى تحديثى من جهة وليبرالى وطنى من جهة أخرى؛ وهو الأمر الذى تبلور فى كتاب بازرجان الشهير والمعنون "الحد الفاصل بين الدين والسياسة" على وجه الخصوص، والذى كان من حسن حظنا أنه تم ترجمته إلى اللغة العربية وتم نشره بواسطة إحدى دور النشر اللبنانية منذ أكثر من ثلاثة عقود تقريباً مما ساعد على تعريفنا بفكر بازرجان الإسلامى المستنير والمنفتح على الآخر والواعى بخصوصية العلاقة بين الدين والسياسة فى المجتمعات التي تتشكل غالبية سكانها من المسلمين. وفى

ضوء كل ما سبق فإن إيلاء مهمة رئاسة الحكومة الجديدة لبازرجان كان ليضمن، بالنسبة للخميني، سير الأمور نحو صبغ مؤسسات النظام السياسي الوليد منذ البداية بصبغة إسلامية تمهد لتمرير تغييرات أعمق في مرحلة قادمة تؤدى إلى إنشاء الجمهورية الإسلامية ومؤسساتها لاحقاً طبقاً لتعريف الخميني لها.

أما السبب الثالث الذى نراه لاختيار الخميني لبازرجان لهذه المهمة فهو أن اختياره كان يمثل في ذلك الوقت رسالة تطمين مطلوبة من الخميني لكافة القوى الفكرية والسياسية الأخرى التي ساهمت في الثورة وانتصارها مفادها أن الخميني لا يود أن ينفرد بفرض رؤيته الخاصة بشكل الحكومة القادمة وطبيعة المؤسسات الجديدة، والتي كان قد عبر الخميني عن رؤيته الشخصية لها طبقاً لاجتهاده الفقهي الذى كان يعتبر حينذاك مستحدثاً على المؤسسة الدينية الشيعية الإثني عشرية بالفعل في كتابه "الحكومة الإسلامية" وسميت بنظرية أو مبدأ "ولاية الفقيه"، وهو كتاب تم ترجمته إلى اللغة العربية ونشر في القاهرة عام ١٩٧٩، وكتب مقدمة

هامة للغاية له حينذاك الأستاذ الدكتور حسن حنفى، المفكر والفيلسوف المصرى الكبير وأستاذ الفلسفة الإسلامية بكلية الأداب بجامعة القاهرة، بل سيترك هذا الأمر ليقرره الشعب الإيرانى، حسبما كان قد وعد قادة وممثلى بقية القوى الوطنية والسياسية الإيرانية التى شاركت فى الثورة خلال لقاءاته بهم ورسائله لهم والبرنامج الذى أعلنه قبيل عودته لإيران أثناء وجوده فى المنفى فى فرنسا وبعد طرده من النجف الأشرف بواسطة الرئيس العراقى الراحل صدام حسين بناء على طلب من شاه إيران الأخير. كما أظهر اختيار آية الله الخمينى للمهندس محمد مهدى بازرجان لرئاسة أول حكومة فى إيران بعد انتصار الثورة فى نفس الإطار الطابع المرن والرحب لفكر الخمينى الساعى إلى بلورة برنامج إنقاذ وطنى تتفق عليه كافة القوى الوطنية الإيرانية، أيضاً طبقاً لبرنامج النقاط الثمانية الفضفاض الذى كان قد اعتمده وهو فى منفاه فى فرنسا، وهو البرنامج الذى سنتحدث عنه باستفاضة فى الفصل الرابع من هذا الكتاب، وبما ينفى عن الخمينى ويدرأ عنه شبهة أى نزعة لسعى

أنصار خطه وتابعى نهجه، سواء داخل صفوف المؤسسة الدينية أو خارجها، للانقضاض على مؤسسات الدولة الوليدة ومصادرتها لحساب أفكارهم وصياغة جدول أعمالها بحسب رؤيتهم ومخططاتهم.

أما السبب الرابع والأخير لما نعتبره حسن اختيار الخمينى لبازرجان لمهمة رئاسة أول حكومة بعد انتصار الثورة الإيرانية، من وجهة نظر خدمة أهداف الخمينى ذاته من هذا الاختيار، فهو التأكيد على الطابع المرحلى والانتقالى لهذه الحكومة، وهو الأمر الذى يسهل معه نزع أى صفة استمرارية عن هذه الحكومة، وبالتالى لا يجعلها فى موضع يؤهلها لاتخاذ قرارات قوية أو حتى لتعامل مؤسسات الدولة معها وكأنها باقية لفترة طويلة تمكنها من صياغة شكل النظام السياسى الجديد فى إيران بعد سقوط الشاه، وهو الأمر الذى يبقى الخيوط النهائية فى أيدى الخمينى ويكسبه صفة فوق الحكومة وغيرها من المؤسسات. وزاد من هذا الأمر أن الخمينى شكل مجلساً سرياً من مقربين إليه، من رجال دين وغيرهم من خارج صفوف المؤسسة الدينية، فى

هذه المرحلة باسم "المجلس الثورى المؤقت"، وكان هذا المجلس بدوره "مؤقتاً" أيضاً بحيث تبقى القرارات النهائية دائماً بأيدى الخمينى شخصياً ويشعر الآخرون بأن بقاءهم مرتبط به من جهة، وليكون هذا المجلس بمثابة مجلساً موازياً للحكم، بحيث لا تشعر الحكومة المؤقتة بأنها وحدها التى تتخذ القرارات، أو حتى أنها تستطيع اتخاذ القرارات النهائية والباتة فى أى شأن، وهو الأمر الذى شكا منه بالفعل مراراً وتكراراً بازرجان نفسه على مدى التسعة أشهر التى قضتها حكومته فى السلطة، من جهة أخرى. ولكن يجب أن نذكر هنا أن آخرين اعتبروا أن كون الحكومة مؤقتة والمجلس الثورى أيضاً مؤقت لدليل على أن الخمينى كان ملتزماً بحل هاتين المؤسستين فور تشكل المؤسسات الأساسية والدستورية والمنتخبة للنظام الجديد عبر سلسلة من الاستفتاءات والانتخابات، من اسم الدولة وصياغة دستور جديد لها إلى انتخاب رئيس جمهورية ثم أعضاء برلمان وغير ذلك، حيث أن سبب وجود هاتين المؤسستين المؤقتتين، أى إدارة المرحلة الانتقالية التى تتسم عادة بحالة فراغ مؤسسى، بما فى ذلك على قمة هرم السلطة، ينتفى فى هذه الحالة.

وقد قضى بازرجان فى مهمته كرئيس للحكومة المؤقتة فترة قاربت على الشهور التسعة بدأت بعد انتصار الثورة مباشرة فى العاشر من فبراير ١٩٧٩ وانتهت باقتحام السفارة الأمريكية فى طهران، واحتجاز العاملين بها كرهائن فى الأسبوع الأول من نوفمبر من العام نفسه. وخلال هذه الشهور لاقى الصعاب الكثيرة، سواء من المجلس الثورى السرى المؤقت الذى أشرنا إليه أو من القوى المؤيدة مباشرة لنهج الخمينى أو من مختلف القوى السياسية الموجودة على الساحة السياسية الإيرانية، خاصة القوى اليسارية ذات مطالب السقف المرتفع داخلياً فيما يتعلق بفرض إجراءات اقتصادية واجتماعية راديكالية تترجم وعود الثورة إلى إجراءات منحازة إلى الفئات الكادحة من الشعب الإيرانى التى كانت وقود الثورة وحطبها بالإضافة إلى المطالبة بحل الجيش الإيرانى وإقامة جيش ديمقراطى شعبى مكانه، وخارجياً الدعوة لتبنى منحى ثورى مناهض الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها فى المنطقة والعالم بل مناهضاً لمجمل التحالف الغربى ولإسرائيل باعتبارها جزءاً من هذا التحالف

الغـربى ورداً على دعم هذه الأطراف لنظام الشـاه المخلوع بالإضافة إلى المطالبة بتقديم الدعم الفعال لقضايا فلسطين وغيرها من قضايا التحرر الوطنى فى العالم الإسلامى وعلى امتداد العالم بأسره، وذلك فى فترة باتت تعرف لاحقاً بـ "ربيع طهران" واستمرت طبقاً لبعض التقديرات لعدة شهور حتى واقعة اقتحام السفارة الأمريكية فى طهران واحتجاز الرهائن بها فى نوفمبر ١٩٧٩، بينما فى تقديرات أخرى امتدت فترة "ربيع طهران" حتى إعلان أنصار الخمينى "الثورة الثقافية" لمحاربة "الأفكار المستوردة"، خاصة داخل الجامعات الإيرانية، بحسب دفعهم بذلك بدءاً من مطلع عام ١٩٨٠، بينما يراها جزء ثالث انتهت باندلاع الحرب العراقية الإيرانية واجتياح الجيش العراقي للأراضى الإيرانية فى سبتمبر ١٩٨٠، وأخيراً يراها قطاع رابع بأنها انتهت بالإطاحة بالرئيس الأول للجمهورية الإسلامية الدكتور أبو الحسن بنى صدر وفراره إلى خارج إيران والمواجهات الدموية بين الأجهزة الأمنية لنظام الجمهورية الإسلامية من جهة وأنصار بنى صدر وأتباع منظمة "مجاهدين خلق إيران"

من جهة أخرى والتى انتهت بتحول المنظمة الأخيرة إلى العمل السرى وانتقال قياداتها إلى خارج إيران فى يونيو ١٩٨١، وأياً كانت التعريفات لفترة "ربيع طهران" تلك، فالثابت أنها كانت تشهد سعى كل طرف شارك فى الثورة بدرجة أو بأخرى للتأكد من أن رؤيته لشكل الدولة الجديدة التى ستولد من رحم الثورة ستترجم إلى واقع معاش، سواء بشكل كامل أو حتى جزئى، فى تلك الأيام الأولى الهامة؛ والحيوية من حياة إيران ما بعد الثورة.

ولم يقتصر الأمر بالنسبة لبازرجان على الداخل، بل شمل الخارج أيضاً، فقد كان مطالباً باتخاذ مواقف تجاه الأطراف الخارجية وتفاعلها مع أحداث الثورة الإيرانية وتطوراتها، وبعض هذه الأطراف كان التعامل معها ليس محل خلاف كبير، أو أحياناً ربما لم يكن موضع اهتمام، بين القوى الفاعلة فى إيران فى ذلك الوقت، ولكن فى حالات أخرى لم يكن الوضع بهذا السهولة، بل كانت كل كلمة أو تصرف او تحرك من جانب بازرجان وحكومته مصدر احتجاج من تيار واستحسان من آخر ومزايدة من ثالث. ومن

أمثلة ذلك الموقف تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، بكل تراكمات المرارة التى كانت لدى الشعب الإيرانى، خاصة القوى الثورية، تجاه واشنطون، وبكل الحساسيات التاريخية لدى الجانب الإيرانى تجاه ذاكرة التدخل الأمريكى فى إيران منذ تدخلها ضد حكومة الدكتور محمد مصدق الوطنية عام ١٩٥٣، بل وبكل الإحساس أيضاً بالمرارة من جراء الدعم الذى قدمته الولايات المتحدة الأمريكية لنظام الشاه المخلوع وبكل الاستفادة التى حققتها من وراء من هذا النظام لعقود، سواء للحصول على النفط الرخيص، أو الاعتماد عليه للعب دور الشرطى لحماية المصالح الأمريكية فى منطقة الخليج، أو للدعم الذى قدمته الولايات المتحدة للأجهزة القمعية الأمنية والعسكرية والاستخباراتية لهذا النظام وتوفير أجهزة ملاحقة وتعذيب وأساليب تحقيق واستجواب عبر دورات تدريبية لكوادر هذه الأجهزة وعناصرها، مما انعكس على ممارسات تمت بحق معارضين سياسيين أو حتى مجرد مشتبه فيهم فى زمن الشاه، سرعان ما أصبحوا بعد انتصار الثورة عام

١٩٧٩ فى مقاعد الحكم أو على الأقل قريبين منها وفى صفوف الثوار المنتصرين.

ولهذا كان بازرجان حريصاً فى الأيام الأولى لحكومته على إطلاق تصريحات قوية، ولكنها موزونة ومحسوبة إلى حد كبير، يطالب فيها الولايات المتحدة بعدم التدخل فى الشئون الداخلية الإيرانية، وبتسليم الأسلحة التى كان نظام الشاه قد قام بسداد تكاليفها للولايات المتحدة ولم تكن قد تسلمتها إيران بعد عندما انتصرت الثورة، وذلك كشروط أولية للحديث عن بدء حوار بين الثورة الإيرانية والولايات المتحدة وعن إمكانية تحسين العلاقات بين الجانبين. إلا أن الاعتراضات انهمرت على بازرجان من كل جانب على هذه التصريحات التى وصفها المنتقدون بالاعتدال والتهادن والتخاذل وغير ذلك من أوصاف هجومية. وقد جاءت هذه الانتقادات من التيارات الدينية المتشددة المؤيدة لخط الخمينى، بنفس الدرجة التى جاءت بها من مختلف فئات اليسار الإيرانى، سواء الماركسى اللينينى أو الستالينى أو الماوى أو التروتسكى أو اليسار الإسلامى أو غير ذلك. فقد طالب البعض بضرورة

اشتراط تقديم الولايات المتحدة اعتذار تاريخى عما ارتكبته من جرائم فى حق الشعب الإيرانى كشرط مسبق لبدء صفحة جديدة فى العلاقات بين إيران والولايات المتحدة، مع الالتزام والتعهد بعدم التدخل فى شئون الشعب الإيرانى وخياراته فى المستقبل. وذهب البعض الآخر إلى اشتراط تقديم الولايات المتحدة لتعويضات عن "الاستغلال والنهب التاريخيين" أو ما أسماه بعضهم بـ "فائض قيمة النهب التاريخى" الذى مارسته بحق الثروات الإيرانية، خاصة النفطية، دائماً بحسب أصحاب هذا المطلب. ووجد بازرجان نفسه فى موقف صعب، خاصة أن جميع من كان فى مقاعد السلطة كان يسارع، بل ويتسابق، فى إطلاق التصريحات النارية ضد الولايات المتحدة، بل والمزايدة فى ذلك، ليس فقط على بازرجان وحكومته، بل وعلى بعضهم البعض، وهو الأمر الذى كان يصعب من مهمة بازرجان. وبلغ الأمر حداً كان صعباً على بازرجان تجاوزه عندما بدأ الخمينى التركيز فى الهجوم على الولايات المتحدة فى تصريحاته مستخدماً بشكل مستمر تعبير "الشيطان الأكبر"، وهو الأمر الذى فضل معه بازرجان

عدم التحدث فى الشأن الأمريكى كثيراً فى العلن والعمل من وراء الكواليس للتوصل إلى تسوية مع الأمريكيين تكون أيضاً مغرية للقبول من جانب القيادة الثورية الإيرانية، خاصة من جهة التزام واشنطون بتسليم طهران الأسلحة التى كانت إيران قد دفعت ثمنها فى عهد الشاه المخلوع محمد رضا بهلوى ولم تكن قد تسلمتها بعد لدى اندلاع الثورة. ولكن شاءت الأقدار أن تكتب شهادة وفاة حكومة بازرجان على مذبح العلاقات الإيرانية الأمريكية، وتحديداً عقب اقتحام الطلاب الثوريين المنتمين لعدة اتجاهات إسلامية، وربما بعض الاتجاهات اليسارية أيضاً، للسفارة الأمريكية فى طهران واحتجاز رهائن بها بمن فيهم أمريكيين يتمتعون بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية والقنصلية الواردة فى معاهدات دولية ذات صلة، وما نتج عن ذلك من قطع العلاقات الدبلوماسية بين واشنطون وطهران وذلك فى وقت كان فيه بازرجان يراهن على نجاح مشاورات غير معلنة أجراها وزير خارجية حكومته إبراهيم يازدى مع مسئولين بالخارجية الأمريكية على هامش مشاركة يازدى فى أعمال الدورة

العادية الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة والتى انعقدت بمدينة نيويورك الأمريكية فى ذلك الخريف العاصف فى تاريخ العلاقات الإيرانية الأمريكية فى عام ١٩٧٩.

وكان بازرجان قد حرص فى تشكيله لحكومته الثورية المؤقتة على ألا يكون هو المعتدل الوحيد فى صفوفها، كما حرص على وضع شخصيات مقربة من الخمينى، فعين فى منصب وزير الخارجية إبراهيم يازدى الذى جاء أصلاً من خلفية الانتماء إلى الجبهة الوطنية الإيرانية، الحزب التاريخى لأنصار الدكتور محمد مصدق، وبالمناسبة تعرض يازدى فى شهر ديسمبر من عام ٢٠١١ لصدور حكم ضده من محكمة إيرانية بالسجن لمدة ثمانية سنوات على خلفية تهمة إلحاق الضرر بالأمن القومى الإيرانى. كما جاء بازرجان فى منصب وزارى، صار لاحقاً فى منصب وزير الخارجية، بصادق قطب زادة، أحد المستشارين المقربين من الخمينى منذ أيام وجود الأخير فى فرنسا. كذلك كان بازرجان حريصاً على ألا يأتى فى حكومته برجال دين يحتلون مناصباً وزارية، وذلك فى وقت مبكر بعد انتصار الثورة، حيث كان بازرجان، وقوى

أخرى فى إيران، ما زالوا يأملون ويتطلعون إلى أن يؤدى رجال الدين دورهم كمرشدين للمجتمع وكموجهين للناس من مواقعهم فى الحوزات العلمية والحسينيات والمساجد، دون الانزلاق لممارسة السياسة بشكل يومى وعلى مستوى السلطتين التنفيذية والتشريعية، من منطلق أن مكانة رجال الدين أرفع من الانجرار إلى معارك سياسية وسجالات قد تتضمن اتهامات تخل بمقام ومهابة رجال الدين فى المجتمع، وبالتالى يجب بقاؤهم فى منزلة عالية توجه الناس وترشدهم بدون الانغماس فى القضايا الخلافية اليومية للعمل السياسى. والواقع أن مثل هذا التوجه اتفق جزئياً وتلاقى مع توجهات آية الله الخمينى نفسه خلال تلك الفترة حيث كان الأخير أيضاً وبدوره لديه تحفظات قوية على الأقل فى تلك المرحلة الأولى بعد انتصار الثورة بشأن تولية رجال الدين مناصب قيادية فى السلطة التنفيذية، خاصة المناصب الوزارية، ولكن لأسباب مختلفة عن تلك التى كانت لدى رئيس الحكومة الثورية المؤقتة المهندس محمد مهدى بازرجان أو لدى القوى والشخصيات الثورية الإيرانية من خارج صفوف

الموالين بشكل حرفى ومطلق لخط الخمينى ونهجه. فقد كان الهـدف من ذلك التـوجـه، التكتـيكى فى هذه الحـالة، لدى الخمينى هو عدم إثارة الريبة من جانب بقية القوى الثورية من خـارج المؤسسـة الدينيـة الشـيـعيـة الإيرانيـة أو الشكوك فى نواياه بشـأن مسـتـقبل طبيعـة النظام السـيـاسـى الإيرانى ومـؤسسـاته ودور ومـوقع رجـال الدين فـيـه، وكيفـيـة قـيامـة بترجمـة مـا ورد فى كتابه "الحكومة الإسلاميـة" الصـادر قبل انتصار الثورة فى فبراير ١٩٧٩ إلى واقع فى إيران التى بات يقـودها بـعـد الثـورة، وكـذلك طمـأنة هذه القـوى والتـيـارات الأخرى بالتزامه ببرنامج النقاط الثمانية الذى أصدره وأعلن التزامـه به وهو فى المنفى فى فـرنسـا وقـبل عودته إلى بلاده والهبـوط فى مطارهـا الدولى، المسـمى مطار مـهابـاد فى ذلك الوقت، هبوط المنتصرين، وهـو البرنامج الذى سنتناوله بشـىء من التفصيل فى الفصل الرابع من هذا الكتاب.

وقد شـهدت فترة تولى حكومة بازرجان مقاليد الأمور فى إيران، على قصرها من الناحية الزمنية، العديد من التطورات الهـامة التى شكلت عـلامـات على طريق تأسـيس الجـمـهورية

الإسلامية ومؤسساتها، سواء الاستفتاء على اسم، ومن ثم طبيعة، الدولة الجديدة، والذى انتهى باختيار أغلبية كبيرة من الشعب أن تكون الدولة جمهورية إسلامية، حيث كان البديل المطروح أن تبقى إيران ذات نظام إمبراطورى، وهو أمر لم يكن من المتوقع أن يقبل به سوى أقلية محدودة جداً فى إيران فى ذلك الوقت أخذاً فى الاعتبار تراكم السمعة السيئة والممارسات المهينة للشعب الإيرانى من جانب مؤسسة الملكية فى إيران من جراء سياسات أسرة بهلوى، خاصة فى سنوات حكمها الأخيرة. كما استبعد الخمينى من خيارات الاستفتاء الخيار الذى كانت تطالب به قوى وشخصيات إسلامية ولكنها مختلفة مع رؤية "خط الإمام" لأنصار الخمينى، سواء كانوا إسلاميين ليبراليين أو تحديثيين أو تقدميين أو مستنيرين، مثل منظمة "مجاهدين خلق إيران" ذات التوجهات اليسارية الإسلامية، والحزب الديمقراطى الشعبى الإسلامى الذى كان يضم أتباع رجل الدين الإيرانى البارز "آية الله شريعتمدارى" المنتمى عرقياً إلى الأقلية الآذارية تركية الأصل ذات الحجم الضخم ضمن سكان إيران وصاحب التوجهات الإسلامية

الليبرالية، بالإضافة إلى قوى أخرى غير إسلامية، سواء ليبرالية أو قومية أو يسارية مثل الجبهة الوطنية الديمقراطية بزعامة "هدايت متين دفترى" حفيد الدكتور محمد مصدق ذات التوجهات القومية والليبرالية، ومنظمة "فدائيين خلق إيران" ذات التوجهات الماركسية اللينينية، ألا وهو خيار "الجمهورية الديمقراطية الإسلامية"، حيث اعتبر الخمينى وأنصاره أن لفظ "الديمقراطية" لفظ غربى أدنى درجة من لفظ إسلامى وبالتالى لا يجوز أن يقترن الاثنان معاً، كما رأى أن الشورى فى الإسلام تجب الديمقراطية بمفهومها الغربى وتشمل ما هو أعمق وأكثر منها. كما رفض الخمينى وأنصار خطه مطالبة نفس تلك القوى والشخصيات بإجراء انتخابات لاختيار مجلس تمثيلى موسع يقوم بصياغة الدستور الجديد وبدلاً من ذلك دعا إلى إجراء انتخابات لأعضاء مجلس خبراء محدود العدد كان منوطاً به صياغة مشروع الدستور الجديد للجمهورية الإسلامية، ثم تم الاستفتاء على الدستور ذاته.

وكان من غير الواضح ماذا كان سيكون عليه موقف بازرجان من هذه الاستفتاءات والانتخابات لو لم يكن فى

موقع رئيس الحكومة المؤقتة، وكان حراً من أى منصب ومجرد معبر عن حركة تحرير إيران وتوجهاتها وإرثها الفكرى، مثلها فى ذلك مثل بقية القوى السياسية فى إيران فى ذلك الوقت، حيث أنه فى موقعه كرئيس للحكومة لم يصدر عنه ما ينم عن انحياز أو تفضيل، فهل كان بازرجان سيفضل خيار "الجمهورية الإسلامية الديمقراطية" باعتباره كان منذ تأسيس حركة تحرير إيران يبشر دائماً بأن الإسلام يتسع لليبرالية والديمقراطية بكل ما يحتويه من تسامح وحض على الجدل والنقاش ودعوة للشورى، أم كان بالمقابل، كما حاول بالفعل كثيراً بعد ذلك بعد خروجه من السلطة وحتى وفاته منذ سنوات عديدة، هو و"حركة تحرير إيران"، سيقبل بخيار تسمية "الجمهورية الإسلامية" على أن يكون ذلك مرهوناً بإقامة دولة قانون ودولة تعددية فكرية وسياسية وبها ضمانات دستورية وقانونية يتم الالتزام بها وتطبيقها وتكون كافية لممارسة وحماية الحريات والحقوق الفردية والجماعية للمواطنين الإيرانيين وللشعب الإيرانى ككل.

وقد تعرض بازرجان للكثير من الاتهامات أيضاً من مختلف الأطراف بسبب سياسات ومواقف اتبعها في الداخل كانت في مجملها تسعى لإرساء حكم القانون والمحافظة على النظام العام ورفض الفوضى والسعي للاستقرار. وتضمنت تلك الجهود محاولته الإسراع بإعادة تشكيل الجيش الإيراني النظامي واستعادة تماسكه لمواجهة أي تهديدات خارجية، سواء عراقية أو أمريكية أو غير ذلك في ذلك الوقت، ومواجهة اتهامات من تيارات متباينة، بل ومتناقضة، كان ما يجمعها هو عدم الرغبة في رؤية الجيش الإيراني قوياً من جديد، إما خوفاً من أن ينقلب هذا الجيش على الثورة، أو تشككاً في استمرار ولاء الجيش للشاه المخلوع ونظامه، وشمل هؤلاء مؤيدي الخميني الذين كانوا يفضلون إنشاء جيش موازٍ ، أقوى من الجيش النظامي وأكثر تسليحاً وأفضل تدريباً وأحدث عتاداً، يكون ملتزماً عقائدياً بنهج الخميني، وهو ما حدث فعلاً لاحقاً ممثلاً في إنشاء الحرس الثوري "الباسداران" ثم متطوعي المستضعفين "الباسيج"، وكذلك شمل تنظيمات اليسار، سواء الإسلامي أو الماركسي بفصائله المتعددة، الذين رفضوا تماماً إعادة إنشاء جيش محترف

وطالبوا بالمقابل بإنشاء "جيش ديمقراطى شعبى"، يكون أيضاً عقائدياً وانتماؤه للجماهير وللثورة بمعناها العريض. كذلك عارض بازرجان أسلوب "المحاكم الثورية" و"اللجان الثورية" وهو منهج تبناه أنصار الخمينى، والذين سرعان ما اندرجوا فى سياق الحزب الجمهورى الإسلامى، وكانت الأولى تحت إشراف رجل الدين صاحب الدور البارز، وإن كان متقلباً، فى مختلف مراحل مسيرة الثورة الإيرانية "آية الله صادق خلخلى"، حيث اعتبر بازرجان المحاكم الثورية خلخلة لنظام القضاء الطبيعى ولا تمنح أى ضمانات للمتهمين وحقوقهم، بينما اعتبر اللجان الثورية انتهاكاً لحرمة البيوت التى كانت تداهم لمجرد صدور أصوات موسيقى منها أو غير ذلك، وتعدياً على أبسط حقوق وحريات المواطنين.

وحتى بعد خروجه من الحكم مستقيلاً احتجاجاً على اعتبار اقتحام مقر السفارة الأمريكية فى طهران واحتجاز الرهائن به تخريباً متعمداً من قوى داخل النظام الإيرانى لجهود من جانبه كان يراها وشيكة النجاح لرأب الصدع مع واشنطون وتلبية الأخير لشروط ومتطلبات طهران التى كانت

تتصف بالمعقولية ودون مبالغات فى التوقعات، وحتى وفاته منذ سنوات عديدة، احتفظ بازرجان باحترام النخبة الحاكمة وقوى المعارضة على حد سواء داخل إيران، بالرغم من تعرض حركته للعديد من المضايقات وملاحقة الأجهزة الأمنية الإيرانية لقيادات وكوادر الحركة، علماً بأن الحركة عادت من جديد لتبنى الأساليب السلمية والعلنية فى التعبير عن مواقفها المعارضة لسياسات اتبعها الحكم الإيرانى، سواء خلال حياة الخمينى او بعد وفاته. ولكن تعرض بازرجان نفسه للاستجواب والاحتجاز وتحديد الإقامة، خاصة بعد وفاة الخمينى، وإن لم يتعرض للاعتقال، ولكن تعرض أعضاء فى حركته لملاحقات، بل وللسجن، كما تعرضت مقار للحركة داخل إيران للمداهمة والإغلاق، وتعرضت مطبوعات ونشرات لها للمصادرة أحياناً وسحب تراخيص الإصدار أحياناً أخرى. واستمر الطابع النخبوى للحركة، فلم تتحول أبداً إلى حركة جماهيرية، واستمرت تتلقى الاتهامات أحياناً من قبل الحكم من جانب بالتهادن مع أعداء الثورة فى الداخل والخارج، وأحياناً أخرى من جانب فصائل المعارضة بمهادنة

السلطة والتواطؤ معها وتفضيل الإمساك بالعصا من المنتصف وعدم اتخاذ مواقف حاسمة وقاطعة فى مواجهة ذلك النظام دفاعاً عن حريات المواطنين الإيرانيين وحقوقهم، وهو الشعار الذى ظلت الحركة ترفعه وتطالب به دائماً منذ نشأتها وحتى لحظتنا الراهنة. ولكن حركة تحرير إيران أبداً لم تعد بنفس الوزن والمكانة اللذين كانت عليهما فى ظل حياة مؤسسيها المهندس محمد مهدى بازرجان وآية الله سيد محمود طلقانى.

الشخصية الثانية:
الدكتور على شريعتى:
"الشمعة التى أضاءت الطريق"

يعتبر الدكتور على شريعتى وبحق وبكل المعايير الموضوعية المنظر الأهم فى رأى العديد من المراقبين والمحللين للثورة الإيرانية التى أطاحت بنظام الشاه محمد رضا بهلوى وأسرته فى العاشر من فبراير ١٩٧٩، بالرغم من وفاته المفاجئة فى التاسع عشر من يونيو ١٩٧٧ وهو فى سن صغير لا يتعدى الأربعة والأربعين عاماً وعقب يومين من طرده أو نفيه من إيران، وبعد وصوله من طهران إلى العاصمة البريطانية لندن فيما كان يعتبر أنه ربما محطة فى طريق انتقاله للولايات المتحدة الأمريكية حيث سعى اتحاد الطلاب المسلمين (الإيرانى) هناك ذو التوجهات الإسلامية التقدمية إلى اقناعه بالذهاب إلى والاستقرار هناك، حيث كان هذا

الاتحاد يقوم بالفعل بطبع ونشر وترجمة وتوزيع كتب الدكتور على شريعتى فى أمريكا الشمالية باللغتين الفارسية والإنجليزية وعلى مدار عدة سنوات. وقد ساوى الكثيرون بين أهمية دور الدكتور على شريعتى ودور آية الله الخمينى فى الثورة الإيرانية، سواء فى التمهيد لها أو فى توجيه مسار حركتها على مدار اندلاعها منذ إرهاصاتها الأولى خلال عام ١٩٧٧ وحتى تحقق للثورة الإيرانية انتصارها الختامى والنهائى فى العاشر من فبراير ١٩٧٩.

وربما لولا الدكتور على شريعتى لكانت أحداث ثورة ١٩٧٧ - ١٩٧٩ ستكون مجرد صورة كربونية أخرى طبق الأصل من الاحتجاجات على ثورة الشاه البيضاء فى مطلع عقد الستينيات من القرن العشرين، أى كانت ستكون مقصورة على قطاعات من رجال الدين من مختلف الدرجات وطلاب الحوزات العلمية والدوائر المرتبطة بهم تقليدياً مثل تجار "البازار" (السوق التقليدى) والعاملين فيه والفئات التقليدية من المهاجرين حديثاً من الريف إلى الحضر وبعض فئات الريف الإيرانى، ولم تكن لتتحول إلى ثورة شعبية عارمة

كـان وقـودهـا الأسـاسـى طلاب المدارس والجـامـعـات الحـديثـة والموظفين والمثقفين والمهنيين من أصحـاب اليـاقات البيضـاء والطبـقـة العـاملة الصناعيـة من أصحـاب اليـاقـات الزرقـاء. وبالتـالى كان هناك منطق وراء ما قـال به العـديد من دارسى الثورة الإيرانية من أن الراحل الدكتور على شريعتى كان احد أسباب، بل ربما من أهـم أسباب، نجاح ثورة ١٩٧٩ فى إيران وشمولها على قطاعات واسـعة من الشـعب الإيرانى، خاصة من الشـباب، لم تكن لتنضم للثورة أو تشارك فيـهـا، بل حتى تلعب أدواراً قيادية بها لولا دور شريعتى الفكرى والسياسى والتنويرى.

ولكن من هـو على شـريعتى؟ ومـا هـو سـر تأثيـره الكبـيـر الذى نتـحـدث عنه هنا؟ ومـا هـى الأفكار التى بشـر بهـا وسـعـى لنشـرهـا والتـرويج لهـا فـى إطار فكره الذى يطلق عليـه عـادة "الفكر الإسلامى التقدمى"؟ كان والد على شريعتى رحمه الله رجل دين شيعى إيرانى بارز واسمه "محمد تقى شريعتى"، ولكنه لم يكن رجل دين شيعى تقليدى، بل تميز بأنه كان رجل دين ذا توجـهـات تقـدمـيـة ومتـبنيـاً للمنهج العلمى فى الفكر

والدعوة الإسلاميين، حيث كان عضواً بحركة تحرير إيران التى أسسها المهندس مهدى بازرجان وآية الله سيد محمود طلقانى، كما انضم هو وابنه "على" إلى جمعية أخرى، أيضاً ذات طابع نخبوى مثل حركة تحرير إيران، اسمها " الاشتراكيون الذين يخشون الله"، وهو الأمر الذى يفسر لنا جزئياً التوجهات الإسلامية التقدمية التى تطورت لدى ابنه على منذ فترة مبكرة فى حياته.

وباعتباره ابناً لرجل دين، فكان من الطبيعى أن يتلقى على شريعتى تعليماً دينياً منذ الصغر، ولكن بوجهة وتفاسير ذات طابع مستنير، كما جمع بين التعليم المدنى والدينى، وجمع بين العمل كمدرس بإحدى المدارس الثانوية واستكمال دراسته الجامعية بكلية المعلمين بمدينة مشهد، حيث تخصص فى علم الاجتماع، ولاحقاً فى أحد فروعه المتخصصة، وهو علم الاجتماع السياسى، وهو نفس التخصص الذى سافر من أجله لاستكمال الدراسة فى فرنسا بعد حصوله على منحة لهذا الغرض عام ١٩٥٨ للحصول على درجة الدكتوراة من جامعة السوربون الشهيرة بالعاصمة الفرنسية باريس. وقبل

- ذلك كان قد أقبل على تعلم اللغة الفرنسية كما كان عموماً مهتماً بتعلم اللغات الأجنبية ومجيداً فى هذا المضمار. وقد أجاد فى اللغة العربية أيضاً إلى درجة أنه ترجم من اللغة العربية إلى اللغة الفارسية الكتاب الشهير للكاتب والأديب المصرى الكبير الراحل عبد الحميد جودة السحار عن الصحابى الجليل "أبو ذر الغفارى"، والذى كان معروفاً فى التاريخ الإسلامى بتوجهاته الداعية للعدالة الاجتماعية والرافضة للاستغلال الاقتصادى والظلم الاجتماعى والتفاوتات الطبقية الصارخة التى باتت تظهر وتبرز فى المجتمع الإسلامى منذ عهد الخليفة الراشد الثالث عثمان بن عفان وتضاعفت فى عهد الدولة الأموية وبدءًا من حكم معاوية بن أبى سفيان، وهو الأمر الذى كان بدوره مؤشراً مبكراً على انفتاح شريعتى من جهة على التراث السنى الإسلامى وعدم وجود أى حساسية لديه تجاه السنة كما كان الحال مع العديدين من المفكرين والفقهاء الشيعة فى إيران فى ذلك الوقت، ومن جهة أخرى انفتاحه على التفسيرات التقدمية للإسلام من حيث الفكر وتفسير التاريخ والانحياز الاجتماعى

للفقراء والمستضعفين على حد سواء وهو مجال كان لشريعتى فيه إسهام كبير فيما بقى له من العمر، ومن جهة ثالثة انفتاحه على الفكر التقدمى الإنسانى المعاصر وتجاربه المتنوعة بوجه عام.

وخلال وجوده فى باريس لمدة خمس سنوات، تأثر على شريعتى بأشياء كثيرة ومدخلات متعددة وتأثيرات متنوعة وأحداث صاخبة متزامنة أحياناً، ومتداخلة أحياناً أخرى، كانت تتم أو تحدث فى العاصمة الفرنسية أو حولها. ومن حيث المبدأ، فقد انضم شريعتى فى باريس فور وصوله إليها إلى فرع "حركة تحرير إيران"، التى كان قد أسسها كل من المهندس محمد مهدى بازرجان وآية الله سيد محمود طلقانى فى إيران فى وقت سابق وكان لها فروع خارج إيران، فى فرنسا، وعلى صعيد أوسع كان لشريعتى دوراً فاعلاً فى فرنسا بخصوص العديد من القضايا التى تخص العرب والمسلمين وليس فقط الإيرانيين، وكذلك القضايا ذات الطابع العالمى. ومن هذه الأحداث الأكثر إثارة للجدل فى ذلك الوقت كان الجدل الدائر حول الثورة الجزائرية والتى تأثر بها

شريعتى على الصعيدين السياسى والثقافى، وتأثر شريعتى بالدرجة ذاتها بالجدل الصاخب حول القضية الفلسطينية، وشارك شخصياً فى مظاهرات وفعاليات وأنشطة دعم لكل من الثورة الجزائرية والثورة الفلسطينية، بل وكان يكتب مقالات فى النشرة الدورية التى كانت تصدرها جبهة التحرير الوطنية الجزائرية فى فرنسا باللغة الفرنسية. وبالرغم من هذه الأنشطة السياسية الفاعلة، فقد كان اهتمام شريعتى مرتكزاً على العمل الفكرى وصقل أفكاره وتطويرها ساعياً لتعظيم استفادته من تواجده فى عاصمة الفكر والثقافة العالميتين فى ذلك الوقت باريس إلى أقصى درجة ممكنة، أكثر مما كان معنياً بالتحريض السياسى والتظاهر وإطلاق الشعارات. وكذلك تأثر شريعتى بالطبع بالفلسفة الوجودية لجان بول سارتر وألبير كاميه، خاصة موقفها من قضية الاستعمار وبالذات الاستعمار الفرنسى للجزائر، كما تأثر بأطياف مختلفة من الفكر اليسارى بشكل عام، والفكر الماركسى على وجه الخصوص، بما فى ذلك المفكر روجيه جارودي - قبل سنوات طويلة من تحوله للإسلام - كما قرأ

واطلع على وناقش الفكر الثورى العالمى المعاصر بما فى ذلك
أفكار جيفارا الثورية الأممية وأفكار ماو التى خلطت بين
الماركسية والعالم ثالثية الراديكالية والخصوصية الصينية
وغيرهما، بالإضافة إلى تأثره الكبير بأوساط يسار
المستشرقين الفرنسيين، وفى مقدمتهم "لوى ماسينيون". وقد
تفاعل على شريعتى مع الفكر العالم الثالثى، وتبدى ذلك
بشكل بارز فى حالة حواره مع المفكر الكبير الراحل "فرانز
فانون" بشأن الموقف من الظاهرة الإمبريالية الحديثة
والمعاصرة وعلاقتها بظاهرة التغريب والتأثيرات النفسية
للظاهرتين، إلا أن شريعتى انتقد "فانون" فيما يتعلق برؤية
الأخير لدور الدين فى إنجاز مهمة التحرر الإنسانى الفردى
والجماعي والنفسى والمادى للفرد وللجماعة على حد سواء،
وكذلك لموقف "فانون" إزاء العلاقة بين الدين والثقافة فى
البلدان الواقعة تحت الاحتلال والتى تناضل من أجل تحقيق
تحررها الوطنى واستقلالها أو فى البلدان النامية المستقلة
حديثاً والتى تسعى لتعزيز الاستقلال الوطنى وبناء مشروعها
المستقل للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما

انتقد شريعتي دعوة فانون لشعوب العالم الثالث للتخلي عن تقاليدها الدينية حتى تتمكن من الانتصار في نضالها ضد الإمبريالية الغربية. وفي ختام فترة وجوده في فرنسا كان شريعتي قد خلص إلى حقيقة مؤداها أن كافة الأيديولوجيات التي درسها أو تناقش مع رموزها أو تفاعل معها لا تقدر على تحقيق الفهم بشكل واعي وكامل لواقع وظروف وخصوصية احتياجات ومشكلات المجتمعات الإسلامية، خاصة المجتمع الإيراني، وبالتالي لا تصلح للتطبيق في هذه المجتمعات ومساعدتها على تجاوز التحديات التي تواجهها.

ولقد اكتسب الدكتور علي شريعتي معرفة متعمقة بالتاريخ والفلسفة الغربيين، وهو ما أضيف إلى وعيه الذاتي بدينه وتقاليده، وبالتالي، كان شريعتي الأقدر على إدماج الفكر الراديكالي في الغرب والعالم الثالث مع المبادىء والمفاهيم الإسلامية، مع مراعاة الخصوصية الشيعية. إلا أنه انتقد الأفكار الأجنبية بنفس القدر من التعمق والنفاذ الذي انتقد بهما الفكر الإسلامي، خاصة الشيعي، التقليدي ومفاهيمه. ورغم أن الكاتب الشهير المتخصص في الشأن

الإيرانى "إرفاند ابراهميان" ذكر أن شريعتى كرس حياته لمهمة إدماج الاشتراكية مع المبادىء الثورية الموجودة فى التشيع التقليدى، فإن الواقع أكد، كما سنرى فيما بعد، أن هدف شريعتى كان جعل الأصالة بتفسيرات جديدة وسيلة للثورة بهدف تحرير البشر والأمة. ولهذا السبب، استخدم شريعتى كافة المفاهيم ومناهج وأساليب وأدوات التحليل التى وجدها مفيدة له فى تلك المهمة، أياً كانت ومهما تعددت مصادرها.

ولاشك أن الدكتور شريعتى قد شارك كارل ماركس الاهتمام بالجدلية التاريخية ومراحل تطور المجتمعات الإنسانية، ولكن دون المادية الجدلية، وكذلك شاركه الاهتمام بالعلاقة الجدلية بين البنية التحتية والبنية الفوقية، وأيضاً اهتم بالتفسير الماركسى للتاريخ. أما مفهوم شريعتى عن "الطليعة"، فإنه بلا جدال تأثر بدرجة ما بمفهوم لينين عن الطليعة الثورية أيضاً. ولكن المؤكد أن شريعتى اختلف مع الفكر الماركسى بشأن دور الفرد، خاصة القيادة، فى صنع التاريخ وفى إحداث التغيير والعملية المؤدية إلى ذلك. وقد

رفض شريعتي كذلك الأسس الفلسفية والمعرفية للفكر الماركسي، كذلك رفض ما توصل إليه كارل ماركس من استنتاجات سياسية واعتبرها تنبؤات غير علمية. كما لم يتوان شريعتي عن انتقاد الأحزاب الشيوعية الحاكمة في الاتحاد السوفيتي السابق والدول التي دارت في فلكه في شرق ووسط أوروبا في ذلك الوقت، متهماً إياها بأنها تحولت إلي مؤسسات بيروقراطية وفقدت بريقها الثوري، وفشلت في أن تدرك أن التناقض الرئيسي في العالم في ذلك الوقت (أي في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين) هو بين الإمبريالية الغربية والعالم الثالث، وليس بين الرأسماليين والطبقة العاملة كما كان الحال في الماضي. وفي هذا المقام، اقترب شريعتي من فكر "مدرسة التبعية". كذلك انتقد شريعتي تلك الأحزاب الشيوعية الحاكمة لعدم تفهمها لأهمية الوطنية أو القومية أو الدين بوصفها أدوات هامة في النضال ضد الإمبريالية في بلدان العالم الثالث. وبصفة عامة، انتقد شريعتي الاشتراكيين واتهمهم بتحويل الاشتراكية إلى دين مادي بحت يتصف بالحتمية الاقتصادية.

كما نذكر هنا أن شريعتى دعا إلى دراسة الغرب وتاريخه وتطوره الحضارى والاجتماعى والحركات الفكرية التى نشأت فيه، خاصة منذ عصر النهضة، مع التركيز على نشأة البروتستانتية وصعود نجمها ودورها فى أوروبا فى عصورها الوسطى، كما اهتم بدراسة القادة السياسيين والاجتماعيين للغرب ومقارنة كل ذلك بالإسلام. وقد وعى شريعتى ما اعتبره عداء الغرب للإسلام، إلا أنه انفتح عليه ليتعلم من تحليل العوامل التى ذكرناها فيما سبق، ما يفيد فى كفاح المسلمين من أجل التحرر والتقدم. وكان توجه شريعتى هذا بديلاً لتخوف التيار العام لرجال الدين وإغلاقهم الأبواب أمام الأفكار والمجتمعات الغربية مما أدى، ودائماً بحسب رأى شريعتى، إلى إيجاد حالة من سوء الفهم عن الغرب فى العالم الإسلامى، بما فى ذلك فى إيران. وأدمج شريعتى فى منهج دعوته ولغة خطابه معطيات من الفلسفة وعلم الاجتماع والفكر الغربى عموماً: وأيقن شريعتى أن المسلمين لا يحتكرون كل الأمور الإيجابية فى الدنيا، وإلا لو كان الحال كذلك لكانت أوضاعهم مختلفة عما كانت هى عليه من تراجع. ولم يكن

كافياً لدى شريعتي أن يقول المسلمون الشيعة أن لديهم كتاب الله وسنة رسوله وتراث الأئمة الاثنى عشر، بل أكد أنه من الضروري الفهم المتعمق لجوهر ذلك كله ومضمونه وروحه بالإضافة إلى دراسة ما هو موجود لدى غير المسلمين في بقية أنحاء العالم، وبالذات في البلدان الغربية المتقدمة، بهدف معرفة ما قد يكون بناءًا ومفيداً للمسلمين ويتفق أيضاً مع مبادىء الإسلام.

وكان من الطبيعي أن يعود شريعتي بعد ذلك للتدريس بجامعة مشهد التي تخرج منها، ولكنه فور عودته إلى إيران تم اعتقاله بواسطة جهاز السافاك وإخضاعه لاستجوابات مطولة، ثم لم يسمح له إلا بالتدريس لمادة العلوم الإنسانية بكلية الزراعة بجامعة مشهد، ثم تم السماح له في مرحلة لاحقة بالعودة للتدريس بقسم الاجتماع، مكانه الطبيعي، بنفس الجامعة. كما بدأ يلقي محاضرات خارج إطار البرنامج الدراسي المعتاد للجامعة يبلور من خلالها فكره الداعي إلى رؤية جديد للدين الإسلامي بشكل عام، وخصوصيته الشيعية على وجه الخصوص، علماً بأنه كان يسعى دائماً لتجاوز

الفوارق بين السّنة والشيعة وتجسير الهوة فيما بينهما، على أن تقوم هذه الرؤية على إعادة تفسير تقدمى ليس فقط لأحداث التاريخ الإسلامى، خاصة الشيعى المبكر منه، وبالذات فى أطواره الأولى، بل لبعض المفاهيم الأساسية فى الفقه الإسلامى، خاصة الشيعى، بحيث تبدو متسقة مع العقل والمنطق من جهة وتتواكب مع الظروف التى كانت تعيش فيها مجتمعات المسلمين فى النصف الثانى من القرن العشرين واحتياجات المسلمين وتطلعاتهم فيها من جهة أخرى. ومن هذه المفاهيم فى الفقه الشيعى "الغيبة"، و"عاشوراء"، و"الأربعين"، بل ومفهوم "الإمامة"خرىمأ ذاته الذى يتصف بما يشبه القداسة فى الذاكرة والفقه الشيعيين، ومن المفاهيم الإسلامية العامة التى تناولها الدكتور على شريعتى فى الإطار العام بغرض عملية إعادة التفسير بتوجه ثورى وتقدمى كان مفهوم "العدل" و"الحساب والثواب والعقاب"، وغيرهم.

وليس من المناسب أن نتناول هنا دور شريعتى فى الثورة بدون طرح بعض أفكاره وإعادة تفسيره ليس فقط للمفاهيم

الأساسية في الإسلام الشيعي بل ولوقائع التاريخ الإسلامي، العام منه وما يخص الشيعة تحديداً على وجه الخصوص. فلا نغالي إذا قلنا أن شريعتي كان له نظرية شاملة لتفسير تطور التاريخ الإنساني منذ نشأة الخليقة وربط ذلك بأنماط السلطة السياسية والملكية الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية. واعتبر شريعتي أن هذا التاريخ تميز بالصراع بين الخير والشر بدءًا بالصراع بين ابني آدم عليه السلام هابيل وقابيل. ولكن شريعتي أوضح أن هذا الصراع ليس صراعاً مجرداً بين الخير والشر بالمعنى الأخلاقي بل ربطه بالأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فبالنسبة لشريعتي لم يمثل قابيل والمعسكر الذي جاء من بعده تاريخياً استمراراً له مجرد الشر بمعناه الأخلاقي بل كان رمزاً للسعي للاستئثار بالسلطة السياسية واحتكار الملكية الاقتصادية وممارسة الاستغلال الاجتماعي وتزييف الوعي واستغلال الدين لتبرير ذلك كله. وبالمقابل، رأى شريعتي أن هابيل والمعسكر الذي جاء بعده تاريخياً استمراراً له لم يكن مجرد ممثلاً للخير بمعناه الأخلاقي، بل مثل روح الأخوة الإنسانية الشاملة

والدعوة للمساواه والعمل من أجل سيادة العدالة والترويج لمفهوم التسامح مع الآخر وتقبل الجدل والنقاش معه. وكما سيأتى ذكره لاحقاً فى كل من الفصل الرابع من هذا الكتاب عندما نتحدث عن رجل الدين البارز آية الله سيد محمود طلقانى وفى الفصل الخامس من هذا الكتاب عندما نتحدث عن مسعود رجوى ومنظمة "مجاهدين خلق إيران" ، فقد تشابه شريعتى مع طلقانى وإن كان أشمل منه وسبق منظرى "مجاهدى خلق" ، بل وأثر عليهم وعلى غيرهم فى ذلك، فى الحديث عن الرؤية "التوحيدية" للمجتمع الإيرانى، بل ولكافة المجتمعات الإسلامية، بل فى نهاية المطاف للمجتمع الإنسانى بأسره، أى قيام المجتمع على أساس الوحدة التى تعكس وحدانية الخالق جل وعلا. وبالطبع ليس المقصود بالرؤية التوحيدية للمجتمع هنا إنكار التعددية التى شرعها الله تعالى بقوله "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير" ، ولكنها رفض للتمييز والتفاوت بين البشر على أساس العرق أو القومية أو اللون أو الدين أو الطبقة.

ولم يتوقف شريعتي هنا بل اعتبر ما يسمى بتاريخ الحضارات الإنسانية القديمة تاريخاً للصراع بين النخب الحاكمة التي تحالفت مع أصحاب الثروات ومكتنزيها بشكل مخالف لمتطلبات العدالة وكذلك مع ممثلي السلطات الدينية الرسمية التي حولت كافة الأديان، حتى قبل ظهور الرسالات السماوية، إلى أدوات لتبرير قمع الحكام للمحكومين وإقناع العباد بأن العدل ليس محله هذه الدنيا بل الحياة الأخرى ودعوتهم لإطاعة الحكام أياً كانت درجة بطشهم. وبحسب شريعتي، فلم يكتف هؤلاء الحكام بتسخير العباد للعمل لبناء الصروح العظيمة لتخليد أمجادهم من خلال القصور والمباني الفارهة والأهرامات والمسلات وغيرها، بل دفعوا بهم للحروب بحيث يكونوا وقوداً لها بحجة الدفاع عن أوطانهم أو حضاراتهم بينما الهدف الحقيقي كان تحقيق المزيد من المكاسب لهؤلاء الحكام، سواء باحتلال أراضي الآخرين أو تراكم الثروات أو استعباد شعوب أخرى. وبالرغم مما رآه شريعتي باعتباره بارقة الأمل الأولى التي منحتها الأديان للإنسان للتحرر من هذه العبودية لتحالف الحكام المستبدين

وأصحاب الثروات والكهنة الرسميين للأديان الموجودة، والذين مثلوا من وجهة نظر شريعتي ورثة قابيل ابن آدم عليه السلام، فإن هذه الأديان السماوية خضعت بدورها لنفس النمط من التطور، فإنها وإن بدأت في الأصل داعية لإقامة مجتمعات "توحيدية" قائمة على العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين البشر وعلى رفض أى شرعية لقيام سلطة دينية وإنهاء الاستبداد والقمع واحتكار الأقلية العددية للثروة والدخل، اتباعاً لنهج هابيل ابن آدم عليه السلام، فإنها سرعان ما تحولت، وفي ظرف سنوات عديدة بعد رحيل الأنبياء الذين حملوا تلك الرسالات ونقلوها من السماء إلى الأرض، إلى صورة مكررة مما كان موجوداً من قبل، فقد جاء إلى الحكم حكام مغتصبون للسلطة وكان همهم هو الاستئثار بالسلطة والحيلولة دون أى مشاركة من الشعوب فيها وممارسة القمع والاستبداد لهذا الغرض، كما عقدوا تحالفات جديدة مع طبقة المستئثرين بالثروات في ضوء حاجة كل منهم للآخر وسلطاته. وعاد المثلث القديم إلى طبيعته الأصلية، ولكن تحت غطاء ومبرر أديان ورسالات السماء هذه المرة، عندما

اكتمل بصعود سلطة دينية من جديد تدعى التحدث باسم الرب الإله وتحتكر لنفسها سلطة تفسير النصوص المقدسة الواردة فى رسالات السماء. وبالتالى عادت المظالم القديمة وكاد الناس أن يفقدوا الأمل فى أى خلاص من هذه الحلقة الجهنمية المفرغة من القمع والظلم والاستغلال وتزييف الوعى.

ولكن، ودائماً حسب تفسير على شريعتى، جاءت رسالة الإسلام ودعوته على يد الرسول محمد صلى الله عليه وسلم لتبعث الأمل من جديد. فقد كان جوهر رسالة الإسلام هو الدعوة إلى وحدانية الله وكذلك لبناء المجتمع "التوحيدى" الذى يعكس هذه الوحدانية على الأرض، وتم إزالة سلطة الكهنوت الدينى عندما أعلن الإسلام أن العلاقة مباشرة بين العبد وربه، كما سقط الاستبداد السياسى فى ظل الدعوة للشورى والمؤاخاة بين المهاجرين والأنصار وغير ذلك من أحكام، كما أنهى الإسلام احتكار القلة للثروة فى ضوء حرصه على إعادة توزيعها وإعادة تدويرها عبر أدوات مختلفة ومتنوعة لتحقيق العدالة والارتقاء بحياة البشر. ولكن هذا الوضع المثالى لم يستمر طويلاً، فسرعان بعد وفاة الرسول وانتهاء فترتى حكم

الخليفتين الراشدين أبى بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضى الله عنهما حدثت الفتنة الكبرى، والتى يعتبر شريعتى، وهو أمر ليس مستغرباً خاصة فى ضوء انتمائه الشيعى كما أنه مشترك بين العديد من المفكرين أصحاب التوجه النقدى للتاريخ الإسلامى الأول، أن بذور انهيار دولة الخلافة كمنت فى ممارسات بدأت فى عهد الخليفة الراشد الثالث عثمان بن عفان رضى الله عنه، خاصة محاباته لأقاربه وتوليتهم المناصب الكبرى والهامة فى دولة الخلافة مثل الولاية على الأمصار وغيرها مما أدى إلى انتشار المظالم وكذلك التغاضى عن امتلاكهم لثروات بطرق غير مشروعة ونزعتهم للاحتكار مما ولد المفاسد ونشر الظلم فى ارجاء الدولة الإسلامية الفتية، وأخيراً بدأ من جديد نزوع البعض إلى تبرير المظالم باسم الدين وتكفير من يطالب بالعدل. وفى وجه ذلك قام عدد من الصحابة، وفى مقدمتهم أبو ذر الغفارى، يستنكر الأوضاع الجديدة ويبرهن على تناقضها مع جوهر الرسالة الإسلامية ويدعو لتصحيح تلك الأوضاع، حتى ولو تطلب ذلك اللجوء على الخروج على الحاكم. ويرى شريعتى

فى تفسيره هذا للمراحل الأولى من التاريخ الإسلامى أن هذه المظاهر كانت جميعها شاهداً على بداية تصدع المجتمع "التوحيدى" الذى أنشأه الرسول صلى الله عليه وسلم وتعزز بالذات فى عهد الخليفة عمر.

ويرى الدكتور على شريعتى أن الفرصة كانت مواتية لتصحيح الأوضاع مع تولى الإمام على بن أبى طالب كرم الله وجهه للخلافة وكان هناك برنامجاً لإقامة العدل من جديد وترميم المجتمع "التوحيدى" وإعادة بناء ما تهدم منه، ولكن لم تسنح الفرصة للإمام على للقيام بذلك أو على الأقل لاستكمال ما بدأه بسبب ما واجهه من أعداء وما فرض عليه من حروب، سواء من بعض وجهاء قريش الذين يرى شريعتى أنهم كانوا يدافعون عن المكانة التى اكتسبوها والثروات التى راكموها على مدى السنين، أو من جهة معاوية بن أبى سفيان ممثلاً لأقارب الخليفة عثمان، والذين رفضوا أن يتعرضوا للحرمان مما حظوا به خلال حياة الخليفة عثمان من امتيازات وحصانات. وفى النهاية، استشهد الإمام على وتحولت الخلافة إلى ملك عضود. وفى هذا السياق لا يكتفى شريعتى

باللغة والمفردات المستخدمة فى الأدبيات الشيعية، بل يستخدم ويستعير وجهات نظر مفكرين ومؤرخين من المسلمين السنة تصب فى نفس الاتجاه، وهو أمر يميز شريعتى ومنهجه ويمنحه المكانة التى أرادها كمفكر إسلامى أشمل وأبعد أثراً من سياقه الشيعى الاثنى عشرى المحدود. ولكن استشهاد الإمام على لم يكن نهاية المطاف، فقد خرج ابنه الإمام الحسين ابن على، سبط رسول الله عليه الصلاة والسلام، فى محاولة لتحقيق العدل واستعادة صورة المجتمع التوحيدى الذى شوهه معاوية ابن أبى سفيان وابنه يزيد الذى خلفه فى الحكم، ولكن الحسين استشهد هو الآخر فى ميدان المعركة فى كربلاء. وترتب على ذلك نشأة ونمو وتطور التشيع الذى يرى شريعتى أنه كان فى نشأته بمثابة الحركة التصحيحية فى إطار الإسلام بهدف إعادة المجتمع المسلم إلى صحيح تعاليم الدين من حيث إقامة العدل وسيادة الشورى ورفض الظلم والاحتكار للسلطة أو للثروة أو للدين.

إلا أن التشيع وإن كان هو الفرع، مثله مثل الإسلام نفسه والذى كان هو الأصل، تعرض لنفس ما تعرضت له

العقائد والحضارات والأديان والمذاهب السابقة عليه فى النشأة. ويرجع شريعتى ذلك التطور إلى الأسرة الصفوية التى حكمت إيران فى وقت متزامن تقريباً مع حكم العثمانيين وتوسعهم فى غالبية الأمصار الإسلامية. فبحجة التصدى للخطر العثمانى وتحت شعار حماية إيران (أو بلاد فارس فى ذلك الوقت)، طور الحكام الصفويون شبكة من الأجهزة التى فرضت الاستبداد ومارسته وقمعت الشعب الإيرانى واحتكرت ثرواته لعدد قليل من أفراده بالإضافة إلى الحكام وطبقة جديدة من رجال الدين الذين حولوا التشيع إلى مذهب رسمى للدولة الصفوية يتصف، بحسب شريعتى، بالجمود وينحصر فى مؤسسة رسمية دينية تتحالف مع السلطة وأصحاب المال بدلاً من الدفا ع عن مصالح العامة الذين جاء التشيع أصلاً لحمايتهم والدفا ع عن مصالحهم وتمثيلهم.

وهنا يضع شريعتى حدوداً فاصلة بين ما يسميه بـ "التشيع الأحمر"، وهو تشيع الأئمة، وفى مقدمتهم الإمام على والإمام الحسين، و"التشيع الأسود" الذى ينسب شريعتى نشأته إلى الصفويين، وبالتالى وصف شريعتى الأول باسم

"التشيع العلوى" ووصف الثانى باسم "التشيع الصفوى"، واعتبر نفسه حاملاً لواء التشيع العلوى فى مواجهة التشيع الصفوى.

وبخلاف نظرية شريعتى عن تفسير التاريخ، فقد كانت له رؤيته الخاصة بشأن سبل تحقيق التغيير فى المجتمعات، مع التركيز على المجتمعات الإسلامية، خاصة المجتمع الإيرانى، سواء فى الحديث عن مرحلتين للتغيير أو فى تصوره لدور كل من القيادة والطليعة والجماهير فى إحداث هذا التغيير. ففيما يتعلق بالتغيير، كانت نقطة انطلاق شريعتى هى الآية القرآنية الكريمة "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"، أى أن التغيير لن يهبط من السماء كما أنه لن يأتى من الخارج، بل يجب أن ينبعث من داخل المجتمعات ذاتها وبفعل حركة الجماهير بها تقودها طليعة تجمع ما بين الخصائص الإسلامية والثورية والتقدمية والديمقراطية والمستنيرة جميعاً فى آن واحد.

واعتبر شريعتى أن للتغيير مرحلتين، أما الأولى فهو التغيير السياسى الذى يهدف إلى تحقيق الاستقلال الوطنى

الكامل للدولة، استقلال يشمل الأصعدة السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية، ويعزز من حالة التحرر الوطنى للشعب والأمة، بينما تكمن المرحلة الثانية فى مرحلة التحول الاجتماعى، والمقصود بها من وجهة نظر شريعتى إنهاء حالة التفاوت الطبقى الصارخ فى المجتمع عبر اتخاذ إجراءات جذرية للقضاء على الاحتكارات وكافة أشكال الغش وكل أنواع الملكية الخاصة المستغلة، وضرورة تلازم ذلك مع ما يضمن إعادة توزيع الثروة والدخل وضمان أن تشرف السلطة الوطنية الثورية ذات الانحياز الاجتماعى الواضح للمستضعفين على مسئولية توجيه أدوات الإنتاج وموارد الدولة لما يحقق المصالح العامة للمواطنين وليس مصلحة فئة قليلة أو محدودة العدد منهم فقط.

وبالرغم من إقرار شريعتى بأهمية دور الإنسان الفرد فى التاريخ وفى التأثير على الأحداث، وضرب أمثلة على ذلك فى مواقع متعددة بالرسول محمد صلى الله عليه وسلم والإمام على بن أبى طالب كرم الله وجهه والصحابى الجليل أبى ذر الغفارى رضى الله عنه، فإنه ركز على دور الطليعة فى إحداث

التحولات السياسية والاجتماعية التى ذكرناها آنفاً. وكان المقصود لدى شريعتى عندما كان يتحدث أو يكتب عن هذه الطليعة هو النخبة من المثقفين الإسلاميين الثوريين والتقدميين والديمقراطيين، ولكنه فضل أن يكونوا من خارج صفوف رجال الدين بأن يكونوا ممن جمع بين العلوم الدينية والعلوم الحديثة، وهو ما استخدم لهم تسمية "روشانفكران". وكان السبب فى عدم تفضيل شريعتى لقيام رجال الدين بهذا الدور تشككه أصلاً فى مدى مشروعية او مصداقية وجود رجال الدين كفئة او طبقة خاصة، سواء فى كافة الأديان، أو فى الإسلام تحديداً، أو فى الإسلام الشيعى على وجه الخصوص.

ومع تركيز شريعتى فى إنجاز مهام التغيير السياسى والاجتماعى على دور الطليعة، فإنه كما لم يهمل دور القيادة لم يتجاهل أيضاً أو يقلل من شأن حركة الجماهير الشعبية ودورها فى تحقيق هذه التحولات. بل إنه أوضح أن الله تعالى عندما يخاطب البشر فى القرآن الكريم فإنه يخاطبهم بألفاظ جمعية، خاصة لفظ "الناس"، والذى يدل من وجهة نظر

شـريعـتى على أن الله يثق فى قـدرة البـشـر على التـحـرك الجماعى لاسترداد حقوقهم وحرياتهم الجماعية.

ولكن دور الراحل شـريعـتى لم يقـتـصـر على إلقـاء المحـاضـرات على طلابه، كـمـا أنه لم ينحـصـر داخل حـدود الحـرم الجـامـعى، بل تجـاوزها وخـرج منهـا، خـاصـة عبـر محاضراته فى قاعة المحاضرات الضخمة فى طهران المسماة بـ "حسينية إرشاد"، والتى أشرنا إليها فى الفصل السابق. وإن كانت محاضرات شريعتى فى "حسينية إرشاد" ربما سبب شهرة القاعة ذاتها أو سبب شهرة شريعتى فى نفس الوقت، فإن هذه المحاضرات من جهة أخرى كانت المدخل لفتح عيون أجهزة الأمن السياسى التابعة لنظام الشاه محمد رضا بهلوى، خاصة "السافاك"، على شريعتى. ورويداً رويداً بدأت هذه الأجهزة ترى فى شريعتى تهديداً جدياً لنظام الشاه واستمرار بقائه. وبالرغم من أن شريعتى كان من الذكاء بحيث نجح لسنوات طويلة من أن يفلت من أن يثبت عليه السافاك تحريض مباشر ضد نظام الحكم الشاهنشاهى القائم فى إيران حينذاك، فإنه لم يفلت من التعرض بشكل

مكثف يكاد أن يكون دورياً حينذاك للاستدعاء للتحقيق معه أو استجوابه، كما لم يحل ذلك دون تعرضه للاعتقال لفترات متفاوتة وبتهم متنوعة خلال تلك الحقبة.

فقد كان شريعتى يتحدث عن المجتمعات الإسلامية بشكل عام فى محاضراته وخطبه وكتبه، ولكنه فى حقيقة الأمر كان يحسن الإسقاط على المجتمع الإيرانى فى زمانه وأوضاعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبيان مدى تعارضها مع الفهم الإسلامى الصحيح بحسب وجهة نظر على شريعتى، وبالتالى كان من السهل على مستمعيه ومشاهديه استخلاص أنه يتحدث عن إيران، وأنه عندما يدعو "المسلمين" للبدء بتغيير ما بأنفسهم حتى يغير الله ما بهم، فإنه كان فى واقع الأمر يوجه دعوته تلك للإيرانيين للثورة على نظامهم والإطاحة به واستبداله وبناء نظام وطنى وتقدمى وديمقراطى قائم على أسس إسلامية، وذلك عبر طليعة ثورية تقود هذا الشعب وثورته.

فقد رأى على شريعتى أن الثورة يجب أن تمر بمرحلتين: المرحلة الأولى هى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية التى

عليها مهمة إنجاز التحرر الوطنى واستقلال الإرادة والقرار والسيادة الوطنية وبناء ما اسماه بـ "ديمقراطية ثورية"، أما المرحلة الثانية التى تتلو ذلك فهى الخاصة بتحقيق مهام الثورة الاجتماعية بهدف القضاء على الفوارق المخيفة بين الطبقات التى كانت قائمة حينذاك فى المجتمع الإيرانى وغيره من مجتمعات المسلمين وتحقيق مهمة بناء مجتمع "توحيدى" يعكس على الأرض حقيقة الإله الواحد من خلال إنهاء كافة صور التفاوتات بين البشر القائمة على أساس التمييز بسبب الثروة أو العرق أو اللون أو الجنس أو المعتقد.

ولكن لم تكن أجهزة أمن الشاه وحدها هى التى تعانى من القلق من تحرك شريعتى خارج أسوار الجامعة، بل كان كذلك أيضاً بعض كبار رجال الدين، بمن فيهم رجال دين انضموا لاحقاً لركب الثورة الإيرانية وصاروا من أعمدتها مثل الراحل آية الله مرتضى مطهرى، والذى صار منظر الحزب الجمهورى الإسلامى فيما بعد انتصار الثورة فى فبراير ١٩٧٩. وقبل أن نتطرق فيما يلى إلى مصادر قلق رجل الدين التقليديين من شريعتي وفكره ودعوته، نود هنا

بإيجاز أن نعرض لأسباب التوتر بين على شريعتى وآية الله مطهرى تحديداً.

ويرجع هذا التوتر فى العلاقة إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية. أما السبب الذاتى فهو أن مطهرى كان يعتبر أكثر المحاضرين شعبية فى قاعة "حسينية إرشاد"، إلا أن الأمر لم يستمر على هذا الحال بعد ظهور الدكتور على شريعتى هناك بعد عودته من فرنسا وانتقاله من مشهد إلى طهران. أما السبب الموضوعى فهو أن مطهرى كان يحمل، بل ويعلن، شكوكاً فى مدى صدقية "إسلامية" شريعتى وكان يعتبره أنه يوظف الدين كأداة لتحقيق أهداف سياسية واجتماعية لا تتصل بالدين فى الأساس. ومن جهة أخرى، كرر الدكتور على شريعتى فى مناسبات عديدة بشكل خاص انتقاد "الملا محمد باقر مجلسى"، وهو أحد أكبر رجال الدين خلال فترة حكم الأسرة الصفوية لإيران، وهو ما تزامن مع فترة حكم الدولة العثمانية لمساحات واسعة من أراضى الأمة الإسلامية، وقد هاجم شريعتى "مجلسى" باعتباره ممثلاً للتشيع الصفوى الذى شن عليه شريعتى هجوماً عقائدياً وفكرياً وسياسياً

حاداً كما رأينا من قبل فى هذا الفصل. وجاء هذا الهجوم على "مجلسى" فى وقت كان ينظر فيه آية الله مطهرى ورجال دين شيعة كبار آخرون فى إيران إلى "مجلسى" بقدر كبير من الإجلال والاحترام والتقدير باعتباره من قام بجهد كبير لتجميع "بحار الأنوار" وهى التى جمعت أهم المفاهيم والتقاليد الشيعية.

ومرة أخرى، قبل أن نعرض للمشكلات التى واجهت العلاقة بين شريعتى ورجال الدين الإيرانيين الشيعة من ذوى الاتجاهات التقليدية والمحافظة، نود الإشارة إلى أن شريعتى نفسه أصر على التفرقة بين من هو "معمم" ومن هو "عالم" ، مشيراً إلى أن الأول هو شخص يرتدى ثياب رجال الدين دون أن تتوفر لديه المعرفة الدينية الصحيحة والعميقة ودون أن يتوفر لديه أيضاً الالتزام الاجتماعى بقضايا ومشكلات ومطالب الشرائح العريضة من المجتمع الذى يعيش فيه. وهناك وجهة نظر ترى أن شريعتى رأى فى "حسينية إرشاد" بديلاً عن التعاليم التقليدية لرجال الدين المحافظين ووسيلة للإتيان على احتكارهم الذى امتد طويلاً للفقه الإسلامى،

والشيعى منه على وجه الخصوص. وقد هاجم الدكتور على شريعتى كثيراً بشكل مستمر ومتواصل ما اعتبره جمود قطاعات من رجال الدين الشيعة المحافظين فى إيران وانتقد معارضتهم لبعض الأفكار "الجيدة" و"البناءة" الموجودة لدى الغرب أو غيره من مناطق العالم غير الإسلامى، وهو الأمر الذى أدى من وجهة نظر شريعتى، إلى دفع أعداد كبيرة من الشباب الإيرانى على مدى عقود متوالية، وخاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٤٥، إلى أحضان الفكر والثقافة الغربيين.

ولقد كانت المشكلة الأساسية لرجال الدين التقليديين والمحافظين مع ما يقوله شريعتى ويروج له متعددة الجوانب. فالجانب الأول كان يتعلق بأنه للمرة الأولى منذ زمن بعيد ينجح مفكر من خارج صفوف رجال الدين ومن غير المنتمين للمؤسسة الدينية الرسمية للشيعة الإمامية الجعفرية الإثنى عشرية فى إيران أن يستقطب تلك الأعداد الهائلة من الإيرانيين، خاصة من الشباب، للاستماع إليه والشعور بالألفة، بل بالانتماء، لما يقدمه من تفاسير للدين الإسلامى،

خاصة الفقه الشيعى، بدون أن تكون هذه التفاسير متسقة أو متناغمة مع التفاسير التقليدية لرجال الدين الشيعة. فاهتمام الدكتور على شريعتى بإعادة اكتشاف، أو لنقل إعادة تفسير، بعض التقاليد والمفاهيم الإسلامية الشيعية، وهو أمر ربما لم يرغب وربما لم يقدر رجال الدين التقليديون على القيام به، هو الذى نجح فعلياً وعلى أرض الواقع فى جذب أجيال من الشباب الإيرانى المسلم، شباباً وشابات، ممن تلقوا تعليماً حديثاً (أو غربياً)، عائدين إلى الإسلام. فقد أعاد شريعتى صياغة الطرح العقائدى والفكرى الإسلامى بشكل قادر على جذب المثقفين من أبناء الطبقة الوسطى إلى الإسلام، ولكن فى اتجاه يبعد بهم عن قيادة رجال الدين التقليديين والمحافظين.

ومصدر القلق الثانى لدى رجال الدين هؤلاء كان أن مرجعيات شريعتى كانت مختلفة إلى حد كبير وبشكل نوعى عن مرجعيات رجال الدين التقليديين. فبالرغم من تلقى شريعتى لعلوم الدين التقليدية فإنه، ونتيجة لتأثير والده، استوعبها بروح وعقل منفتحين على ما دونها، كما أن تلقى

شريعتى لتعليمه لاحقاً فى الغرب وانفتاحه على تيارات الفكر الإنسانى الحديث والمعاصر مكنه من توظيف أدوات المناهج الحديثة، أى الغربية، خاصة التقدمية منها من ماركسية ووجودية وعالم ثالثية، بغرض استخدام هذه المناهج لإكساب المفاهيم التقليدية فى الفقه الإسلامى، خاصة الشيعي، بعداً جديداً ومعنىً معاصراً. فبالنسبة لقطاعات من المؤسسة الدينية الشيعية الرسمية فى إيران، فإنهم فوجئوا بأن الدكتور على شريعتى تبنى منهجاً ينتقل فيه من العلوم الاجتماعية الحديثة، والتى رأى رجال الدين أولئك أنها غربية فى الأساس، إلى علوم الدين وليس العكس كما اعتاد رجال الدين التقليديون. فعلى الرغم من أن مجمل محتوي كتابات شريعتى كان عن موضوعات دينية فى أغلبها، فإنه لا شك أن أسلوب شريعتى وطريقة صياغته لأفكاره كانا غير تقليديين، ربما بسبب تلقيه للتعليم الحديث، بجانب التعليم الدينى، وكذلك ربما بسبب لقاءاته وتفاعلاته الفكرية مع مدارس غربية، ويسارية على وجه الخصوص. فقد كان شريعتى يتحدث فى محاضراته عن شخصيات مثل كارل ماركس

وجان بول سارتر وألبير كاميه وفرانز فانون وأسماء أخرى غير معتادة للمواطن الإيرانى العادى بشكل عام، ولرجال الدين التقليديين بشكل خاص، وهو الأمر الذى أثار حنق الأخيرين، بل وأحياناً غضبتهم وثورتهم. فبالمقابل، كانت مرجعيات رجال الدين محصورة فى إرث عدد من الفقهاء الأوائل، خاصة فى ظل تقاليد المؤسسة الدينية الشيعية الرسمية فى إيران. وكان القليل منهم، مثل آية الله سيد محمود طلقانى الذى سنخصص له فصلاً مستقلاً فى هذا الكتاب، هم الذين يتعاملون بعقلية منفتحة على أفكار وعقائد وأيديولوجيات غير المسلمين ويرون إمكانية الاستفادة منها وتوظيفها لدعم وجهات نظرهم بشأن تقديم تفاسير جديدة للإسلام وأسسه وركائزه وغاياته.

أما المصدر الثالث لقلق رجال الدين من شريعتى وفكره، وهو ما يترتب على العنصرين السابقين، أنه وإن كان نجح فى زمن قياسى فى كسب عشرات الآلاف من الشباب الإيرانى للعودة للإسلام من جديد بل وإعادة اكتشاف الإسلام، فإنه لم يكن نفس الإسلام الذى كان يدعو له رجال

الدين التقليديون بل كان مختلفاً من حيث مضمون مفاهيمه وتفاسيره، ليس فقط أكثر ثورية بل أكثر تحرراً وتقدمية.

وننتقل إلى المصدر الرابع لقلق رجال الدين من شريعتى، ألا وهو أنه نتيجة شعبيته واجتهاداته الفكرية مثل بديلاً لرجال الدين فى مجال تفسير الدين، مما كان ينذر بانتهاء عهد احتكار هؤلاء للدين وثقافته وممارساته وطقوسه وتفاسيره، حيث أن شريعتى رفض القبول باحتكار رجال الدين أو المؤسسة الدينية الرسمية، بل وأعطى ميزة للمثقفين الدينيين من خارج صفوف رجال الدين فوق الأخيرين بسبب تعدد معارفهم وتنوع مناهل علمهم.

ويقودنا هذا بدوره إلى المصدر الخامس لقلق رجال الدين من الدكتور على شريعتى، ألا وهو أن شريعتى فى كتاباته حول التاريخ الإنسانى والإسلامى سعى لسحب الأرضية من تحت مشروعية دفع رجال الدين، خاصة الشيعة منهم فى إيران، بأنهم وحدهم المؤهلين لتفسير العقيدة والعبادات والشعائر وغيرها من أمور الدين. فعلى الصعيد الدينى، وجد شريعتى أن الإسلام بسيط ومفهوم للبشر ولا يتطلب وساطة

بين العبد وربه وبالتالى فلا مجال لنشأة كهنوت فى الإسلام، بما فى ذلك فى التشيع، ولا حاجة إليه فكل مسلم مؤهل لأن يفهم النصوص الدينية ويفسرها. وعلى الصعيدين الاجتماعى والسياسى، رأى شريعتى أن الأفضل أن يعبر عن رسالة الإسلام ودعوته لبناء المجتمع "التوحيدى"، خاصة الإسلام الشيعى، من أسماهم بالـ "روشانفكران"، أى المثقفين المتدينين من غير رجال الدين، أى مثل شريعتى نفسه، باعتبارهم أكثر اطلاعاً على واقع العالم المعاصر واحتياجات مجتمعهم ذاته، كما أنهم يجمعون، أو المفترض كذلك، بين العلوم الدينية التقليدية والعلوم الحديثة.

وقد تلقى الدكتور على شريعتى الكثير من الاتهامات من بعض رجال الدين الذين كانوا يناصبونه العداء، فوصموه بأن سنى متخفى تحت غطاء شيعى مستغلين فى ذلك استعانته فى كتاباته ومحاضراته كثيراً بمصادر من الإسلام السنى وقيامه بترجمة أعمال وكتابات لكتاب ومفكرين من المسلمين السنة إلى اللغة الفارسية وهو أمر لم يكن معتاداً من جانب رجال الدين الشيعة التقليديين، بل وصل الأمر ببعضهم إلى

اتهامه بالعمالة للوهابيين، وذلك بسبب دعوته لإزالة الحواجز المصطنعة من وجهة نظره بين السنة والشيعة مقللاً من جدية الفوارق بين الطرفين وممارساً لنقد ذاتى هام للعديد من التفسيرات التقليدية للكثير من المفاهيم الموروثة والمستخدمة بكثافة فى الفقه الشيعى وقيامه بإعادة تفسير لهذه المفاهيم من منظور جديد يسهم، ضمن أمور أخرى، فى تجاوز الهوة بين السنة والشيعة، وسعيه لبلورة وعى إسلامى موحد ثورى وتقدمى ومنفتح على الآخر داخل حدود العالم الإسلامى قبل أن يكون منفتحاً على العالم الخارجى وأفكاره وتجاربه والدروس المستقاة من كل ذلك. ولم تقتصر قائمة الاتهامات على ذلك بل تخطتها لتشمل اتهام شريعتى بأنه ماسونى بسبب استخدامه لمناهج العلوم الاجتماعية والإنسانية الحديثة فى التحليل والنقد، كما تضمنت اتهامه بالشيوعية بسبب تحليلاته ونظرياته التى تشابهت فى بعض مقدماتها وافتراضاتها ومسلماتها ومن ثم فى بعض نتائجها واستنتاجاتها واستخلاصاتها مع معطيات الفكر اليسارى الإنسانى المعاصر، بما فى ذلك الفكر الماركسى.

ولا يجب أن يجعلنا التوتر الذى ساد العلاقة بين الدكتور على شريعتى وعدد من رجال الدين التقليديين والمحافظين أن نجنح إلى الاعتقاد بأنه لم يكن للدكتور على شريعتى أى تأثير واضح على رجال الدين بصفة عامة، فقد كان لفكره تأثير واضح على صغار رجال الدين على وجه الخصوص، وهو أمر دلت عليه خطب الجمعة فى العديد من مساجد إيران خلال وعقب الثورة وما حملته من أفكار وأراء، بل وتعبيرات واصطلاحات، للدكتور شريعتى. كما لم يكن كل رجال الدين خلال حياة شريعتى، أو حتى كل الدرجات العليا منهم، معادين لشريعتى، بل كان هناك من وقف بجانبه ودعمه بل ونسق معه، كما كان هناك أيضاً من عبر فى أكثر من مناسبة عن تقديره للدور الذى لعبه شريعتى فى إعادة مئات الألاف من الشباب الإيرانى، رجالاً ونساءًا، إلى انتمائهم وهويتهم الإسلاميتين، وكذلك الدور الذى لعبه فكرياً وسياسياً فى الإعداد للثورة واندلاعها، وكون رحيله المفاجئ والمشكوك فيه - كما ذكرنا من قبل - كان الشرارة التى أدت للإرهاصات الأولى لثورة الشعب الإيرانى احتجاجاً على تورط جهاز

السافاك (جهاز الأمن السياسي في عهد الشاه) في دس السم له في الطعام مما أدى لوفاته، وهي الإرهاصات التي تحولت لاحقاً إلى ثورة شاملة في كل إيران.

وكان ضمن هذه الفئة الثانية آية الله الخميني نفسه الذي وصف شريعتي في عدة تصريحات له ما بين تاريخ وفاة شريعتي في يونيو ١٩٧٧م وانتصار الثورة الإيرانية في فبراير ١٩٧٩م بأنه "الشمعة التي أضاءت الطريق" أمام الشباب الإيراني للعودة إلى الهوية الإسلامية الصحيحة للشعب الإيراني، موضحاً أن تعاليم الدكتور شريعتي ربما قد تكون قد أثارت جدلاً في صفوف ودوائر رجال الدين الشيعة في إيران، إلا أنه من المؤكد، وبحسب الخميني، أنها قادت الشباب والمثقفين من صغار السن إلى الإسلام من جديد، ودعا الخميني إلى ما أسماه بإعادة تقييم المسائل التي أثارها الدكتور على شريعتي. ويوضح هذا أن آية الله الخميني كان واعياً بأن فكر شريعتي مثل تياراً إسلامياً مختلفاً نوعياً عن فكر رجال الدين الشيعة، وهو أمر عمد عدد من رجال الدين الموالون لخط آية الله الخميني، إلى إنكاره قبل وأثناء وبعد

انتـصــار الثـورة فى مــحــاولة منـهم لكسب أنصــار وأتبـاع شريعتى إلى صفوفهم بعد وفاة الأخير. ونذكر فى هذا المقام أيضاً آية الله سيد محمود طلقانى، والذى سنتناوله تفصيلاً فى فصل مستقل، والذى كان على صلة وثيقة بشريعتى واعتبره أحد مجددى الفكر الإسلامى البارزين فى القرن الميلادى العشرين. وكان هناك تنسيق بين شريعتى وطلقانى فيما يخص المحاضرات فى "حسينية إرشاد"، وكذلك كان هناك تقارب فى الرؤى والتوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من منظور إسلامى تقدمى يستوعب تجارب وأفكار غير المسلمين.

كما كان هناك أيضاً تيار داخل صفوف رجال الدين الإيرانيين، والذى وإن لم يتفق مع أطروحات شريعتى الفكرية والسياسية فإنه لم ير مصلحة لرجال الدين، خاصة الداعين منهم للثورة على نظام الشاه محمد رضا بهلوى، فائدة تجنى من جراء الجهر بالعداء لشريعتى وفكره أو حتى الاختلاف معه، بل رأى هذا التيار الكثير من الخسائر التى يمكن أن يتكبدها رجال الدين فى حالة اتخاذ مثل هذا الموقف، خاصة

مخاطر فقدان عشرات الآلاف من الشباب المتعلم والمثقف الذين عادوا لإعادة اكتشاف هويتهم الإسلامية بفضل عملية إعادة التفسير التى قدمها شريعتى للفكر والتراث الإسلامى وبات الارتباط عضوياً لديهم بين الأمرين بشكل غير قابل للفكاك. وأخيراً وليس آخراً، كان هناك الكثير من رجال الدين من الدرجات الدنيا والوسطى ممن تأثروا هم أنفسهم بصورة مباشرة بفكر شريعتى ورؤاه، حتى ولو لم يعلن بعضهم عن ذلك صراحة لتجنب أى رد فعل غاضب من بعض كبار رجال الدين الإيرانيين الشيعة الذين تبنوا مواقفاً مناهضة لشريعتى وتوجهاته الفكرية، وكان لبعض رجال الدين المتأثرين بشريعتى دوراً مؤثراً فى مسيرة الجمهورية الإسلامية التالية لانتصار ثورة فبراير ١٩٧٩م، بما فى ذلك بعضهم ممن تبوأ مناصباً قيادية داخل الحزب الجمهورى الإسلامى الذى أسسه بعض رجال الدين المؤيدين لخط وفكر الخمينى عقب انتصار الثورة واستمر حتى أعلن الخمينى نفسه حله بعد انتهاء الحرب الإيرانية/العراقية، وسيطر على مقاليد الأمور فى إيران، خاصة منذ إقصاء أول رئيس للجمهورية الدكتور

أبو الحسن بني صدر في يونيو ١٩٨١م ، ومن ثم لعبوا أيضاً دوراً مؤثراً في الحكومة الإيرانية التي كان يسيطر الحزب على مقاليدها وعملية اتخاذ القرارات وصنع السياسات بها خلال نفس الفترة.

ونذكر هنا أيضاً بالضرورة أن العديد من مؤسسي وقيادات وكوادر منظمة "مجاهدين خلق إيران" الإسلامية التقدمية التي تأسست في منتصف عقد الستينيات من القرن العشرين كانوا يترددون على محاضرات شريعتي في "حسينية إرشاد" وغيرها من الأماكن وتأثروا بشدة بأفكاره مما جعلهم يلقبونه بـ "الأستاذ شريعتي" ثم بعد وفاته صاروا يلقبونه بلقب "أستاذنا الشهيد"، ويحملون صوره في مظاهراتهم خلال الثورة وبعدها ويستخدمون أقواله المأثورة كشعارات لهم، بل دار نزاع بينهم وبين رجال الدين الموالين للخميني عقب الصدام الدموي بين الجانبين في يونيو ١٩٨١م حول أي من الجانبين الأكثر والأصدق تعبيراً عن فكر شريعتي وتوجهاته وتفسيراته للإسلام، خاصة الإسلام الشيعي، وما زال هذا النزاع مستمراً وقائماً حتى اللحظة الراهنة.

وتواصل دور على شريعتي في تعبئة الشباب الإيراني، وتصاعد تأثيره خلال السبعينيات متزامناً مع تصاعد أوجه الغضب لدى الشباب الإيراني على وجه الخصوص والشعب الإيراني بشكل عام لعدة أسباب، أولها نسب التضخم المتزايدة التي طرأت بشكل مستجد على الاقتصاد الإيراني بدءاً من بعد حرب السادس من أكتوبر المجيدة عام ١٩٧٣م التي زادت من صعوبات الحياة لفئات الطبقة الوسطى من الشعب الإيراني والتي جاءت بعد فترة توسع في التعليم العالي والمنح الخارجية للدراسات العليا للطلاب الإيرانيين ومن ثم ارتفع سقف توقعات الشباب الإيراني ولكنه فوجئ بتراجع فرص العمل المتاحة أمامه نتيجة التراجع المفاجئ في معدلات أداء الاقتصاد الوطني الإيراني بالرغم من ارتفاع، بل تضاعف، أسعار النفط بعد حرب السادس من أكتوبر المجيدة عام ١٩٧٣م

وثاني تلك الأسباب كان الشعور المتزايد لدى قطاعات، سواء تقليدية أو حديثة، من المجتمع الإيراني بشدة وطأة

حملة التغريب المتصاعدة التى كانت تتعرض لها إيران على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية، ولكن الأهم على الأصعدة الثقافية والاجتماعية، والتى كان من الواضح أنها نتاج تفاعل، بل وربما تعاون وتنسيق، بين الحكم الشاهنشاهى ونخبته المتغربة من جهة والقوى الغربية، وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، من جهة أخرى.

أما السبب الثالث، وهو بالتأكيد متصل بالسبب الثانى، فكان الإحساس المتزايد بالدرجة المتقدمة من التبعية التى باتت إيران تعانى منها فى علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية ومجمل التحالف الغربى، سواء فى المجال الاقتصادى، أى الاعتماد على قطاع النفط المعتمد بدوره على سوق المستهلكين فى الغرب حينذاك، وكذا الاعتماد على استيراد السلع المصنعة والاستثمارات الواردة من الدول الغربية، أو فى المجال العسكرى والأمنى حيث الاعتماد على نظم التدريب والتسليح الأمريكية والاندراج ضمن المنظومة الأمنية والاستراتيجية والعسكرية الأمريكية والغربية، سواء إقليمياً أو دولياً.

ولكل ما تقدم، كان تأثير دعوة شريعتى ومحاضراته وكتاباته يتضاعف بمعدلات متسارعة، وهو الأمر الذى جذب له أيضاً انتباه عناصر الأمن السياسى الإيرانى (السافاك) مجدداً، وهى العناصر التى كانت حريصة على التواجد بكثافة متخفية ضمن المستمعين لمحاضرات الدكتور على شريعتى فى "حسينية إرشاد" وغيرها من الأماكن التى كان يلقى فيها خطبه ومحاضراته، والتى كان شريعتى يحرص أيضاً فيها على الفكاك من ملاحقات أجهزة الأمن خشية أن يتعرض للاعتقال أو على الأقل المنع من إلقاء الدروس والخطب والمحاضرات، نظراً لحرص شريعتى على استمراره فى التواصل ونقل رسالته ورؤاه الإسلامية بتفسيراته التقدمية لها وإتاحة الفرصة له للوصول إلى أكبر عدد ممكن من المستمعين لكى يقنعهم وبالتالى يعبئهم سياسياً للاستعداد للثورة والمشاركة فيها بل وقيادتها. وبالرغم من هذا الحرص من جانب شريعتى، فقد تعرض للاعتقال فى عام ١٩٧٣م ، واستمر فى الكتابة وتهريب كتاباته لخارج السجن، وذلك لأنصاره سواء داخل إيران أو ضمن الإيرانيين المقيمين فى

الخارج وتجمعاتهم، خاصة اتحاد الطلاب المسلمين الإيرانيين في كل من أوروبا والولايات المتحدة صاحب التوجهات الثورية والتقدمية في آن واحد والذى كان يسرع ليس فقط بنشر هذه الكتابات على نطاق واسع بل وبترجمتها إلى اللغات الأجنبية.

وتم الإفراج عن على شريعتى لآخر مرة فى عام ١٩٧٧م، وذلك تحت ضغوط كبرى من داخل وخارج إيران على النظام الشاهنشاهى، واشترط النظام البهلوى على الدكتور على شريعتى ضرورة مغادرة البلاد للإفراج عنه، وبالفعل غادر شريعتى إلى لندن فى يونيو من العام نفسه ثم توفى فجأة بعد وصوله لندن بعدة أيام، وذلك بسبب أزمة قلبية حسب الرواية الرسمية للنظام الإيرانى حينذاك، ونتيجة دس أحد عملاء السافاك السم له فى الطعام حسب أنصاره ومريديه ومصادر المعارضة الإيرانية فى ذلك الوقت. وأياً كان السبب، فقد كانت الوفاة المفاجئة والغامضة للدكتور على شريعتى سبباً إضافياً لشهرة شريعتى وانتشار خطبه المسجلة على شرائط الكاسيت وكتاباته المطبوعة على نطاق أوسع مما قبل

داخل إيران وخارجها، وقد لقب الكثيرون شريعتى بلقب المجدد للفكر الإسلامى، خاصة الشيعى منه، ولقبه البعض بمارتن لوثر الإسلام فى إشارة إلى الدور الإصلاحى الذى لعبه مارتن لوثر فى تاريخ المسيحية وفكرها الدينى.

ويبقى أن نذكر أن وفاة شريعتى كانت فى حد ذاتها المشرارة التى فجرت الإرهاصات الأولى للثورة الشعبية الإسلامية فى إيران، حيث سارت المظاهرات الضخمة منددة بـ "اغتيال" شريعتى ومحتجة على استشهاده ومحيية لذكراه ثم لإحياء أربعينيته فى سلسلة احتجاجات لم تنته فعلياً إلا بإسقاط النظام الشاهنشاهى البهلوى فى إيران فى العاشر من فبراير من عام ١٩٧٩م . كما أن "إحسان" نجل الدكتور على شريعتى أسس مؤسسة داخل إيران للحفاظ على تراث والده الفكرى والنضالى والسياسى من خلال إعادة طبع أعماله وطبع ما لم يطبع منها من قبل وتجميعها فى مجلدات كاملة وتنظيم الندوات والمؤتمرات وورش العمل داخل إيران وخارجها حول فكر على شريعتى ودوره وتأثيره، ليس فقط داخل إيران بل على صعيد العالم الإسلامى بأسره، وخاصة

دوره فى نجاح وانتصار الثورة الإيرانية بالرغم من رحيله عن عالمنا قبل انتصار تلك الثورة بأكثر من عام ونصف العام.

ونود أن نشير فى ختام هذا الفصل إلى أنه بعد ما يزيد عن عقد ونصف من وفاة الدكتور على شريعتى، ظهر أستاذ ومحاضر جامعى إيرانى قارنه الكثيرون داخل وخارج إيران والعالم الإسلامى بالدكتور على شريعتى، سواء من جهة أطروحاته الأيديولوجية واجتهاداته الفكرية وإسهاماته التعبوية أو من جهة دوره وتأثيره السياسى فى المجتمع الإيرانى ولدى الشباب منهم على وجه الخصوص، وأعنى هنا الدكتور عبد الكريم سروش. وإن كنا نرى من جانبنا وجود العديد من أوجه الاختلاف والتباين بين الشخصيتين وأفكارهما ورؤاهما، مع الإقرار بوجود بعض أوجه التماثل أو التشابه بالطبع فيما بينهما. كما نرى أن البيئة المحيطة التى كان يتحدث ويحاضر ويكتب فيها سروش كانت مختلفة بدرجة كبيرة عن تلك التى عاش وحاضر وكتب وتحدث فيها الدكتور على شريعتى قبل ذلك بسنوات عديدة، وربما تسنح الفرصة المناسبة لى فى القريب من الأيام لإجراء مقارنة

موضوعية وذات طابع علمى بين الدكتور على شريعتى والدكتور عبد الكريم سروش وأطروحاتهما الفكرية ودلالاتها السياسية فى موقع آخر وفرصة قادمة.

الشخصية الثالثة:
آية الله سيد محمود طلقانى
والتحذير من الاستبداد الذى
يرتدى عباءة الدين

لم يكن آية الله سيد محمود طلقانى رجل دينى عادى منذ البداية. فقد كان أحد هؤلاء رجال الدين الذين انغمسوا مبكراً ليس فقط فى العمل السياسى فى إيران، بل أيضاً، وربما هذا هو الأهم، فى الحركة الوطنية الإيرانية بدون أى حساسيات تجاه القيادات المدنية القادمة من خارج صفوف المؤسسة الدينية التى تولت قيادة الحركة الوطنية الإيرانية فى أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين، وفى مقدمتهم الجبهة الوطنية الإيرانية بزعامة رئيس الوزراء الراحل الدكتور محمد مصدق.

وقبل الولوج إلى معالجة شخصية وفكر ودور آية الله طلقانى فى الثورة الإيرانية التى انتصرت فى العاشر من فبراير ١٩٧٩م، نعتقد أنه من الضرورى إيضاح أمرين بإيجاز شديد ودون الدخول في الكثير من التفاصيل، أما الأول فهو موقع رجال الدين الشيعة والمؤسسة الدينية الرسمية ككل فى المجتمع الإيرانى، وأما الأمر الثانى فيتعلق بدور رجال الدين فيما يتصل بالثورات المتتالية للشعب الإيرانى فى القرن العشرين بدءاً بالثورة الإيرانية لعام ١٩٠٥م المعروفة تاريخياً بالثورة الدستورية أو ثورة "المشروطية"، وتحديداً التباينات أو الاختلافات أو الانقسامات فى صفوف رجال الدين الإيرانيين إزاء هذه الثورات.

فبداية نوضح أن هناك اختلافاً جذرياً بين دور رجال الدين في كل من المذهب السني والمذهب الشيعى، بل وتوجد اختلافات فيما بين دور رجال الدين ووضعيتهم فيما بين الطوائف المختلفة داخل المذهب الشيعى ذاته. وتختص الشيعة الإمامية الجعفرية الاثنى عشرية، خاصة منذ حكم الأسرة الصفوية لبلاد فارس، وهى الأسرة التى أشرنا إليها

بقدر من التفصيل فى الفصل السابق الخاص بشخصية الدكتور على شريعتى. وما يهمنا هنا هو الإشارة إلى ما تحقق لرجال الدين الشيعة من استقلالية عبر إضفاء الطابع المؤسسى عليهم خلال تلك المرحلة، وهو أمر لم ينعكس فقط على مكانتهم الاجتماعية، ولكن أيضاً على أوضاعهم الاقتصادية حيث أصبح التابعون لكل من كبار رجال الدين يقوم بسداد الزكاة الدينية بأنواعها المختلفة إلى رجل الدين من ذوى الدرجات الرفيعة وعلى قدر درجته (آية الله العظمى أو آية الله فقط أو حجة الإسلام). وأدى ذلك، خاصة سداد ضريبة العشر، من المؤمنين التابعين إلى رجال الدين بشكل مباشر، إلى تطور قاعدة اقتصادية وتمويلية مستقلة لرجال الدين، خاصة تراكم ملكية أراضى زراعية للمؤسسة الدينية ورجالها، مكنتهم من تقليص اعتمادهم على دعم الدولة لهم بالموارد المادية اللازمة لقيام عناصر قوة ذاتية للمؤسسة الجديدة، مما سمح بدوره لرجال الدين بالقيام بدور يقترب من ضمير المجتمع والواعظين والموجهين الأخلاقيين لمسيرة المجتمع وسلوك أعضائه.

ولكن عدم قيام رجال الدين في ظل هذه المنظومة بمهام ممارسة السلطة، سواء التنفيذية أو التشريعية بشكل مباشر، لا ينفى أنهم، خاصة بمرور الوقت، أصبح لآرائهم تأثير معنوى، وإن كان أحياناً بشكل غير مباشر، على الأوضاع السياسية من خلال تأثيرهم علي تبلور آراء التابعين من جهة والتعبير عن مطالب هؤلاء بما يوصل هذه المطالب للحكام من جهة ثانية، أو بدورهم الرقابى غير الرسمي على الأوضاع والتطورات والاطمئنان على أنها تتفق مع أحكام العدل الواردة بالشريعة والفقه من جهة ثالثة. وجاء التحول فى ذلك الدور أساساً عبر تطوير آية الله الخمينى لمبدأ "ولاية الفقيه" والذى سعى لإصباغ الشرعية على قيام رجال الدين ليس فقط بدور سياسي مباشر، بل وأهم دور فى الدولة من حيث كون أحد رجال الدين هو السلطة الأعلى التى تعلو فوق كافة السلطات وبلا مساءلة أو قابلية للمحاسبة أمام جهة أو هيئة تمثيلية بعينها. ورأى كثيرون أن تطوير آية الله الخمينى بدوره لهذه النظرية جاء رداً على ما تضمنته ثورة الشاه محمد رضا بهلوى "البيضاء" فى مطلع الستينيات من القرن

العشرين من سعى لتقويض قوة دور وتأثير رجال الدين فى المجتمع، ومن ثم فى السياسة، عبر الاستيلاء على الأراضى الزراعية التى كانت تدر عليهم دخلاً ثابتاً وضخماً حفظ لهم الاستقلالية على مدى عدة قرون.

أما الأمر الثانى الذى نود أن نعرض له فى هذا الفصل قبل تناول فكر آية الله طلقانى ودوره فهو جدليات دور رجال الدين الشيعة فى ثورات الشعب الإيرانى فى القرن العشرين. وكانت اللفتة الهامة فى الثورة الدستورية التى جرت فى إيران عام ١٩٠٥م هى انقسام العناصر الفاعلة والناشطة سياسياً داخل صفوف المؤسسة الدينية الرسمية الشيعية ما بين مؤيد، بل ولاعب لدور قيادى، فى هذه الثورة التى لم تعترض على الحكم الملكى، والذى كان فى ذلك الوقت قبل حكم أسرة بهلوى ممثلاً فى أسرة القاجار، ولكنها طالبت بأن يكون هذا الحكم الملكى دستورياً، وما بين معترضاً على هذه الثورة ومطالبها. وكان هذا الانقسام عميق الدلالة من حيث مضمونه. فرجال الدين الذين أيدوا الثورة كانت نقطة انطلاقهم أن الإسلام، خاصة المذهب الشيعى، يرتكز على

هدف تحقيق العدل وتوفير الضمانات لذلك عبر آلية تحقق الشورى، ومن ثم فإن الثورة الدستورية الداعية لإقامة ملكية دستورية ليس فقط من المطلوب من رجال الدين الانضمام إليها بل حرى بهم أن يلعبوا دور الريادة والقيادة والطليعة لهذه الثورة. وعلى الجانب الآخر، فقد رأى رجال الدين الذين عارضوا هذه الثورة أنها تفتح الباب أمام تزايد التأثير الغربى، خاصة الثقافى، ولكن ربما من بعده أيضاً النفوذ السياسى والعسكرى والسيطرة الاقتصادية، على الأوضاع فى داخل إيران، وهو ما قد يمهد بدوره للتراجع، وفى نهاية المطاف بتلاشى، قوة وثقل الدين الإسلامى بمذهبه الشيعى الذى كان سائداً الحياة الإيرانية منذ قرون، وتحديداً منذ حكم الأسرة الصفوية، وبالتالى تراجع دور المؤسسة الدينية الشيعية الرسمية فى إيران. ومن هذه الأرضية، رأى رجال الدين أولئك أن موقفهم هذا يبرر دعمهم لسلطة الشاه القاجارى ورفضهم إدخال مفاهيم الديمقراطية، والتى اعتبروها نظاماً غربياً يفتت القوة والوحدة الوطنية للمجتمع الإيرانى ويفتح الباب أمام تعاظم النفوذ الغربى داخل إيران

ويضعف من قوة الدولة الإيرانية ويتيح تسرب المزيد من التأثيرات الغربية الثقافية.

وإذا كنا قد ذكرنا فيما سبق من فصول فى هذا الكتاب بعض الوقائع والتحليلات عن الثورة الوطنية بزعامة الدكتور محمد مصدق فى مطلع عقد الخمسينيات من القرن الماضى، فإننا فى سياق عرضنا هنا لمواقف المؤسسة الدينية الشيعية الرسمية من ثورات الشعب الإيرانى فى القرن العشرين يهمنا الإشارة إلى أنه فى حالة ثورة الدكتور مصدق، فإن مواقف أهم رموز المؤسسة الدينية وأكبرهم مقاماً فقهياً حينذاك وهو آية الله العظمى الكاشانى قد تأرجحت فى مختلف مراحل الثورة بين تأييد الدكتور مصدق والتراجع عن هذا التأييد، وهو الأمر الذى كان له فى نهاية المطاف دور حاسم ومؤثر، وإن لم يكن الوحيد، فى هزيمة هذه الثورة وانكسارها. ولكن ما يهمنا هنا أيضاً أن نشير إليه هو أن بعض رجال الدين من درجات أقل فى هرمية المؤسسة الدينية الشيعية الإيرانية من كاشانى، خاصة من الفئات الصغرى والمتوسطة، استمروا طوال الثورة على تأييدهم لتلك الثورة وزعيمها، رغم

كونه من خارج صفوف رجال الدين، وذلك لأسباب تتصل بالروح الوطنية والدفاع عن استقلال البلاد أو السعى لبناء ديمقراطية حقيقية ومستقرة أو مقاومة النفوذ الأجنبى وتغلغله داخل إيران أو لكل هذه الأسباب مجتمعة. وكان من ضمن هؤلاء آية الله سيد محمود طلقانى الذى كان لم يصل إلى المراتب العليا من المؤسسة الدينية بعد فى تلك الأوقات.

فقد كان طلقانى على اتصال وثيق بنواب صفوى مؤسس وزعيم منظمة "فدائيان إسلام" (فدائيى الإسلام) النشيطة فى أوائل عقد الخمسينيات من القرن العشرين، بل إن "صفوى" لجأ إلى منزل طلقانى للاختباء فيه هرباً من مطاردة "السافاك". وكان آية الله طلقانى قد أيد الدكتور محمد مصدق فى قرار تأميم صناعة النفط الإيرانى، كما حاول فى مرحلة ما، ولكن دون جدوى، التوسط لتسوية الخلافات التى نشبت بين مصدق وآية الله كاشانى، وذلك قبيل الإطاحة بالدكتور مصدق عبر الانقلاب العسكرى الذى حدث عام ١٩٥٣م . ولم يتوقف نشاط طلقانى فى العمل الوطنى بانقلاب ١٩٥٣م العسكرى، بل إنه فى عام ١٩٥٧م ، أسس آية الله

طلقانى "نهضة مقاومات مللى" (حركة المقاومة الإيرانية)، مما أدى إلى تعرضه للسجن فى سجون نظام الشاه السابق لمدة زادت عن العام. وبعد الإفراج عن طلقانى بعد اعتقال قصير بين عامى ١٩٦٠م و١٩٦١م بسبب اتهامه بقيادة تظاهرات نددت بسياسات النظام البهلوى، قام طلقانى، بالاشتراك مع المهندس محمد مهدى بازرجان و"يد الله محابى" حركة "نهضة أزاد إيران" (حركة تحرير إيران)؛ والتى تعرضنا لها فى الفصل الأول من هذا الكتاب الخاص ببازرجان، وهو الأمر الذى أدى إلى اعتقاله مرة أخرى، حيث تم الإفراج عنه قبيل الانتفاضة الشعبية التى اندلعت ضد "ثورة الشاه البيضاء" فى يونيو ١٩٦٣م بوقت قصير. ومن وجهة نظر طلقانى، فقد كانت حركة تحرير إيران تمثل "انشقاقاً إسلامياً" عن الجبهة الوطنية (حزب الدكتور محمد مصدق) التى كانت فى الأساس علمانية التوجه، وبالتالى سعى طلقانى فى إطار الحركة الجديدة إلى إقامة جسر فكرى وتنظيمى يربط رجال الدين المعادين للنظام البهلوى والمنفتحين على التيارات الفكرية والسياسية الأخرى فى ذات

الوقت ورجال البازار (السوق التقليدى) الثائرين على السياسات الاقتصادية لنظام الشاه المتجهة لفتح باب البلاد أمام الاقتصاديات الغربية من جهة والمثقفين الراديكاليين ورجال الطبقة الوسطى المتأثرين بالأفكار الغربية والتكنوقراط الذين تلقوا تعليماً حديثاً من جهة أخرى.

وأخيراً، كانت حركة الاحتجاجات التى لعب فيها رجال الدين دور القائد والموجه فى مطلع عقد السينيات من القرن العشرين فى مواجهة سلسلة السياسات التى اعتبرها الشاه محمد رضا بهلوى إصلاحية وسعى لتمريرها تحت مسمى "الثورة البيضاء". وكان دور طلقانى قد بدا بارزاً خلال تلك الحركة الاحتجاجية فى مواجهة ما أسماه الشاه بـ "الثورة البيضاء" والتى تضمنت ضمن أمور أخرى من أهدافها المعلنة تقليص الأراضى الزراعية التابعة للمؤسسة الدينية وكبار آيات الله تحت شعار الإصلاح الزراعى وأيضاً تمكين المرأة الإيرانية ومنحها حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمدنية. إلا أن آية الله طلقانى كان حريصاً على أن يعلن بشكل واضح أن معارضته لثورة الشاه البيضاء لم

يكن مبعثها دوافع طبقية تتعلق بمصالح رجال الدين الكبار أو المؤسسة الدينية التى تأثرت سلباً من جراء تطبيق قوانين الإصلاح الزراعى، كما أن معارضته لم يكن مبعثها رفض أو حتى التحفظ على ما منحته الثورة البيضاء من حقوق للمرأة الإيرانية، بل إنه أبرز أن موقفه يستند إلى أرضية وطنية وأخرى اجتماعية. فآية الله طلقانى رأى أن "إصلاحات" الثورة البيضاء لم تكن إلا مجرد غطاءً لتمرير سياسات كانت ترمى لاستكمال "تغريب" المجتمع والاقتصاد والسياسة فى إيران ولم تكن لأهداف إحداث التغيير الاجتماعى فى إيران بشكل إيجابى كما أعلن الشاه، فمصادرة الأراضى الزراعية التابعة لكبار رجال الدين والمؤسسة الدينية لم تكن صدقاً بغرض توزيعها على المعدمين أو صغار الملاك من الفلاحين أو بهدف المساهمة فى تحقيق العدالة الاجتماعية، بل بغرض التضييق على مصادر التمويل المستقلة لقوى المعارضة الرئيسة التى كانت موجودة فى إيران حينذاك، بعد اعتقال قيادات الجبهة الوطنية ومحاكمتهم وسجن بعضهم ونفى البعض الآخر، والمقصود بهم رجال الدين، كما أن دعوة

حقوق المرأة من جانب الشاه كان المستفيد منها فى الأساس هن نساء الطبقة العليا من المجتمع الإيرانى وليس نساء الطبقات الدنيا والوسطى وهن السواد الأعظم من نساء إيران فى ذلك الوقت، وكن، مثل الرجال من نفس الطبقات، يعانين من القمع والاستغلال والظلم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

وقد تعرض آية الله طلقانى مجدداً للاعتقال بعد فشل الانتفاضة ضد نظام الشاه، وقضى رهن الاعتقال بعض الوقت. وبعد الإفراج عنه من جديد، كتب طلقانى ووزع كتيباً بعنوان "الطاغية يسفك دماءنا" مما أدى إلى اعتقاله من جديد، ولكن هذه المرة تلقى حكماً بالسجن لمدة عشر سنوات، ولكن تحت ضغوط دولية تم الإفراج عنه قبل استكمال المدة فى عام ١٩٦٨م وبعد ثلاث سنوات من هذا التاريخ، وتحديداً فى عام ١٩٧١م ، تعرض آية الله سيد محمود طلقانى إلى النفى إلى جنوب شرق إيران، وجاء ذلك عقب دعوته فى خطبة دينية إلى إعادة العمل بدستور عام ١٩٠٥م الذى نتج عن الثورة الدستورية التى وقعت فى إيران فى ذلك العام. ولكن

طلقانی كان على موعد جديد مع الاعتقال فى عام ١٩٧٥م، وهذه المرة بتهمة قيادة تظاهرات أيضاً ضد النظام الشاهنشاهى البهلوى، حيث طالب بحماية الحريات والحقوق السياسية للمواطنين الإيرانيين، كما أدان إعلان الشاه إنشاء حزب "رستاخيز" (النهضة) كحزب سياسى أوحد فى إيران فى ذلك الوقت، وما ذكره الشاه أن كل مواطن إيرانى يرغب أن يشارك سياسياً فى إيران عليه أن يختار واحداً من ضمن ثلاثة خيارات: إما الانضمام إلى حزب "رستاخيز" أو الخروج من إيران أو التعرض إلى السجن!

ونذكر هنا أن الدروس الدينية التى كان يلقيها آية الله طلقانى فى مسجد "هدايت" تضمنت تلقيناً وتثقيفاً وتوجيهاً عقائدياً للشباب الإيرانى المسلم، وكان من بين المترددين على هذه الدروس قادة منظمة "مجاهدين خلق إيران" وكوادرها وأعضاؤها. كما تولى طلقانى لسنوات طويلة مهمة جمع التبرعات، خاصة من تجار "البازار" لمساندة ودعم عائلات ضحايا نظام الشاه من الشهداء والمصابين بالإضافة إلى أسر المعتقلين السياسيين، وأيضاً جمع التبرعات لدعم

تنظيمات كانت تعمل ضد النظام البهلوى، ومن بينها أيضاً منظمة "مجاهدين خلق إيران". ويعد طلقانى، وبحق، أحد رجال الدين الأوائل الذين حملوا دعوتهم وأفكارهم معهم وبشروا بها فى الجامعات الإيرانية حيثما ذهبوا، وذلك فى شكل دروس ومحاضرات للطلاب، وهو تقليد اتبعه طلقانى منذ عقد الخمسينيات وحتى رحيله عن عالمنا فى نهاية عقد السبعينيات من القرن العشرين.

وكان من الطبيعى فى ضوء هذه المواقف الوطنية الجريئة والاجتماعية التقدمية من وقت مبكر لآية الله طلقانى أن يتعرض للملاحقة والاعتقال والتوقيف والتحقيق والسجن والإقامة الجبرية والمنع من السفر إلى الخارج بل والمنع من إلقاء الخطب الدينية والمحاضرات ومن القيام بأنشطة عامة لفترات كثيرة خلال حكم الشاه محمد رضا بهلوى ومن جانب أجهزته الأمنية والاستخباراتية وفى مقدمتها السافاك.

وكانت فترات الاعتقال والسجن العديدة بصفة خاصة هامة جداً بالنسبة لآية الله طلقانى من حيث إتاحة فرصاً متكررة له للتواجد مع والاستماع إلى والنقاش المطول مع

قيادات وكوادر وشباب ينتمون لتيارات سياسية أخرى غير إسلامية، من يساريين على تنويعاتهم وليبراليين وقوميين وغيرهم. وكانت هذه الفرص مناسبات جدية للتعرف من جانب طلقانى على مدى النقاء الثورى لدى هؤلاء الشباب والرغبة فى التضحية بالذات لديهم فى نضالهم ضد الحكم البهلوى. كذلك ساعدت هذه الفرص طلقانى على التعرف على منطلقات هذه القوى الفكرية والسياسية الأخرى ومواقفها تجاه مختلف القضايا المطروحة على ساحة النضال السياسى فى إيران، خاصة أن جميع هذه التيارات كانت متفقة على ضرورة إسقاط النظام الشاهنشاهى المتسلط فى إيران كشرط مسبق لتحرر الوطن ونهضته وتقدمه وإن اختلفت فيما بينها على السبيل الذى يجب أن تسلكه إيران بعد ذلك. ومن جانب آخر، لفت طلقانى انتباه أولئك الشباب بوصفه رجل دين منفتح ومتقدم فكرياً على غير عادة الكثير من رجال الدين فى ذلك الوقت.

وقد تفاعل طلقانى بشكل خاص بصورةُ إيجابية وبناء مع شباب التيارات اليسارية، سواء اليسارية العلمانية مثل

منظمـة "فـدائيي خلق" (سـازمـان فـدائيى خلق إيران) أو اليسـارية الإسلامية مثل منظمـة "مـجاهدى خلق" (سـازمان مـجاهدى خلق إيران)، وهو مـا أدى إلى تأثير مـتبادل فيما بينهمـا، فبدأ طلقانـى يقدر القيمـة المضـافة من جـانب قوى اليسـار عمومـاً لنضـال الشعب الإيرانى، كمـا التـقى معـهم بشأن أهمية تحقيق العدالة الاجتماعية وتجاوز الفجوات الرهيبة فى الدخول والثروات الموجودة فى المجتمع الإيرانى فى ذلك الوقت بين من يملك ومن لا يملك. ومن جـهـتـه، أثر طلقـانى فى هؤلاء الشباب، خـاصـة العلمـانيين والماركسيين منهم، من حـيث إدراكـهم أنه ليس كـافـة رجـال الدين من الداعين للحفاظ على الملكية الخاصة واعتبارها مـقدسة ولا يجب المساس بها بغض النظر عن درجة الظلم الاجتمـاعى والاستغلال الاقتصادى الموجودة فى المجتمع وأياً كان مصدر هذه الملكية أو الطريقة التى تم التحصل بها عليها، كمـا رأى هؤلاء أن الدين يمكن أن يلعب دوراً ثورياً وتقدمياً فى المجتمع وأنه ليس كمـا تصـوروه دائمـاً يلعب دوراً رجـعـيـاً أو لتـبـرير الحفاظ على الأوضاع القائمة. وحتى بالنسبة للشباب المنتمى

لليسار الإسلامى فقد كانت لهم دائماً شكوكهم تجاه رجال الدين وقيادية دورهم فى النضال ضد نظام الشاه وكانوا دوماً يفضلون أن يلعب الدور القيادى ناشطون ومثقفون ومناضلون من المدنيين المتدينين ولكن يمزجون بين التدين الصحيح والاطلاع على عقائد وأيديولوجيات العالم الأخرى وبقية التجارب الإنسانية وأيضاً التعرض للعلوم الحديثة لدى الغرب. ولكن طلقانى بدد هذه الشكوك لديهم وأثبت لهم أنه من الممكن أن يكون هناك رجل دين وثورى وتقدمى فى آن واحد.

وكانت هذه الخبرات المكتسبة من فترات السجون والمعتقلات هامة للغاية لآية الله طلقانى من أكثر من جهة، فأولاً كانت عاملاً مكملاً لارتباطه منذ سنوات نضال الجبهة الوطنية فى نهاية الأربعينيات ومطلع الخمسينيات من القرن العشرين مع شخصيات لها وزنها من التيارات القومية والليبرالية والتكنوقراطية والإسلامية المستنيرة من خارج صفوف رجال الدين، وهو الأمر الذى جسده بوضوح اشتراكه مع المهندس محمد مهدى بازرجان فى إنشاء "نهضة

أزاد إيران" فى عقد الستينيات من القرن العشرين وأيضاً مساهمته وتشجيعه لإنشاء"قاعة "حسينية إرشاد" كقاعة محاضرات للترويج ونشر الفكر الإسلامى المستنير فى طهران بما تضمن محاضرات له شخصياً ولبازرجان وللدكتور على شريعتى وغيرهم. كذلك كان هذا الدور لطلقانى هاماً فى الوصل بين التيارات السياسية من خارج صفوف المؤسسة الدينية الشيعية وبين الرموز والقيادات الثورية داخل هذه المؤسسة وفى مقدمتهم آية الله الخمينى نفسه بالطبع، وساهم هذا الدور لاحقاً فى حل الكثير من المشكلات وإزالة الكثير من الشكوك وسوء الفهم المتبادل مما نشأ بين الجانبين وبناء قدر من الثقة بين الطرفين، خاصة خلال سنوات الثورة من ١٩٧٧م حتى انتصارها فى فبراير ١٩٧٩م، وأيضاً فى الشهور الأولى بعد انتصار الثورة.

وفى ضوء كل ما تقدم، كان من الطبيعى أن يكون آية الله طلقانى أحد أهم الشخصيات التى بدأت معها الشرارات الأولى للثورة الإيرانية لعام ١٩٧٩م وذلك منذ انطلاق إرهاصات الثورة فى عام ١٩٧٧م، وهو الأمر الذى كلفه غالياً

حيث أنه كان رهن الاعتقال في إحدى جولات الكر والفر بينه وبين أجهزة الأمن لنظام الشاه السابق التى استمرت معه منذ بدء وعيه ومن ثم نشاطه السياسى فى عقد الأربعينيات من القرن العشرين. وكانت السمة الغالبة على الخطاب الثورى والسياسى لدى طلقانى خلال السنوات السابقة مباشرة على ثورة فبراير ١٩٧٩م هى الدعوة بشكل دائم لوحدة كافة القوى السياسية الإيرانية المناهضة لنظام الشاه والرافضة لأى حل تفاوضى أو أى وساطة أو أى حل توفيقى مع هذا النظام يكفل له حفظ ماء وجهه واستمرارية وجوده تحت دعاوى إقامة ملكية دستورية أو غير ذلك من الأطروحات التى كانت بحسب رأى طلقانى ورؤيته الثاقبة بعيدة المدى المستوعبة لدروس الماضى وتجارب التاريخ السياسى الإيرانى السابقة عليه مجرد محاولات لإنقاذ النظام الشاهنشاهى كلية من الزوال، متحسباً أن هذا النظام سرعان ما سينقض على أى حل أو تسوية ذات طابع توفيقى، على نفس النمط الذى مارسه الشاه إزاء ثورة الدكتور محمد مصدق الوطنية فى مطلع عقد الخمسينيات من القرن الماضى. وجاءت دعوة آية

الله سيد محمود طلقانى لوحدة القوى السياسية المعادية كلية للنظام الشاهنشاهى والداعية لإزالته من جذوره فى وقت كانت فيه بعض القيادات الدينية الشيعية ذات التوجهات الثورية، سواء من القريبين لآية الله الخمينى أو من المتباينين معه، تشعر بحساسية تجاه مسألة تحالف تيارات إسلامية ثورية مع قوى أخرى ثورية أيضاً ولكنها كانت ذات مرجعيات إما غير إسلامية كلية أو ذات توجه إسلامى مختلف عن توجهات التيار العام لرجال الدين والمؤسسة الدينية مثل أولئك الذين تبنوا فكر اليسار الإسلامى ممثلين فى منظمة "مجاهدين خلق إيران". أما طلقانى فقد كان موقفه شديد الوضوح فى هذا الصدد من حيث دعوته كل تيار، بما فى ذلك التيار الإسلامى من أنصار الخمينى، إلى عدم إدعاء احتكار الحقيقة بل الانفتاح على والتعاون مع التيارات الثورية الأخرى، مؤكداً أن تياراً بمفرده لن يكون قادراً وحده لا على إسقاط نظام الشاه ولا على بناء المجتمع الإيرانى على أسس جديدة وتلبية احتياجاته فى المرحلة التالية لذلك.

وعلى الصعيد العملي، وظف طلقاني علاقاته الجيدة، بل والممتازة، مع مختلف التيارات الثورية للعب دور الجسر فيما بينهم والتنسيق في أنشطة الثورة لإسقاط نظام الشاه وهو الأمر الذي ضاعف من تعرضه للملاحقة والاعتقال والتحفظ على أيدي جهاز السافاك وبقية الأجهزة الأمنية والقمعية لنظام الشاه، وبالتالي، كان طلقاني هو همزة الوصل بين الخميني عندما كان في المنفى في العراق ثم في فرنسا وبين القوى الثورية في الداخل، خاصة من خارج صفوف رجال الدين الثوريين من أبناء المؤسسة الدينية، حيث كان ينقل خطب ومواقف الخميني للداخل الثائر كما كان ينقل للخميني في الخارج مدخلات وردود أفعال القوى الثورية وأولوياتها في الداخل. كما قام طلقاني بتنسيق النضالات الثورية في الداخل على نحو أدى إلى تصعيد العمل الثوري وضاعف من مشاركة الجماهير الإيرانية على مختلف توجهاتها وانتماءاتها وخلفياتها في فعاليات الثورة، كما أنه وباعتباره رجل دين بارز نجح في تحويل احتفاليات وشعائر ذات طابع ديني، خاصة شيعي، إلى مناسبات لتعبئة المشاركة الشعبية الواسعة لدى الإيرانيين، ومن ثم تسييسهم والدفع بهم كجنود

ووقود للثورة، بما فى ذلك خطب الجمعة وذكرى عاشوراء الحسين وأربعينيات الشهداء الذين كانوا يسقطون بشكل متزايد على أيدى قوات الشاه.

كذلك وفرت أحداث الثورة وفعاليتها الفرصة لتوليد المزيد من الفرص لتعزيز الثقة المتبادلة بين القوى الثورية المختلفة، خاصة من خارج صفوف رجال الدين، وبين طلقانى وإعراب الأخيرة عن تقديرها وإجلالها لطلقانى ودوره البارز والقيادى والتنسيقى فى فعاليات الثورة.

وبشكل أكثر تحديداً، يهمنا أن نعرض هنا بإيجاز لبعض الأنشطة الثورية لطلقانى خلال فعاليات الثورة التى انتهت بالانتصار فى فبراير ١٩٧٩م . فبعد الإفراج عنه للمرة الأخيرة فى أكتوبر ١٩٧٨م ، قاد طلقانى تظاهرة مكونة من ما يزيد عن مليون ونصف مليون مواطن إيرانى فى ذكرى عاشوراء الحسين، وكانت التظاهرة تهتف مطالبة بإقامة الجمهورية الإسلامية، وذلك ضمن سلسلة تظاهرات مليونية مثلت مرحلة نوعية متقدمة من تطور التفاعل الشعبى مع الحركة الثورية، وعقب المظاهرة، أصدر آية الله طلقانى بياناً

أدان فيه ما أسماه بالمذابح التى ارتكبتها قوات النظام الحاكم ضد المتظاهرين العزل، ودعا في نفس البيان المواطنين اليابانيين إلى مشاركة شعبية واسعة فى مراسم جنازات الشهداء. وفى السياق نفسه، نظم طلقانى ونسق العديد من الإضرابات والاعتصامات لعمال المصانع وعمال قطاع النفط والموظفين. كما يجب أن نذكر أن الكثيرين من الضباط والجنود الإيرانيين الذين كانوا يفرون من الخدمة فى صفوف قوات مقاومة التظاهرات الشعبية كانوا يلجأون إلى منزل طلقانى طلباً للحماية والأمان، ثم ينضمون من هناك بعد ذلك إلى التظاهرات الشعبية. وبالتالى، شملت شعبية طلقانى كافة الفئات الاجتماعية والقوى السياسية، بل إنه قاد بنفسه فى يناير ١٩٧٩م تظاهرة من المعلمين المضربين وتوجهوا، ومعهم مئات الآلاف من المواطنين الإيرانيين، إلى حرم جامعة طهران، حيث نجحوا في تحريره من أيدى قوات الجيش التى كانت قد استولت على الحرم الجامعى في نوفمبر ١٩٧٨م.

ولا يجب إغفال الإشارة هنا إلى أن آية الله طلقانى كان قد راجع موقفه السياسى من تأييد إعادة العمل بدستور عام

١٩٠٥م الديمقراطى فى إيران، وهو موقف طلقانى حتى أوائل عام ١٩٧٧م ، حيث تحول إلى تبنى موقف آية الله الخمينى الداعى إلى إسقاط النظام البهلوى الشاهنشاهى برمته.

ومن الهام هنا أن نتوقف لنشير بقدر من التفصيل إلى آراء طلقانى وأولوياته بشأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية من منظور إسلامى يجمع بين الثورية والتقدمية فى آن واحد. فقد تميز طلقانى بين صفوف كبار رجال الدين الثوريين فى إيران أنه أعطى المسألة الاقتصادية / الاجتماعية ما تستحقه من أولوية ضمن نضاله السياسى ومن ثم ضمن أولويات نضال الشعب الإيرانى، سواء قبل الثورة الإيرانية أو بعد انتصارها وحتى وفاته فى سبتمبر ١٩٧٩م ، ووصل ذلك إلى درجة أن أهم كتاباته حول هذه المسألة تم جمعها فى مجلد واحد كبير صدر بعنوان "المجتمع والاقتصاد فى الإسلام"، وهو كتاب جمع بين دفتيه خطب وأحاديث ومحاضرات لطلقانى رحمه الله حول البعد الاقتصادى / الاجتماعى فى الإسلام وتفسيره التقدمى من منظور إسلامى لموضوعات مثل الملكية واكتساب الثروة والميراث وغير ذلك، معتبراً أن معالجة

التفاوت الطبقي الحاد الموجود في المجتمع الإيراني في النصف الثاني من عقد السبعينيات من القرن العشرين مهمة رئيسة تتجاوز ما عداها أمام مهام الحركات الإسلامية الثورية، كما هو الحال بالنسبة للقوى اليسارية الثورية. ولهذا كان من الطبيعي أن يكون لآية الله طلقاني، ومنذ عقد الستينيات من القرن العشرين، مكانة خاصة لدى منظمة "مجاهدين خلق إيران"، منذ إنشائها في منتصف عقد الستينيات، بحيث لقبوه دائماً بلقب "الأب الرحيم طلقاني" وحملوا صوره ولافتات تحمل توجيهاته في مسيراتهم ومظاهراتهم.

أما فيما يتعلق بموقف طلقاني من مسألة السلطة السياسية، فقد رأى أن الحكومة الشرعية هي الحكومة الإسلامية التي يقودها الإمام أو الولي، وأن مثل هذه الحكومة يجب ألا تكتفي بتمثيل طبقة واحدة بل تمثل كافة أفراد وفئات المجتمع، وتكمن مسئوليتها في حماية حقوق كافة المواطنين على المستويين الفردي والجماعي. واستنكر طلقاني تبني نهج القمع من جانب السلطة نظراً لما يؤدي إليه ذلك من سيطرة

طبقة ممن أسماهم بالانتهازيين وأصحاب المصالح الشخصية الذين لا يهمهم سوى الحفاظ على سلطاتهم ولا يتورعون عن لي المبادئ لتلائم مزاجهم، كما رأى طلقاني أن القهر يدمر قدرة البشر على الإبداع. واعتبر طلقاني المدينة المنورة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم المثال والنموذج حيث لم يكن هناك انفصال أو فوارق بين الحاكم والمحكوم، بل كان هناك تقسيم للعمل وكان الجميع شركاء في المسئولية. وقد أقر آية الله طلقاني بأن الحكم في الإسلام هو حكم الله حيث أنه كان على الرسول صلى الله عليه وسلم ومن بعده أئمة الشيعة الاثنى عشرية ومن بعدهم المجتهدين وجمهور المسلمين تنفيذ شريعة الله التي تقف في انسجام وتناغم مع الفطرة البشرية السليمة وتمثل الصراط المستقيم. ومن وجهة نظر طلقاني فقد كانت الفكرة الشيعية التقليدية بعدم تأدية صلاة الجمعة إلا في ظل وجود سلطة عادلة تتسم بالوجاهة، وذلك لأن صلاة الجمعة هي رمز لسلطة الدولة في المجتمعات الإسلامية، وإذا أداها المسلمون فإن هذا يعكس مساندتهم للسلطة الحاكمة لأن إمام الجمعة يمثل الدولة تاريخياً.

كما اعتبر طلقانى أن الأسلوب الأمثل للحكم هو مشاركة الأفراد فى إدارة شئون حياتهم من خلال مجالس منتخبة لهذا الغرض على كافة الأصعدة وفى مختلف المواقع، وهو الأمر الذى دفع طلقانى لتشجيع أنصاره خلال سنوات الثورة من ١٩٧٧م إلى ١٩٧٩م على إنشاء وتكوين والمشاركة فى والانضمام إلى "شورى يى محلى" (المجالس الشعبية المحلية) التى أنشئت لإدارة المناطق والأحياء و"المجالس العمالية" التى أنشئت للسيطرة على مواقع العمل والإنتاج بهدف إنهاء سيطرة الدولة من الناحية الفعلية وعلى أرض الواقع وإحلال سلطة بديلة وجديدة مكانها وهى سلطة الشعب، كما أنه للسبب نفسه، فقد أيد طلقانى المجالس التى أنشأتها قوى وأحزاب وتنظيمات أخرى مشاركة فى الثورة من أهمها منظمتى "مجاهدين خلق إيران" اليسارية الإسلامية ومنظمة "فدائيين خلق إيران" الماركسية اللينينية وكذلك حزب "توده" الشيوعى ولاحقاً بعض رجال الدين الموالين لخط الإمام الخمينى وأتباعهم من خارج المؤسسة الدينية. وقد رأى طلقانى فى تلك المجالس على تنوعها تطبيقاً لمبدأ الشورى

على مستوياته القاعدية، وضمانة لمشاركة المسلمين مباشرة في إدارة شئونهم.

وفي سياق موقفه من السلطة السياسية، اعتبر طلقاني حرية الفكر والتعبير غير قابلة للانتهاك، مشيراً إلى أن الأحزاب والقادة الذين لا يسمحون بانتقادهم من قبل الآخرين يعانون من عجز وضعف فكري؛ ورأى بالمقابل في الإسلام إطاراً رحباً يتسع لكافة العقائد والنظم القيمية لكافة الأفراد وليس لجماعة واحدة فقط من البشر فقط.

وفيما يختص بدور الفرد في إحداث تغيير في المجتمع، رأى طلقاني أن أئمة الشيعة الاثنى عشر كانوا مثالاً للذكاء المتقد الموجه بإيمان وقيم أخلاقية سامية، ونصح كافة البشر بالاقتداء بهم للبعد عن أي انحراف لأن الأئمة مثلوا الصراط المستقيم، وذكر طلقاني أنه بداخل كل إنسان فرد توجد حركة نزوع نحو المزيد من الكمال، وهذا يعني أنه لا يجب على الفرد التأقلم مع البيئة المحيطة به، بل السعي لتطويرها وتغييرها بصفة مستمرة في اتجاه الكمال. وأشار آية الله سيد محمود طلقاني في هذا المقام إلى الإمام الحسين بن

علي، ثالث الأئمة عند الشيعة الاثنى عشرية، باعتباره حاكماً دافع عن مصالح المسلمين ولم يسع لامتياز أو حصانة فوق العباد. وأكد طلقانى أن إنجاز مهمة التحول الاجتماعى يقتضي بدوره إرادة التغيير والتغلب على القوى التى تحول بين البشر وبين ممارسة حرياتهم وحقوقهم، وفي مقدمتها الحق في الإبداع، وهذا الأمر يتطلب من جانبه أن تقوم به قوة اجتماعية تفوق قوتها قوة أفرادها مجتمعين.

وإذا جاز لنا أن نعود هنا لنتعرض فى إيجاز لمضمون خطب آية الله طلقاني خلال الفترة السابقة مباشرة على انتصار الثورة الإيرانية فى فبراير ١٩٧٩م ، فإننا نرى أن هذه الخطب تضمنت توضيح طلقانى أن الحكومة الإسلامية هي حكومة "التوحيد"، أى تسعى لتوحيد الله وبناء المجتمع "التوحيدي" الإنسانى على الأرض عبر إزالة التمييز فيما بين البشر والذى يقوم على أساس الطبقة أو العرق أو الجنس أو اللون، وهي نفس الدعوة التى عرضنا لها لدى المفكر والمناضل الراحل الدكتور على شريعتى فى الفصل السابق وسنراها لدى مسعود رجوى زعيم منظمة "مجاهدين خلق

إيران" فى الفصل الخامس من هذا الكتاب. وبالنسبة لطلقانى وما تضمنته خطبه فى الفترة السابقة مباشرة على انتصار الثورة، فإن حكومة "التوحيد" هى حكومة المستضعفين، معتبراً فى ذلك الوقت أن آية الله الخمينى هو المرجع الدينى الأعلى المؤهل لقيادة تلك الحكومة، ومشيراً إلى أن هذه الحكومة ستقوم على أكتاف المجاهدين والمجتهدين وليس من خلال الاستبداد أو بواسطة أصحاب الثروات أو من خلال اللجوء للقوى الإمبريالية للحصول على حمايتها أو عبر السعى لاكتساب أسلحة الدمار الشامل. كذلك أظهر آية الله طلقانى وعياً متقدماً وبعيد المدى عندما أدان فى تلك الخطب ما أسماه بالقوى المتآمرة على الثورة من داخلها، وذلك فى تنبؤ مبكر من جانبه ينم عن رؤية ثاقبة ونظرة متعمقة للأمور، كما هاجم فى تلك الخطب ذاتها القوى العاجزة عن تكملة مسيرة الثورة، واعتبر طلقانى جميع هذه القوى موالية للأعداء الخارجيين للأمة ممثلين فى الإمبريالية والصهيونية بالإضافة إلى وجود من أسماها قوى داخلية إيرانية مغتربة عن وعيها الذاتى ومغيبة عن أصالتها الثقافية والفكرية وبالتالى فهى لا

تدرك لا مصالحها الحقيقية ولا مصالح المستضعفين الذين هم السواد الأعظم من الشعب الإيراني.

وكان آية الله سيد محمود طلقاني هو أول من ظهر من قيادات الثورة ورموزها وشخصياتها البارزة على شاشة التليفزيون الرسمي الإيراني بعد استيلاء الثوار على مبنى اتحاد الإذاعة والتليفزيون بالعاصمة الإيرانية طهران فى فبراير ١٩٧٩، وذلك بهدف توجيه التهنئة والمباركة إلى الشعب الإيراني بمناسبة انتصار الثورة الشعبية، فى جرأة وشجاعة ثورية لم يماثله فيها أحد وأظهرت أنه غير عابئ بتلك المخاطرة فى وقت لم تكن الثورة الإيرانية قد استقرت فيه تماماً بعد. وعقب انتصار الثورة مباشرة، برز موقف طلقاني باعتباره إمام جمعة طهران الذى كان يلقى خطبة الجمعة الوحيدة فى طهران بحضور مئات الآلاف كل جمعة، وهو الأمر الذى أكسبه شعبية إضافية وسمح له بالتأثير بدرجة كبيرة على توجهات وأفكار المواطنين الإيرانيين داخل طهران وخارجها. وقد إزدادت شعبيته بالتالى فى الجامعات، خاصة فى جامعة طهران التى كان يؤم الصلاة بها ويقدم فكره

المستنير والثورى فى أن واحد للطلاب بشكل ميسر ومفهوم لعقلياتهم التى تلقت تعليماً حديثاً. ولكن طلقانى واجه المنافسة أحياناً والضغينة أحياناً أخرى من رجال دين آخرين شاركوا فى الثورة ولكن ساءتهم المواقف المستقلة لطلقانى ورفضه ربط نفسه بأى تيار أو فصيل أو "شلة" من رجال الدين، بالإضافة إلى رفضه حكر المناصب السياسية القيادية، سواء التشريعية أو التنفيذية، على رجال الدين وحدهم دون غيرهم.

وفى هذا السياق، أبدى طلقانى تحفظات جدية على دعوة عدد من رجال الدين وأنصارهم، وكان فى مقدمتهم كل من آية الله مرتضى مطهرى وآية الله حسن بهشتى والمفكر الدكتور حسن آيات، لبناء حزب ينتظم فيه أنصار "خط الإمام" فى إشارة إلى تجميع أنصار الخمينى والمؤمنين بنهجه والمتبعين لآرائه، واعتبر طلقانى أن الخمينى يجب أن يبقى قائداً للثورة ولكل الثوار على تنوع فصائلهم وتياراتهم، وأن يبقى زعيماً لكل الإيرانيين، وليس مجرد زعيماً لتيار أو فصيل بعينه. ولكن لم يتم الاستجابة لرأى طلقانى وتشكل

بالفعل "الحزب الجمهورى الإسلامى" فى أبريل ١٩٧٩م للسائرين على "خط الإمام" (فى إشارة للخمينى) والذى أصبح يجسد فكر وفقه "ولاية الفقية" الذى جسده وكرسه دستور الجمهورية الإسلامية فيما بعد.

وعبر رئاسة آية الله طلقانى للمجلس الثورى الذى تأسس فى الفترة ما بين مايو وسبتمبر ١٩٧٩م لإدارة أمور البلاد بعد رحيل الشاه من إيران والذى كان يتسم بالسرية فى تشكيله واجتماعاته، تحفظ طلقانى على العديد من توجهات حكومة المهندس محمد مهدى بازرجان المؤقتة التى تشكلت عقب انتصار الثورة، بالرغم من علاقته التاريخية الوثيقة مع بازرجان فى السابق وتعاونهما معاً فى تأسيس "نهضة أزاد إيران"، واعتبر توجهات تلك الحكومة تهادنية وأقل ثورية وجذرية عن تطلعات الشارع الإيرانى، وهو ما رأى فيه طلقانى تنفيذاً ولو بشكل غير إرادى لمساعى إجهاض الثورة أو الحد من تطلعاتها، خاصة ما رأى فيه طلقانى سعياً من بازرجان وحكومته لإصلاح العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية بحجة الحصول على قطع غيار أمريكية للجيش

الإيرانى كانت إيران قد سددت ثمنها لواشنطون قبل انتصار الثورة، وكذلك ما اعتبره طلقانى عدم حماس حكومة بازرجان وتقاعسها عن القيام بمعالجات جذرية لحالة التفاوت الطبقى الصارخ بين من يملك ومن لا يملك والتى ارتبط بها ونتج عنها غياب تكافؤ الفرص فيما بين المواطنين الإيرانيين، بما فى ذلك إحجام حكومة بازرجان عن إجراء حركة تأميمات واسعة للمنشآت الاقتصادية الرئيسة ومصادرة لمن أثرى بطرق غير مشروعة فى عهد الشاه المخلوع. وفى سياق نفس المجلس الثورى، حرص آية الله طلقانى دائماً على الاحتفاظ باستقلالية رأيه عن بقية أعضاء المجلس.

كذلك يذكر لطلقانى فى خلال نفس تلك الفترة، أنه أعلن رفضه لتجاوزات اللجان الثورية ضد حقوق الإنسان للمواطن الإيرانى، وأكد استعداده للقتال دفاعاً عن الحريات الأساسية للمواطنين وممارستها، كما دافع عن الحق الأصيل للمرأة الإيرانية فى الاختيار بحرية بين ارتداء "الشادور" (الحجاب) من عدمه.

وعندما تم طرح فكرة الاستفتاء على طبيعة النظام السياسى بعد انتصار الثورة وإسقاط نظام الشاه، كان قادة

الحزب الجمهورى الإسلامى يضغطون باتجاه أن يكون هناك خيارين لا ثالث لهما فى الاستفتاء على صيغة النظام السياسى القادم: إما استمرار النظام الملكى أو إقامة جمهورية إسلامية، بينما كان طلقانى وآخرون يدعون لوجود خيار ثالث فى الاستفتاء وهو إقامة نظام جمهورية ديمقراطية إسلامية. وانحاز الخمينى فى نهاية الأمر لرأى قيادات الحزب الجمهورى الإسلامى. وقد حاول طلقانى إعادة التوازن للأمور بعد الثورة عندما أبدى المرونة اللازمة وقبل ترشيح العديد من القوى الثورية والديمقراطية له لعضوية مجلس الخبراء محدود العدد (٧٥ عضواً) الذى كان الخمينى قد قرر تنظيم الانتخابات له وتكليفه بصياغة مشروع دستور الجمهورية الإسلامية، وذلك بدلاً من المجلس التأسيسى الموسع الذى كانت تدعو له بعض القوى الوطنية والليبرالية واليسارية بل والإسلامية أيضاً من خارج صفوف الحزب الجمهورى الإسلامى مثل رجل الدين الشهير آية الله شريعتمدارى، علماً بأن طلقانى كان يحبذ خيار المجلس

التأسيسى الموسع، على أن يكون مشكلاً من عدد يتراوح ما بين ٢٠٠ و٣٠٠ عضواً ليمثل كافة أقاليم إيران الجغرافية وفئاتها الاجتماعية. وبالطبع، وكما كان متوقعاً ونظراً لشعبيته الجارفة، نجح طلقاني في هذه الانتخابات التي نظمت فى أغسطس ١٩٧٩م وبأعلي عدد من الأصوات، وحاولت عدة تنظيمات يسارية وإسلامية تقدمية وإسلامية ليبرالية ووطنية وليبرالية علمانية الدفع به ودعمه لرئاسة مجلس الخبراء المكلف بإعداد مشروع الدستور، ولكن معارضة قيادات الحزب الجمهوري الإسلامى له حالت دون نجاحه فى تولى هذا المنصب. ونذكر هنا أمرين ذي صلة: الأول أن نسبة كبيرة من رجال الدين الإيرانيين الشيعة نجحت فى انتخابات مجلس الخبراء تلك، أما الأمر الثاني فهو أن آية الله طلقانى تبنى موقفاً مرناً بشأن المشاركة فى انتخابات مجلس الخبراء المحدود العدد بدلاً من المجلس التأسيسى الموسع نظراً لأنه استشعر بحسه السياسي العميق والواعى أنه لا توجد معارضة شعبية واسعة وحقيقية لفكرة مجلس الخبراء تلك، والتى كان الحزب الجمهورى

الإسلامي هو الذى اقترحها ودفع بها، وبالتالي سعى طلقاني لأن يتجنب أن يهمش دوره في العمل السياسي بنفسه إذا لم يشارك في هذه الانتخابات.

ولكن من الثابت أن طلقاني انتقد مشروع الدستور الذى تم عرضه لأول مرة في يونيو ١٩٧٩م على أساس أنه أقل من دستور عام ١٩٠٥م من جهة النصوص التي تضمن حماية وصيانة الحريات الديمقراطية وممارستها. كما نذكر هنا أن استخدام آية الله الخميني لتعبير "المجالس الشعبية" فى عدد من خطبه وإدخال هذا التعبير بعد ذلك فى نص الدستور الإيراني قد جاء بناء على إلحاح شديد من آية الله طلقانى بهدف التأكيد على المشروعية الشعبية للسلطة، بالرغم من أنه لا الخميني ولا الدستور الإيرانى لعام ١٩٧٩م قدما تعريفاً محدداً لهذا التعبير.

وقد حاول آية الله طلقاني، قدر الإمكان، مثله فى ذلك مثل بعض الأعضاء الآخرين فى مجلس الخبراء المعنى بإعداد مشروع الدستور للجمهورية الوليدة من خارج صفوف الحزب الجمهورى الإسلامى الموالى بشكل حرفى ومطلق لخط

الخميني، أن يتضمن مشروع الدستور الجديد الحد الأدنى المطلوب من الضمانات الديمقراطية الخاصة باحترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان وسيادة القانون وحرية الصحافة والإعلام وإيجاد ضمانات للتداول السلمي للسلطة واحترامه، ورفض أن يتولى تيار واحد، أياً كانت الأغلبية التي يتمتع بها في الشارع الإيراني، إملاء عناصر الدستور الجديد أو مكوناته أو أحكامه. ولكن من الواضح أن طلقاني لم يكن سعيداً بالمحصلة الختامية لعمل فريق الخبراء والتي تمخض عنه مشروع الدستور الجديد. وقد حرص طلقاني على إيصال رسالة بهذا المعنى إلى "قائد الثورة" الخميني، ولكنه أيضاً أوصل نفس الرسالة إلى الشعب الإيراني بشكل ضمني عندما انتقد غياب الضمانات الدستورية اللازمة لإعادة توزيع السلطة والثروة والدخل لصالح الفقراء والكادحين، وكذلك عدم كفاية الحماية المنصوص عليها في الدستور الجديد للحريات والحقوق الفردية، وذلك عبر خطب الجمعة والدروس الدينية التي كان يلقيها ولقاءاته مع تلاميذه ومريديه ومع ممثلي وقيادات وكوادر القوى الفكرية والسياسية المختلفة الفاعلة في إيران في ذلك الوقت.

وعلى الجانب الآخر، عبر آية الله طلقانى عن رفضه لاقتراح تأسيس "جيش ديمقراطى شعبى" ، وهى الفكرة التى حاول الدفع بها فى مرحلة مبكرة من بعد انتصار الثورة كل من منظمة "مجاهدين خلق إيران" اليسارية الإسلامية، ومنظمة "فدائيين خلق إيران" الماركسية اللينينية، واللذين دعيا إلى انتخاب الضباط وكذلك إلى انتخاب مجالس تمثل كافة الرتب لتكون هى مراكز صنع القرار فيما يتعلق بالمسائل التى تخص الجيش، وقد أوضح طلقانى أنه يفضل بالمقابل إنشاء جيش محترف بهيكل ثابت للقيادة، ويكون القادة فيه معينين من قبل الحكومة على أساس معيارى التقوى والكفاءة العسكرية، على أن يكون هذا الجيش بدوره مسئولاً أمام الشعب وممثليه. وفى هذا السياق، طالب آية الله طلقانى، مثله فى ذلك مثل آية الله الخمينى، كل المنظمات الثورية التى بحوزتها أسلحة، خاصة منظمتى "مجاهدين خلق" و"فدائيين خلق"، بتسليم ما لديهم من أسلحة للجيش الإيرانى. ويمكن تفسير آراء طلقانى فى هذا المجال فى ضوء ما كان يكنه

دائماً من احترام لفكرة التخصص الفنى فى العمل منذ سعيه لجذب الانتلجنتسيا والتكنوقراط لعضوية "نهضة أزاد إيران"، وهو احترام ينسحب بالضرورة على الجانب العسكرى أيضاً ولا يقتصر على الجانب المدنى فقط.

ولكن التصعيد فى المواقف من جانب طلقانى، والمرتبط بدوره بالتصعيد فى العلاقة بينه وبين رجال الدين المحيطين بالخمينى والحاصلين بشكل متزايد على الحظوة لديه وهم نفس رجال الدين الذين كانوا يقودون الحزب الجمهورى الإسلامى، وكذلك المرتبط بتضاعف فى ممارسات ذلك الحزب الموحية بنزعته للسعى لاحتكار السلطة والعمل تدريجياً نحو إزاحة كافة الفرقاء السياسيين من التيارات التى لعبت دورها وساهمت فى الإطاحة بنظام الشاه وتحقيق انتصار الثورة. كما كان للتصعيد أيضاً بعد شخصى لا يمكن إغفاله، ونعنى هنا تعرض اثنين من أبناء طلقانى للاعتقال على أيدى اللجان الثورية التى أسسها النظام الصاعد لحكم الجمهورية الإسلامية والذى صار يضوغنه بشكل متزايد الحزب الجمهورى الإسلامى. وكان نجلا طلقانى ينتميان إلى

جماعتين تنتميان للقوى التى قادت حرب عصابات ضد نظام الشاه السابق لسنوات طويلة وساهمت بدورها فى إسقاط ذلك النظام، وكانا ينتميان لليسار الإيرانى. ولم يكن الجديد اعتقال نجلى طلقانى، فقد تعرضا كثيراً للاعتقال فى عهد النظام الشاهنشاهى البهلوى، ولكن الجديد كان تعرضهما هذه المرة للاعتقال على أيدى النظام الذى من المفترض أنه نتج عن الثورة ونشأ بفضل انتصارها!

لهذا، وللسببين المذكورين من قبل، جاء رد فعل آية الله سيد محمود طلقانى هذه المرة مختلفاً. فمن جهة، أعلن طلقانى الانتقال إلى خارج طهران تجنباً لأى عمل قد يقوم به أنصاره وقد يهدد وحدة القوى الثورية، والتى كان يرى طلقانى أنها الضمانة لحماية الجمهورية الوليدة على ألا تكون قائمة على قمع حرية قوى سياسية بعينها، ولكن طلقانى أعلن أيضاً إضراباً مفتوحاً عن الطعام احتجاجاً على اعتقال نجليه وحتى يتم الإفراج عنهما. إلا أن أنباء إضرابه عن الطعام وصلت إلى مسامع أنصاره مما أدى إلى اندلاع تظاهرات احتجاج بالإضافة إلى صدور رسائل احتجاج من عدد من

آيات الله ضد ما أسموه بهذه الانتهاكات المناهضة للحقوق السياسية للمواطنين وللقوى الثورية. ومن جهة ثانية، دعا طلقانى إلى الإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين من المنتمين إلى القوى التي شاركت في الثورة، مكرراً أنه يجب قيام نظام ديمقراطي ثوري في إيران يسمح بالعمل السياسي ويتيح كافة الحريات على قدم المساواة للقوى والتيارات والشخصيات التي لعبت دوراً في الإطاحة بالنظام السابق. ولقد أكد طلقانى أن احتجاجه ليس دفاعاً عن ابنيه فقط بل عن حرية الشعب، ولكنه حرص على إعادة تجديد ثقته فى قيادة آية الله الخميني. ومن جهة ثالثة، ألقى طلقانى عدة خطب اتسمت بالقوة، وحذر فيها بوضوح مما أسماه التيارات التي تسعى لاحتكار السلطة بعد الثورة الإيرانية، والتي تصور نفسها على أنها وحدها التي قادت الثورة وتسعى لتهميش القوى الثورية الأخرى، مذكراً بأن الثورة الإيرانية لم تكن لتنجح بدون إسهام كافة القوى الثورية من إسلامية ويسارية ووطنية وليبرالية على تنوعها جميعاً. فبالنسبة لطلقانى، فالثورة الإيرانية لعام ١٩٧٩م لم يأت بها فرد أو

مجموعة أو أيديولوجية واحدة. وكانت الإشارة واضحة هنا إلى "الحزب الجمهوري الإسلامي" الذى كان يسعى بقوة لتهميش بقية شركاء الثورة وإبعادهم عن أى موقع لاتخاذ القرار، سواء كان تشريعياً أو تنفيذياً أو قضائياً. ومن منطلق وعى آية الله طلقانى بالعلاقة بين مسألة التعددية السياسية من جهة والنظام الإسلامى الصحيح من جهة أخرى، أكد دائماً أن الحرية كانت ويجب أن تبقى هى هدف الثورة الأول والأخير. وأعلن طلقانى مراراً أنه رغم الخلاف مع الشيوعيين على سبيل المثال، فطالما أنهم لم يعادوا نضال الثورة ضد الاستبداد والاستغلال والإمبريالية وليسوا مرتبطين بالقوى الأجنبية، فيجب ضمان حقوق التعبير والتنظيم لهم فى إطار جمهورية إسلامية قائمة على الشورى، ورأى طلقانى أنه من حق كل القوى التى ساهمت فى الثورة الإيرانية وتشارك فى أهدافها أن تساهم بدور فى بناء المجتمع الإيرانى.

ونقلت بعض التقارير عن تدهور فى العلاقة بين الخمينى وطلقانى بعد هذه التصريحات من جانب الأخير، ولكن الثابت

هو أن إضراب طلقانى عن الطعام ثم خطبه وتصريحاته التى حذرت من سعى البعض لاحتكار السلطة بعد انتصار الثورة ثم تحذيره من الاستبداد الذى يرتدى عباءة الدين، مع استمرار اعتقال أبنائه، كل ذلك عبأ أنصاره ومريديه وتلاميذه، حيث بدأت المظاهرات تخرج للمطالبة بإطلاق سراح نجليه والتجاوب مع بقية مطالبه، واتسع نطاق وتضاعف عدد المشاركين فى هذه المظاهرات، كما بدأ التجاوب، ليس من قبل السلطات الإيرانية ولكن من جانب القوى السياسية والدينية والثورية الأخرى التى كان لديها نفس المخاوف الموجودة لدى طلقانى، ولاح فى الأفق بوادر تجمع عريض يضم أنصار طلقانى ومنظمة "مجاهدين خلق إيران" والجبهة الوطنية والجبهة الوطنية الديمقراطية ومنظمة "فدائيين خلق إيران" والحزب الديمقراطي الشعبى الإسلامى الذي كان يضم أنصار رجل الدين البارز آية الله شريعتمداري وغيرها من القوى والتيارات.

وتحسباً لمخاطر هذا التوجه من جانب الحزب الجمهورى الإسلامى، ويحسب بعض التقديرات عبر تدخل مباشر

وشخصى من آية الله الخمينى، تم الإفراج عن نجلى طلقانى وإعادتهما إليه فى منزله وتسليمهما له شخصياً فى رسالة كان من الواضح أن هدفها إفهامه أن الإفراج تم إكراماً لخاطره وليس كتراجع من النظام السياسى الجديد عن نهج ملاحقة الناشطين السياسيين المناهضين لنظام ولاية الفقيه أو للهيمنة المتنامية للحزب الجمهورى الإسلامى على المشهد السياسى "الرسمى" الإيرانى. وما بين هذا التاريخ ووفاة طلقانى المفاجئة فى سبتمبر ١٩٧٩م لم يحدث تحول يذكر فى موقفه النقدى تجاه الحزب الجمهورى الإسلامى أو من مجمل مسار عملية بناء المؤسسات فى الجمهورية الوليدة. أما فيما يتعلق بعلاقة طلقانى بالخمينى، فقد ذكرت بعض التقارير أنه تم احتواء وتصفية التوتر الذى طرأ بينهما بسبب واقعة اعتقال نجلى طلقانى وأنه عند وفاة طلقانى كانت العلاقة بينهما قد تصافت.

ولكن طلقانى لم يتوقف عند هذا الحد، بل ذهب أبعد من ذلك، حيث عاد فى خطب تالية، خاصة قبيل وفاته فى سبتمبر ١٩٧٩م ، وحذر مما أسماه "الاستبداد الذى يرتدى عباءة

الدين"، معتبراً إياه أخطر أنواع الاستبداد نظراً لأنه يلبس نفسه ثوب القداسة ويساوى بين الخروج عليه والخروج على الدين ذاته، كما أنه يستغل حساسية المواطنين العاديين تجاه الدين وضعفهم تجاهه ليلعبوا على هذا الوتر لسبغ المشروعية على استبدادهم. وحذر طلقانى الشعب الإيرانى من أن يأتى مستبد آخر مكان الشاه المخلوع ومن هيمنة أى حزب أو فكر، وذكر فى إحدى خطبه أنه إذا كان على المؤمنين بالإسلام أن يناضلوا ضد أعداء الثورة فى سبيل الله، فإن على غير المؤمنين بالأيديولوجية الإسلامية أن يناضلوا ضد أولئك الأعداء فى سبيل الدفاع عن الكرامة الإنسانية. وأكد آية الله طلقانى أن الإسلام لا يقر منع الناس من ممارسة حق النقد أو الاعتراض أو التعبير عن آلامهم ومعاناتهم، كما حذر بأنه بعد كل ثورة تظهر فئة ممن أسماهم بالانتهازيين التى تظهر ولاءها للثورة ثم تنحرف بها بعيداً عن مبادئها وأهدافها الأصلية. واستخدم طلقانى تعبير "محتكرى السلطة" لوصف هؤلاء، وقدم النصح لرجال الدين بأن يتركوا المناصب التنفيذية والعودة من جديد إلى المساجد لإرشاد وتوجيه

الأمة. وبينما فسر البعض هذه الطلقات الأخيرة التى أطلقها طلقانى على الاستبداد باسم الدين مرة أخرى بالإسقاط على ممارسات الحزب الجمهورى الإسلامى وقياداته والتنظيمات التابعة له التى كان يقوم بشكل تدريجى بدمجها فى مؤسسات الدولة الوليدة، فإن البعض الآخر ذهب خطوة أبعد من ذلك واعتبر هجوم طلقانى موجهاً ضد "القائد" و"المرشد" ذاته أى آية الله الخمينى ومذهبه السياسى الذى بشر به ثم نجح فى تضمينه فى الدستور الأول للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وأعنى هنا مذهب "ولاية الفقيه".

ويعتبر العديد من المحللين، أنه لو امتد العمر بطلقانى فلربما كان قد استطاع، فى ضوء خصوصية علاقته بالخمينى، أن يعدل من بعض توجهات النظام الجديد، خاصة فى السنوات التأسيسية الأولى بعد انتصار الثورة، لصالح أن يكون النظام السياسى الجديد أكثر انفتاحاً من الناحيتين السياسية والثقافية وأكثر مصداقية فى انحيازه للفئات الاجتماعية الدنيا من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، بينما يرى آخرون أن بقاء آية الله طلقانى على قيد الحياة بعد

هذا التاريخ لم يكن سوى ليزيد من الهوة التى باتت تفصل وباتساع بينه وبين الخمينى ومن ثم كان ذلك سيضعه لا محالة فى موقع المواجهة مع الخمينى، ويقيسون هنا على ما حدث بين الخمينى وشريعتمدارى لاحقاً.

وبالرغم من إقرارنا بوجاهة هذا الطرح، فإننا نعى أيضاً أن طبيعة العلاقة بين الخمينى وطلقانى كانت فى الأساس أوثق كثيرا ومختلفة نوعياً عن علاقة الخمينى بشريعتمدارى التى كان دائماً ما يشوبها قدر من الحذر والترقب، إن لم يكن التشكك، بين الطرفين. ولكن الثابت هو أن موقف طلقانى من الصراع الذى تلا وفاته فيما بين الفصائل المختلفة التى ترفع شعارات إسلامية، خاصة الحزب الجمهورى الإسلامى من جهة ومنظمة "مجاهدين خلق إيران" من جهة أخرى، لم يكن ليعرف، علماً بأن جزءًا هاماً من هذا الصراع كان حول مسألة المشاركة السياسية. ولا شك أنه بينما انضم عدد من أنصار طلقانى إلى منظمة "مجاهدين خلق" والتى كان أعضاؤها يسمون أنفسهم "الأبناء المخلصون للأب الرحيم طلقانى"، فإن عدداً من أنصاره أيضاً أيدوا بعد وفاته نظام

الحزب الجمهورى الإسلامى، وحتى تم حل هذا الحزب بواسطة الخمينى نفسه قبل وفاته مباشرة فى نهاية عقد الثمانينيات من القرن العشرين، والأجهزة التى أسسها أو قام بالسيطرة عليها، وذلك على خلفية أن الحزب قادر على أن يقود التحول بالشعب الإيرانى نحو إقامة مجتمع لا رأسمالى ولا طبقى ويقوم على المشاركة الشعبية الواسعة.

الشخصية الرابعة:
"الدكتور" أبو الحسن بنى صدر:
من المعارضة إلى الحكم وبالعكس

لا شك فى أنه لم يجل بخاطر الدكتور أبو الحسن بنى صدر فى يوم من الأيام، ربما حتى إلى ما بعد انتصار الثورة الإسلامية فى إيران فى ١٠ فبراير ١٩٧٩م، أنه سيكون أول رئيس جمهورية لإيران بعد إسقاط النظام الشاهنشاهى الوراثى وحكم أسرة بهلوى، والأكثر من ذلك أنه لن يكون رئيساً لجمهورية عادية، بل للجمهورية الإسلامية الإيرانية التى ستهز الكثير من المعادلات وسوف تخل بالعديد من التوازنات ليس فقط فى منطقة الشرق الأوسط والخليج والعالم الإسلامى بل على مستوى العالم بأسره. ولكن الأدهى من ذلك أن بنى صدر لم يكن ليتوقع بالتأكيد أن أيامه فى هذا المنصب التاريخى سوف تكون معدودة وأنه لن يكمل

حتى نصف مدة الولاية المقررة لرئيس الجمهورية طبقاً لدستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية وهى أربعة سنوات.

ولكن من هو بنى صدر وما هى أهمية دوره فى الثورة الإيرانية وكيف انتهت به الأمور إلى الخروج من النظام السياسى الإيرانى، بل ومن إيران كلها ليعيش فى المنفى ولتتقلب به المواقف السياسية ومعطيات الحالة الإيرانية وبيئتيها الإقليمية والدولية من مرحلة إلى أخرى؟ هذه كلها أسئلة مشروعة بل وضرورية حتى نفهم سبب أو أسباب تضمينه فى هذا الكتاب الذى بين أيدينا.

بدأ أبو الحسن بنى صدر يعرف فى الحياة السياسية الإيرانية باعتباره ناشطاً سياسياً يسارياً، ينتمى إلى ما يعرف بفئات اليسار الجديد، عندما كان بنى صدر يدرس للحصول على درجة الدكتوراة فى الاقتصاد السياسى فى فرنسا، وهى نفس البلد التى درس بها الدكتور على شريعتى قبل ذلك بسنوات وحصل منها على درجة الدكتوراه فى الاجتماع السياسى، كما اتجه إليها بعد ذلك بسنوات آية الله الخمينى بعد خروجه من العراق مطروداً من قبل نظام

الرئيس العراقى الراحل صدام حسين إثر الاتفاق الإيرانى العراقى على ترسيم الحدود بينهما فى بحر شط العرب تبعاً لرؤية النظام الشاهنشاهى الإيرانى لهذه الحدود والتزام العراق بإخراج الخمينى من النجف الأشرف مقابل وقف إيران دعم الحزب الديمقراطى الكردستانى العراقى بزعامة الراحل الملا مصطفى البارزانى فى ذلك الوقت. وتزامن وجود بنى صدر فى فرنسا فى جزء منه مع ما بات يعرف بثورة الشباب ليس فقط فى فرنسا بل فى مجمل العالم، خاصة أوروبا، والتى بلغت ذروتها ووصلت إلى أوجها فى عام ١٩٦٨م واتسمت هذه الثورة بصعود أفكار يسارية جديدة مختلفة عن الماركسية الكلاسيكية، بما فى ذلك بفرعيها اللينينى والستالينى، ممثلة فى الثورية الجيفارية والماوية والتروتسكية واليسار الجديد وغيرها. وانتمى بنى صدر إلى هذا المعسكر أو على الأقل تأثر به إلى درجة ما. ولكن بنى صدر، مثله مثل غيره من أبناء جيله ليس فقط من الإيرانيين، ولكن من مختلف جنسيات الدول الإسلامية، مر بتحولات فكرية لاحقة نتيجة إدراكه لحدود اليسار وفكره، بما فى ذلك

فصائل اليسار الجديد، فى فهم قضايا البلدان والمجتمعات.
الإسلامية وقدرته على إدخال نقلات نوعية وجذرية على أوضاع تلك الدول فى اتجاه تحريرها من السيطرة أو الهيمنة الخارجية من القوى الكبرى وتمكينها من السيطرة على مقدراتها ونهوضها بشكل يتناسب مع ظروف تلك الدول وثقافتها الوطنية ومعتقدات شعوبها. ومن هنا اتجه بنى صدر أكثر فأكثر إلى إعادة اكتشاف التراث الإسلامى، خاصة الشيعى، للشعب الإيرانى والتعرف على مرتكزاته ومفاهيمه الرئيسة ولكن برؤية عصرية تضع فى الاعتبار مشكلات المجتمع الإيرانى ومتطلباته فى عقد السبعينيات من القرن العشرين وبفهم تقدمى ينبع جزئياً من انتمائه لليسار ويتأثر بذلك.

وخلال دراساته فى فرنسا وبعد ذلك خلال بقائه هناك كان لبنى صدر العديد من الكتب والأبحاث الهامة التى ساهمت فى بلورة وعى سياسى جديد لدى المثقفين والشباب الإيرانى، خاصة ما يتعلق بدور النفط فى تعميق الهيمنة الغربية، خاصة الأمريكية، على إيران، واعتماد إيران، الطرف

المصـــدر للنفط، تلك الثــروة الوطنيــة الثـمـينة، على الدول المستوردة أى الأسواق المستهلكة للنفط بدلاً من العكس، وبدلاً أيضاً من أن يتم توظيف النفط وعائداته لبناء تنمية حقيقية ومستدامة تحقق الاستقلال والتقدم فى آن واحد لإيران، ولكن مع الانطلاق من أرضيـة القناعات الثقافيـة الأصيلة، وهـى فى هذه الحالة الإسـلامـيـة الشـيـعيـة، للشـعب الإيرانى، وطبقـاً للنمـوذج الوطنى الذى يرتضيه. وتجسد هذا الطرح فى كتاب بنى صـدر الـهـام المعنون "النفط والسـيطرة"، وهـو كتـاب تم ترجمته فى بيروت للغة العربية منذ سنوات طويلة تزامنت مع صعود نجم بنى صدر فى الثورة الإيرانية.

كـذلك تناول بنى صـدر مـوضـوع المؤسـسـة العـسكرية الإيرانية، والتى كان يدعى الشـاه السابق أنها يجب أن تكون مصـدر فخـر "الأمة الفارسيـة" باعتبارها منحت إيران الجيش الأقوى فى الشرق الأوسط وربما فى العالم الإسلامى بأسره، فى حين أن بنى صدر فى كتـابه الآخـر البـارز "إيران: جيش التبعية"، والذى بالمناسبة أيضاً تم ترجمته إلى اللغـة العربيـة فى بيـروت أيضـاً فى مطلع عـقـد الثـمـانينيـات من القـرن

العشرين، كشف بنى صدر عن الوجه الآخر، وربما الوجه الوحيد الحقيقي، للمؤسسة العسكرية الإيرانية، وهو أنها كرست التبعية الإيرانية للولايات المتحدة الأمريكية والتحالف الغربى والاعتماد الإيرانى على برامج التدريب والتسليح الأمريكية، بل وارتباط الجيش الإيرانى فى عقيدته القتالية على التحالف مع الولايات المتحدة والغرب فى ذلك الوقت فى ظل الحرب الباردة التى كانت قائمة بين الغرب الرأسمالى والشرق الشيوعى، حيث كان الجيش الإيرانى يلعب وعن جدارة واستحقاق دور "شرطى الخليج" لحساب الإستراتيجية الإقليمية الأمريكية فى المنطقة بهدف خدمة المصالح الغربية والأمريكية المتمثلة فى حماية تدفق النفط بأسعار فى متناول الغرب على أسواق الدول الرأسمالية الصناعية، وحماية نظم الحكم التقليدية والمحافظة في منطقة الخليج الموالية للغرب والمتحالفة معه من أى تأثيرات راديكالية، سواء المد الناصرى فى عقد الستينيات من القرن الماضى، أو مخاطر نزعات حزب البعث، سواء فى سوريا أو العراق، لزعزعة استقرار نظم الحكم فى دول الخليج العربية، وكذلك الحركات السياسية

الثورية الراديكالية، والتى كان معظمها فى ذلك الوقت من ذوى التوجهات اليسارية، وكانت مدعومة إما مباشرة من الاتحاد السوفيتى السابق أو من النظام الماركسى الحاكم حينذاك فى دولة الشطر الجنوبى من اليمن التى كانت تعرف باسم جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية أو من نظام معمر القذافى فى ليبيا الثرية بالعوائد النفطية وهو النظام الذى كان يسعى لإثبات جدارته بالريادة الثورية فى المنطقة بعد غياب الزعيم المصرى الراحل جمال عبد الناصر عن عالمنا فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ ومن الأمثلة البارزة لهذا الدور للجيش الإيرانى كان دعمه العملياتى وتواجده الفعلى فى سلطنة عمان لدعم قواتها فى حربها ضد ثوار إقليم "ظفار" اليساريين الذين كانوا يحاربون فى سبيل تحقيق استقلال الإقليم عن السلطنة، وهى الحرب التى نجح الجيش الإيرانى فى مساعدة الجيش العمانى على الانتصار فيها بحلول منتصف السبعينيات من القرن العشرين بالرغم من أن الثوار الظفاريين كان يحظون بدعم فعال من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وعبرها من الاتحاد السوفيتى فى إطار

وقائع الحرب الباردة بين الشرق والغرب. وكانت ثالث، أو ربما أول، المصالح الأمريكية في المنطقة، والتي كان الجيش الإيرانى مكلفاً بالوكالة عن الولايات المتحدة والغرب برعايتها، وقد تكون أهمها، هى بقاء دولة إسرائيل وحماية ليس فقط وجودها أو أمنها القومى بل أيضاً ضمان تفوقها الاستراتيجى والعسكرى والاقتصادى على الدول العربية مجتمعة. كشف بنى صدر كل ذلك فى كتابه، فبدت الأمور عارية تماماً أمام المواطن الإيرانى العادى الذى كانت تصله هذه الكتابات مهربة إلى الداخل الإيرانى بالرغم من جهود النظام البهلوى لحظر دخول مثل هذه الكتابات فى سياق الرقابة الصارمة على الكتابات السياسية أو الدينية المعادية للنظام الإيرانى. وأخيراً هنا، نذكر أن بنى صدر أيضاً ربط ما بين معطيات حالة التبعية الاقتصادية والتغريب الثقافى اللتين كانت تعانى منهما إيران فيما يتعلق بتبعاتها ودلالاتها بالنسبة للاستبداد السياسى والقمع والقهر من جانب النظام الإيرانى الممارس ضد شعبه وتحالفاته الخارجية المناقضة والمناهضة فى آن واحد لانتماء الشعب الإيرانى الدينى

والتاريخى والحضارى للأمة الإسلامية، خاصة تحالفه مع إسرائيل، وذلك فى كتاب ثالث هام وجامع صدر له بعنوان "إيران: غربة السياسة والثروة"، ومرة ثالثة نشير إلى أنه بفضل دور النشر اللبنانية تم ترجمة هذا الكتاب أيضاً إلى اللغة العربية منذ سنين بعيدة.

ولكن البداية السياسية لصعود نجم بنى صدر كانت بلا شك لقاؤه بآية الله الخمينى بعد خروج الأخير من النجف الأشرف بالعراق إلى فرنسا فى عام ١٩٧٨م ، فقد كان بنى صدر أحد الذين مثلوا للخمينى نموذجاً للمستشار السياسى الذى يحتاج إليه فى منفاه، وفيما كان الخمينى يعتبر فرنسا المحطة الأخيرة فى رحلة المنافى الطويلة التى ستنتهى به حتماً، وحسبما كان ينبئ به تصاعد حدة الاحتجاجات والمظاهرات المتواصلة ضد نظام الشاه داخل إيران فى ذلك الوقت، على العودة إلى إيران ودخول طهران دخول المنتصر والقائد المتفق عليه. كان الخمينى يحتاج إذاً لبنى صدر، تماماً كما احتاج فى نفس ذلك الوقت لصادق قطب زادة، نظراً لأنه كان يجيد التعبير الثورى بالمنطق الدينى ولكنه لم

يكن يجيد التعامل مع أو لغة الحوار مع التيارات غير الإسلامية، أو حتى التيارات الإسلامية غير المنتمية للمؤسسة الدينية الشيعية الرسمية. وبالتالى كان يحتاج الخمينى لبنى صدر وأمثاله لـ "ترجمة" (إن جاز استخدام مثل هذا التعبير هنا) أفكاره وتصوراته بشأن مستقبل إيران ما بعد سقوط النظام البهلوى إلى لغة مفهومة لهذه التيارات والقوى، وكذلك لطمأنتهم تجاه مستقبل توجهات الخمينى وعدم نيته فرض ديكتاتورية دينية جديدة تحل محل ديكتاتورية الشاه، وحرصه على تلبية مطالب الثورة الإيرانية المتمثلة فى الحرية والديمقراطية وإنهاء التبعية والتغريب وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

ويعتبر الكثير من المحللين أن بنى صدر هو من صاغ ما سمى ببرنامج النقاط الثمانية الذى أصدره الخمينى من فرنسا فى نهايات عام ١٩٧٨م عندما بات مؤكداً أن النظام البهلوى يعيش أيامه الأخيرة، والذى هدف من إصداره إلى تجميع كافة القوى المناهضة لنظام الشاه حوله وتفويت أى فرصة على الشاه للتوصل لحل وسط ينقذ به بقاءه عبر صفقة

مع بعض القوى السياسية، خاصة الوطنية والليبرالية. وتميز برنامج النقاط الثمانية ذلك أنه حقق المراد منه، وذلك نتيجة صياغته التى اتسمت بالعمومية من جهة وبلغة تفهمها القوى السياسية الثورية غير المنتمية للمؤسسة الدينية الرسمية من جهة أخرى، بل وقبلته هذه القوى نظراً لأنها رأت فيه ما يتفق مع الحد الأدنى المطلوب منها جميعاً والمتفق عليه فيما بينها. ونتيجة عمومية لغة هذا البرنامج ومفرداته الفضفاضة، فإنه فى نهاية المطاف لم يلزم الخمينى بشىء محدد يستطيع أحد بعد ذلك محاسبته عليه بسبب عدم تحقيقه له، بل اكتفى بالحديث عن احترام رغبات الشعب الإيرانى بشأن مستقبل النظام السياسى الذى سيعقب نظام الشاه، وكذلك التأكيد على توفير المشاركة السياسية للشعب الإيرانى، وكذلك الوعد بالعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفوارق الطبقية الهائلة فى المجتمع الإيرانى وإنهاء التبعية الخارجية لإيران والانتماء لحركة عدم الانحياز ونصرة قضية فلسطين ومواجهة "قوى الاستكبار العالمى"، فى إشارة للقوى العظمى وقتها وفى مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية. وكان لنجاح

هذا البرنامج فى تحقيق أهدافه بالنسبة للخمينى دوراً هاماً فى تعزيز ثقته فى بنى صدر وتمييزه عن بقية مستشاريه من خارج صفوف رجال الدين، وكان له بالتأكيد دوراً فى دعم الخمينى غير المعلن لبنى صدر فى أول انتخابات رئاسية تجرى فى الجمهورية الإيرانية الإسلامية فى يناير ١٩٨٠م

ولكن دعونا لا نستبق الأحداث. فلدى عودة الخمينى لإيران، استمر بنى صدر كأحد أكثر المقربين إليه من مستشاريه من خارج صفوف رجال الدين، بالرغم من أنه من غير المعروف بدقة دور وتأثير بنى صدر على أمور مثل تكليف المهندس محمد مهدى بازرجان بتشكيل الحكومة الثورية المؤقتة أو تشكيل المجلس الثورى، أو مسألة اقتحام السفارة الأمريكية بطهران والاحتفاظ بالعاملين بها كرهائن، أو غير ذلك من منعطفات حرجة فى مسيرة الثورة الإيرانية فى الشهور الأولى بعد انتصارها، كما أنه من غير المعروف على وجه اليقين دور بنى صدر فى توصل الخمينى إلى قناعة مؤداها أن الرئيس الأول للجمهورية الإيرانية الإسلامية يجب أن يكون من خارج صفوف رجال الدين، وذلك لتجنب الإيحاء

بأن رجال الدين الشيعة الإيرانيين يسعون لاحتكار كل المناصب وكل السلطات فى الجمهورية الوليدة، خاصة بعد أن كرس الدستور الذى تم إقراره بأغلبية فى استفتاء شعبى مبدأ "ولاية الفقيه" والذى عنى بدوره من الناحية الفعلية وضع "الفقيه" أو المرشد فوق السلطات وفوق أى نوع من المساءلة أو الحساب. ولكن المؤكد أنه عندما فكر الخمينى فى مرشح للرئاسة من خارج صفوف المؤسسة الدينية الشيعية الرسمية، كان أول من قفز إلى ذهنه هو مستشاره المقرب والمخلص بنى صدر، وهو ربما لم يكن أمر محل اتفاق قيادات الحزب الجمهورى الإسلامى مثل بهشتى وغيره ممن تشككوا فى مدى ولاء بنى صدر لفكرة "ولاية الفقيه" وهيمنة المؤسسة الدينية على مقاليد الأمور فى كافة مؤسسات الدولة التى كان يجرى بناؤها (البرلمان والسلطة القضائية والحكومة والمؤسسات الأمنية والعسكرية). إلا أن هؤلاء لم يستطيعوا فى تلك المرحلة التأثير على رأى الخمينى بشأن بنى صدر أو أن يثنوه عن قراره غير المعلن بالدفع به أو على الأقل تشجيعه على الترشح لمقعد الرئاسة، وإيصال رسالة للشعب الإيرانى بأن بنى صدر يحظى بـ "بركات" دعم الخمينى.

وبالفعل، نجح بنى صدر بقوة فى الانتخابات الرئاسية الأولى فى تاريخ إيران الجمهورية التى تمت فى يناير ١٩٨٠م، وتحديداً الجمهورية الإسلامية، وأصبح أول رئيس لإيران، ولكن منذ ذلك التاريخ بدأت المشكلات والتحديات التى واجهها بنى صدر. فانتخابات مجلس الشورى (البرلمان) الإيرانى تمت على مرحلتين فى إبريل ومايو من العام نفسه وحقق فيها الحزب الجمهورى الإسلامى أغلبية دفعتها للمطالبة بتفعيل ما ورد بالدستور الإيرانى بشأن وجود رئيس حكومة يشترك مع رئيس الجمهورية فى تولى السلطة التنفيذية. ونتيجة هذه الأغلبية وفى سياق استمرار قيادات الحزب الجمهورى الإسلامى لتحذيراتهم للخمينى من "طموحات بنى صدر" للانفراد بالسلطة، على الأقل التنفيذية، كان الحل هو أن يقوم أحد قيادات الحزب الجمهورى الإسلامى، ولكن مرة أخرى بإصرار من الخمينى وبنى صدر بأن يكون من غير رجال الدين، برئاسة الحكومة. ومن ثم تم اختيار محمد على رجائى لهذه المسئولية، بدعم من "مجلس

الشـورى". وهنا بدأ مـسلسل طويل من تنـازع السلطات بين رئيس الجـمـهـورية، مـدعـومـاً من المرشـد، ورئيس الوزراء، مدعوماً أيضـاً من المرشـد، ولكن أيضاً من "مـجلس الشورى" ومن الحـزب الجمـهورى الإسـلامـى. ومنذ ذلك التـاريخ، أدرك بنى صدر أنه عليه أن يبحث عن قاعدة دعم أخرى إضافة إلى الخمينى، ربما تحسباً وتخوفاً من اللحظة التى يرفع الخمينى فيها غطاء دعمه لبنى صـدر، وهـى لحظة لم تكن بعيدة كما سنرى فى الصفحات القادمة.

ونتـوقف هنا قليلاً لتناول شـخصية محـمد على رجائى، أول رئيس حكومـة فى الجمهورية الإيرانية الإسـلامية، وكذلك لتناول خصـوصية تركيبة حكومته ودلالاتها فى الصـراع بين الحزب الجمهورى الإسـلامى ورئيس الجـمـهورية الدكتور أبو الحسن بنى صدر. أما فيما يتعلق بمحمد على رجائى، فهو كما ذكرنا من قبل من خارج صفوف رجال الدين وأتى من خلفيـة المعلمين بالمدارس فى إيران، وكـان مـعـروفـاً عنه أنه شـخص متـواضـع ولديه درجـة عـالية من إنكار الذات، وكـان يعتبر أيضاً من الملتزمين بخط الإمام الخمينى منذ وقت مبكر،

ولذا كان من الطبيعى أن يكون من المؤسسين للحزب الجمهورى الإسلامى وممن تبوأوا مناصباً رفيعة فى الحزب بعد إنشائه بالرغم من عدم انتمائه للمؤسسة الدينية. وداخل الحزب انتمى رجائى إلى جناح "المكتبيين" (أى الملتزمين عقائدياً) والذى كان سائداً داخل الحزب ومتغلباً على الفصائل الأخرى فيه ما بين عامى ١٩٧٩ و١٩٨٢م وقد اختار رجائى معه فى حكومته مجموعة منتقاة لتولى المناصب الوزارية المختلفة. ففى مقعد وزارة التعليم حجة الإسلام محمد جواد باهونار، والذى كان ينتمى إلى نفس الفصيل "المكتبى" الذى كان ينتمى إليه رجائى داخل الحزب الجمهورى الإسلامى، كما كان يتمتع بشعبية واسعة فى صفوف الفئات الوسطى والدنيا من رجال الدين الإيرانيين الشيعة. وعندما تولى رجائى رئاسة الجمهورية بعد حصوله على أصوات نسبة ٩١٪ من المشاركين فى الانتخابات الرئاسية التى جرت فى ٢ أغسطس ١٩٨١م ، وذلك بعد إقالة بنى صدر، تولى محمد جواد باهونار منصب رئيس الحكومة، ولكن سرعان ما لقيا مصرعهما معاً فى حادث تفجير تم اتهام منظمة "مجاهدين

خلق إيران" بالمسئولية عنه وحدث في طهران خلال اجتماع لمجلس الدفاع الأعلى الإيراني في ٣٠ أغسطس ١٩٨١م .

أما الشخصية الثانية في منصب وزارى فكان "بهزاد نبوى" الذى تولى منصب وزير الصناعة. وكان اختيار "نبوى" له مغزى لأكثر من سبب. فأولاً، كان "نبوى" يقود منظمة "مجاهدين انقلابى إسلامى" (مجاهدى الثورة الإسلامية) التى كانت منظمة تتبنى طيفاً من أطياف ما يمكن تسميته بـ "اليسار الإسلامى". ولذا، جاء اختيار "نبوى" ليجسد رغبة لدى محمد على رجائى والحزب الجمهورى الإسلامى من ورائه فى اكتساب إحدى فصائل اليسار الإسلامى الإيرانى معهم، أخذاً فى الاعتبار أن الحزب كان مقدماً على حالة صدام مع منظمة "مجاهدين خلق إيران"، الفصيل الأكبر فى صفوف اليسار الإسلامى الإيرانى؛ وبالتالى سحب البساط من تحت "مجاهدين خلق" إذا ما أرجعوا صدام الحزب الجمهورى الإسلامى معهم إلى النزعة اليمينية للحزب المذكور. أما الدلالة الثانية فهى أن رجائى، فى ضوء انتمائه إلى الفصيل "المكتبى" داخل الحزب الجمهورى الإسلامى، كان

يسعى هو وفصيله داخل الحزب، وهو فصيل عرف عنه حرصه على إحداث تغييرات جذرية على صعيد الحياة الاقتصادية والاجتماعية الإيرانية فى سياق انحياز هذا الفصيل لفئات المستضعفين فى المجتمع الإيرانى ودعوته لإجراء تأميمات واسعة بهدف بسط سيطرة الدولة على الاقتصاد بدافع اقتناع بتفاسير ذات توجه شعبوى بعض الشيء للنصوص الدينية الخاصة بالملكية الاقتصادية خاصة من قبل آية الله مرتضى مطهرى قبل اغتياله فى مايو ١٩٧٩م، على الاستقواء بحليف آخر له نفس توجهاته العقائدية من حيث الانحياز للمستضعفين اقتصادياً واجتماعياً وفى الوقت نفسه التمسك بما يسمى بالحفاظ على الأصالة الثقافية ورفض التأثيرات الفكرية والثقافية غير الإسلامية التقليدية. وكان هذا الاستقواء ضرورياً للفصيل "المكتبى" داخل الحزب الجمهورى الإسلامى، والذى بالرغم من أنه كان المسيطر على مقدرات الأمور داخل الحزب فى تلك الفترة، فإنه كان يعانى بسبب الصراع بينه وبين فصيل "الحجتية" المحافظ داخل الحزب ذاته فيما يتعلق بمسألة

الملكية الخاصة ومقاومة الحراك الاجتماعى والسعى لعدم المساس بالوضع الطبقى القائم وإطلاق حرية تجار البازار وتعزيز مصالحهم بعد القضاء على الطبقة المحيطة فى السابق بالشاه المخلوع وبمصالحها الاقتصادية والاجتماعية.

ونعود إلى الصراع بين بنى صدر ورجائى، فكما كان متوقعاً بدأ الصراع بينهما منذ اليُوم الأول. فقد أتى رجائى بحكومة من التابعين أو الموالين بشكل مطلق للحزب الجمهورى الإسلامى، وبات واضحاً أن الحكومة تسعى لإفشال أى مسعى للرئيس بنى صدر أو أى جهد أو إنجاز يمكن أن يترتب عليه تحقيق أى شعبية أو اكتساب أرضية متزايدة له فى الشارع الإيرانى. وهذه الصيغة وحدها هى التى يمكن ان تفسر لنا ما جرى فى إيران من صراع بين بنى صدر ورجائى لمدة زادت عن العام، وانتهت تحديداً فى يونيو ١٩٨١م كما سنوضح فيما بعد.

فعلى الصعيد الداخلى، كان الصراع بين الطرفين هو على كسب تأييد نفس الفئات الاجتماعية فى المجتمع الإيرانى، أى الفئات الوسطى والدنيا، وإن كان بنى صدر

اتضح له بمرور الوقت أنه أكثر قدرة على اجتذاب دعم الفئات الموجودة فى الحضر من الطبقة العاملة الصناعية وفئات الطبقة الوسطى التى تلقت تعليماً حديثاً وتعمل فى القطاعات الحديثة من الاقتصاد والمجتمع، بينما كان من نصيب رجائى وحكومته بشكل متزايد الفئات التقليدية، خاصة من أصحاب النشأة الدينية التقليدية ومن المرتبطين بالمؤسسة الدينية الرسمية وكذلك "البازار" والمرتبطين به، بالإضافة إلى فئات من العمال المهاجرين من ذوى الأصول الريفية.

وبينما بدأت الحكومة تبنى مؤسساتها وتملأها بكوادر الحزب الجمهورى الإسلامى، ومن أهمها فى المجالات الأمنية والعسكرية وشبه العسكرية مثل الـ "سافامى" الذى ورث مهام السافاك والحرس الثورى (الباسداران)، ومتطوعى المستضعفين (الباسيجى مستضعفين)، واللجان الثورية، وفى المجالات الاقتصادية التى تخدم أيضاً أهدافاً اجتماعية العديد من المؤسسات مثل مؤسسة المستضعفين (بنياد مستضعفين) ومؤسسة الشهداء (بنياد شهيد) وغيرهما، كان بنى صدر يراهن على إصلاح مؤسسات قائمة بالفعل وكسب

دعم عناصرها مثل الجيش الإيرانى الذى كان ينظر إليه رجال الدين بعدم الثقة نظراً للاقتناع بأنه مازال مملوءاً بالموالين للشاه السابق وبالتالى يسعون لإضعافه على المدى الطويل، وعلى المدى القصير لموازنته عبر إنشاء الحرس الثورى ومتطوعى المستضعفين وغيرها من مؤسسات جديدة موازية للجيش. وعلى الرغم من أن الطرفين بدا متفقين على تبنى سياسات وتشريعات راديكالية على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى لصالح الفئات الاجتماعية الدنيا والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى من المجتمع الإيرانى، ومن بينها على سبيل المثال السعى لتمرير تشريع من "مجلس الشورى" بشأن تأميم التجارة الخارجية وآخر بشأن الإصلاح الزراعى، فإنه بخلاف ذلك لم يكن هناك أى مساحة مشتركة بين الطرفين.

وجاءت الحرب العراقية الإيرانية التى اندلعت فى سبتمبر ١٩٨٠م لتضاعف من حدة الصراع بين الجانبين وتزيده اشتعالاً، فكل طرف اتهم الآخر بالمسئولية عن الهزائم المتتالية التى لحقت بإيران فى الشهور الأولى للحرب. فالحكومة، ومن

خلفها الحزب الجمهورى الإسلامى، اتهمت بنى صدر بالإهمال فى إعداد الجيش للقتال باعتباره القائد العام للقوات المسلحة، وبالتقصير فى مجالات الإعداد والتدريب والتسليح على الرغم من أن بنى صدر كان منحازاً دائماً فى خطابه العلنى للجيش. كما اتهمته الحكومة والحزب الجمهورى الإسلامى بأنه سعى لإعاقة تشكيل وتطوير الحرس الثورة ومتطوعى المستضعفين مما جعلهما بدورهما ليسا فى مستوى الجاهزية المطلوب لمواجهة الهجوم العراقى والتصدى له وتعويض عناصر النقص الموجودة فى قوات الجيش.

ومن جانبه، اتهم بنى صدر الحكومة والحزب الجمهورى الإسلامى الذى يدعمها بالمسئولية عن سوء تجهيز الجيش بسبب إعاقة "مجلس الشورى"، الذى كان يسيطر على أغلبية مقاعد الحزب الجمهورى الإسلامى، والحكومة المدعومة بدورها من نفس الحزب، لكل محاولاته وجهوده لإعادة تأهيل وتسليح الجيش بأساليب مختلفة لتعطيل هذا العمل، خاصة فى ضوء اتخاذ الحكومة والحزب لإجراءات زادت من قلق وحذر وشكوك القوى الدولية المختلفة تجاه إيران، وهى نفس

القوى التى تمتلك القدرة على تزويد إيران بالسلاح. وخص بنى صدر بالذكر الولايات المتحدة الأمريكية، التى كان يحاول الحصول منها على الأسلحة، التى سبق أن دفع ثمنها الشعب الإيرانى قبل الثورة ولم يتسلمها، إلا أن جهوده أعيقت وهوجم بسببها وتعرض للاتهام بالخنوع لـ "الشيطان الأكبر"، وهى التسمية التى أطلقها الخمينى على الولايات المتحدة وباتت الشائعة والدارجة فى الاستخدام السياسى فى إيران بعد الثورة، خاصة من قبل التيارات المؤيدة للخمينى. ومن المفارقات هنا أن بنى صدر تعرض فى هذا المقام لنفس الاتهام الذى تعرض له بازرجان إبان توليه مسئولية رئاسة الحكومة الثورية، أى الخنوع للولايات المتحدة والسعى لإعادة هيمنتها على إيران، ولكن أيضاً لنفس السبب المتعلق بالسعى للحصول على الأسلحة التى سدد ثمنها نظام الشاه السابق ولم تتسلمها طهران من واشنطون أبداً.

ومثلت الحرب العراقية الإيرانية مجالاً خصباً لتصاعد حدة وسخونة الصراع ليس فقط بين بنى صدر ورجائى، ولكن أيضاً بين بنى صدر وقطاعات واسعة من السلطة

الإيرانية، سواء الجهات التى يسيطر عليها بشكل مباشر رجال الدين الشيعة مثل مجلس صيانة الدستور والسلطة القضائية، أو تلك الممثلة فى الحكومة أو المؤسسات الأمنية والاستخباراتية والعسكرية خارج الجيش أو المؤسسات الاقتصادية أو البرلمان، وهى جميعاً خاضعة لسيطرة أو هيمنة الحزب الجمهورى الإسلامى. واتجه بنى صدر بالتالى إلى تعزيز صلاته بالجيش وعمل على رفع الروح المعنوية للضباط والجنود على أمل تحقيق انتصار على الجبهة مع العراق، أو على الأقل وقف التقدم العراقى فى الأراضى الإيرانية، وطاف على مختلف الوحدات التابعة للجيش وتحدث إليهم وسعى لتعبئة الروح الوطنية بداخلهم للدفاع عن وطنهم وتحرير أراضيهم المحتلة. وعلى الصعيد السياسى الداخلى فى إيران، كثف بنى صدر جهوده لإقناع القوى السياسية المختلفة الموجودة خارج صفوف الحزب الجمهورى الإسلامى، خاصة تلك المعارضة للنزعة التسلطية لهذا الحزب ودلائل رغبته للسيطرة على مختلف مؤسسات الدولة واحتكار العمل السياسى الشرعى فى البلاد، بأنه هو وحده الضمانة لوجود

أمل في تطور ديمقراطي داخل إيران، وبالتالي تعبئة دعمهم السياسي له ولاستمراره على قمة السلطة التنفيذية في إيران وموازنة الدعم الذي يحظى به خصمه رئيس الحكومة محمد علي رجائي. وفي النهاية لم يجد بني صدر سوى منظمة "مجاهدين خلق إيران" لتقبل بالتحالف معه ودعمه في هذه المعركة. وفي الوقت نفسه، كان بني صدر شديد الحرص على ألا يصل إلى نقطة القطيعة مع الخميني الذي كان يدرك أهمية استمرار ثقته فيه لضمان استمراره في موقعه. وذلك على الرغم من إدراك بني صدر المتزايد أن جهود خصومه من قيادات الحكومة والحزب الجمهوري الإسلامي باتت أكثر نجاحاً بمرور الوقت في التقليل من ثقة الخميني فيه.

والواقع أن كافة هذه الجهود التي قام بها بني صدر زادت من شكوك الخميني تجاهه بدلاً من أن تعزز ثقته فيه. فخصومه صوروا للخميني تقربه للجيش وحرصه على تجميع القوى السياسية من خارج الحزب الجمهوري الإسلامي حوله بأنها ليست مجرد سعي لتحقيق إيران النصر في حربها ضد العراق وتحرير أراضيها أو لمعادلة قوة ونفوذ رئيس الحكومة

محمد على رجائى، بل صوروا الأمر على أنه أكبر من ذلك وأبعد مدى وأن الهدف النهائى لبنى صدر هو الإطاحة بالخمينى ذاته وبمبدأ ولاية الفقيه، وساعدهم على ذلك إعلان منظمة "مجاهدين خلق إيران" فى الشهور القليلة السابقة على الإطاحة ببنى صدر، وتحديداً بدءاً من مارس ١٩٨١، عن دعمها لبنى صدر فى مواجهة رئيس الحكومة رجائى، حيث أن الخمينى كان يحمل بدوره الكثير من الشكوك أصلاً تجاه المنظمة المذكورة ويعتقد أنها تسعى لإقامة جمهورية إسلامية بدون قيادة رجال الدين وأنها معادية لأى دور سياسى قيادى لرجال الدين وأنها بالتالى مناهضة لمبدأ "ولاية الفقيه" وتسعى لإسقاطه.

وفى ضوء واقع أن أداء الجيش لم يتحسن فى المعارك الحربية بينما بدأ أداء الحرس الثورى الواقع تحت سيطرة الحزب الجمهورى الإسلامى فى التحسن من جانبه، وأحياناً بدعم من متطوعى المستضعفين، فى المناطق التى خصصت له، فقد اتهم رئيس الحكومة بنى صدر بإعاقة جهود توحيد قيادة الجيش وقيادة الحرس الثورى فى قيادة واحدة

متجانسة ومنسجمة، بينما كان بنى صدر هو الذى كان يدعو فى الأصل إلى هذا التوحيد واتهم بدوره رئيس الحكومة وبقية خصومه بأن أقصى ما كان يمكن أن يقبلوا به هو أن يتم إنشاء قيادة مشتركة، وليس موحدة، بين الجيش والحرس الثورى بغرض التنسيق بين الطرفين مع الإبقاء على كل منهما ككيان مستقل، حيث سعى بنى صدر لإقناع الخمينى والشعب الإيرانى فى آن واحد بأن رئيس الحكومة والحزب الجمهورى الإسلامى يريدون الإبقاء على استقلال الحرس الثورى حتى يبقى سلاحاً فى أيدى الحزب أى بمثابة ميليشيا له، بغض النظر عن المصالح الوطنية العليا لإيران. وقد رد خصومه عليه بأن الهدف من الحرس الثورى هو ضمان أمن الثورة عبر المؤمنين أيديولوجياً بالثورة وبمذهب ولاية الفقيه من أى تهديد يأتى من جانب القوى الخارجية المعادية وكذلك الجيش الذى كان مازال، من وجهة نظر هؤلاء، مليئاً بالعناصر الموالية للنظام البهلوى والتى تضمر بداخلها النوايا الشريرة للثورة ولنظام الجمهورية الإسلامية. ولكن فى كل الأحوال بقى الخلاف قائماً حول مسألة هامة وهى: تحت أى

قيادة يكون التوحيد أو حتى التنسيق: فبنى صدر رأى من الطبيعى ان يكون التوحيد تحت قيادته بصفته القائد العام للقوات المسلحة، بينما الحكومة رأت فى التوحيد أو التنسيق وسيلة لبسط سيطرة الحزب الجمهورى الإسلامى على الجيش أيضاً عبر وضع القيادة الموحدة أو التنسيقية بإمرة شخصية تكون محل ثقة الحزب والحكومة.

وتصاعدت حدة الاتهامات المتبادلة إلى حد أن بنى صدر طالب الخمينى بإقالة الحكومة ورئيسها نظراً لإعاقتهما جهوده للتركيز على جبهات القتال عبر ما اعتبره اختلاق قضايا خلافية داخلية لطعنه من الخلف وتشتيت جهوده وانتباهه بعيداً عن التركيز على المجهود الحربى والعمل على التقليل من شعبيته والتشكيك فى مصداقيته. ومن جانبه، اتهم رئيس الحكومة محمد على رجائى بنى صدر بالتخاذل فى القيام بمهامه كقائد عام للقوات المسلحة ومن ثم التسبب فى استمرار التراجع على جبهات القتال، وكذلك بمعارضة "الثورة الثقافية" التى أطلقها أنصار الخمينى، خاصة فى الجامعات الإيرانية، منذ منتصف عام ١٩٨٠ بهدف تطهير

الشارع الإيرانى من "الأفكار المستوردة"، وبالتردد فى فرض الإجراءات المطلوبة لإدخال التحولات الثورية المطلوبة لتحقيق التغيير الجذرى فى المجتمع الإيرانى بهدف تنفيذ أهداف الثورة وتطبيق فكر الخمينى على أرض الواقع.

وحاول الخمينى احتواء الموقف من خلال دعوة الطرفين للمصالحة وتسوية المسائل الخلافية وتشكيل لجنة لهذا الغرض. وبعد فشل هذا المسعى دعا الخمينى "مجلس الشورى" للعب دوره بوصفه السلطة البرلمانية لتحديد اختصاصات رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، كل على حدة، وحل المشكلات فيما بينهما، ولكن فى ضوء أن الحزب الجمهورى الإسلامى كان يحظى بالأغلبية فى هذا المجلس، فإن توجيه الخمينى هذا حمل فى طياته أحد ثلاثة تفسيرات لا رابع لهم. أما التفسير الأول، فهو أن الخمينى قد سئم هذا النزاع وأراد إخراج نفسه من كونه حكماً بين الطرفين وأحال الأمر لطرف ثالث هو "مجلس الشورى" فى هذه الحالة. أما التفسير الثانى فهو أن الخمينى أراد إرساء مبدأ دستورى وهو أن "البرلمان" المنتخب شعبياً هو المختص بتسوية تلك

النزاعات داخل السلطة التنفيذية. وأما التفسير الثالث فهو أن الخميني قد قرر في تلك اللحظة التخلص من بني صدر، سواء لتحقيق الانسجام بين مؤسسات الدولة المختلفة أو لقناعته بان استمرار هذا الصراع يهدد باستمرار التفوق العراقي في الحرب بل وربما يهدد بانهيار نظام الجمهورية الإسلامية ذاته، أو حتى اقتناع الخميني بدعاوى قيادات الحزب الجمهوري الإسلامي بأن بني صدر يسعى لتعزيز شعبيته في صفوف الجيش وللتحالف مع "مجاهدين خلق" للإطاحة بالخميني ذاته وبمبدأ "ولاية الفقيه".

وأياً ما كان السبب، فقد انحاز مجلس الشورى، كما كان متوقعاً وفي ضوء كون أغلبية أعضاء المجلس من الحزب الجمهوري الإسلامي، إلى الحكومة ورئيسها واتهم بني صدر بالتسبب في تقهقر الجيش الإيراني وتوالي تعرضه للهزائم أمام الهجوم العراقي المتواصل، ثم صوت بإقالة بني صدر ودعا الخميني للتصديق على هذه الإقالة، وذلك في تسارع لوتيرة الأحداث. وبالرغم من محاولات بني صدر إقناع الخميني بعدم التصديق على هذه الإقالة، طبقاً لسلطات

المرشد الممنوحة له فى الدستور، فقد أقر الخمينى بتوصية المجلس وأقال بنى صدر. وبعدها بدأت دعوات تنطلق من داخل الحزب الجمهورى الإسلامى للقبض على بنى صدر ومحاكمته بتهمة التقصير فى إعداد الجيش للمعركة مما هدد استمرار الثورة ووجود الجمهورية الإسلامية فى حد ذاته على حد قولهم حينذاك. واختفى بنى صدر، وبدأت المظاهرات المؤيدة له تخرج، سواء من مواطنين مؤيدين له، ولكن خاصة من جانب أنصار منظمة "مجاهدين خلق إيران".

وحدثت صدامات دموية بين المتظاهرين المؤيدين لبنى صدر وبين ميليشيات وأنصار الحزب الجمهورى الإسلامى مما أسفر عن مصرع العشرات. وأعلن وسط كل ذلك عن هروب بنى صدر وبصحبته "مسعود رجوى" زعيم منظمة "مجاهدين خلق إيران" إلى فرنسا على متن طائرة عسكرية إيرانية، وهو الأمر الذى كان علامة على شعبية بنى صدر داخل صفوف الجيش الإيرانى وعزز من مصداقية ما حذر منه قادة الحزب الجمهورى الإسلامى الخمينى منذ قبل ذلك بفترة بشأن مساعى بنى صدر لبناء شعبية له داخل الجيش

الإيرانى وتوظيف هذه الشعبية بشكل شخصى له وليس لحساب الجمهورية الإسلامية. كما أن هروب بنى صدر على متن طائرة عسكرية وبقيادة طاقم من القوات الجوية الإيرانية أكد من الناحية الموضوعية أن ما يقوله قادة الحزب الجمهورى الإسلامى عن التشكك فى ولاء الجيش لمبدأ ولاية الفقيه ليس خالياً تماماً من الصحة، وأنه بالرغم من الكثير من حملات التطهير داخل الجيش الإيرانى على مدى أكثر من عامين بعد انتصار الثورة الإيرانية، فإنه كان ما زال داخل الجيش، بل وداخل نخبته الممثلة فى القوات الجوية، عناصر هامة ولها ثقلها لم تتقبل تحول إيران إلى جمهورية دينية يسيطر فيها رجال الدين الشيعة بصفتهم تلك على مقاليد الأمور بها ويسعون للسيطرة على كافة المؤسسات، بما فيها بل وفى مقدمتها الجيش الإيرانى.

وبعد الوصول إلى العاصمة الفرنسية باريس قادماً من إيران، والتى كانت المحطة التى سبق أن تحرك منها بنى صدر إلى طهران بصحبة الخمينى فى فبراير ١٩٧٩، بوقت قصير، وبعد مشاورات بينهما ومع أطراف أخرى، عقد بنى

صدر ورجوى تحالفاً، ضم أيضاً أطرافاً إيرانية معارضة أخرى مثل الحزب الديمقراطى الكردستانى الإيرانى وجماعات أخرى، لإنشاء ميثاق ما سمى بـ "الجمهورية الديمقراطية الإسلامية" حيث تعهدت الأطراف المشاركة فى هذا الاتفاق على الالتزام ببناء تلك الجمهورية بعد إسقاط نظام الجمهورية الإسلامية على أن يرأسها بنى صدر بعد إنشائها، كما أعلن فى سياق نفس الاتفاق عن إنشاء "المجلس الوطنى للمقاومة" ليضم كافة الأطراف الموقعة على الاتفاق فى داخل وخارج إيران على حد سواء على أن يرأسه مسعود رجوى، ويجمع مقاتلى أطراف المجلس للقيام بعمليات ذات طابع عسكرى فى شكل حرب عصابات داخل إيران للإسراع بالإطاحة بنظام الخمينى القائم، على أن يكون هذا العمل العسكرى بالتزامن مع العمل السياسى فى الداخل والخارج فى آن واحد بهدف تحقيق عزلة النظام، سواء تجاه الشعب الإيرانى أو تجاه الأطراف الدولية والإقليمية.

ولكن هذا التحالف لم يبق طويلاً حيث انهار سريعاً عندما اتهم بنى صدر "مجاهدين خلق" ومسعود رجوى

بالدعوة للعنف داخل إيران، وبالسعى للتسلط على عملية صنع القرار داخل المجلس الوطنى للمقاومة، ولكن الاتهام الأهم كان قيام رجوى بعقد اتفاق صلح بين المجلس الوطنى للمقاومة للإيرانية وبين النظام العراقى ممثلاً حينذاك فى وزير خارجيته طارق عزيز حنا. وقد انتقد بنى صدر هذا الاتفاق لأنه تم بالرغم من استمرار احتلال العراق للأراضى الإيرانية فى حين أنه سبق أن اشترط للموافقة على عقد هذا الاتفاق إتمام انسحاب القوات العراقية من الأراضى الإيرانية التى تحتلها أولاً. والواقع أن سبب إصرار رجوى على الإسراع بعقد مثل هذا الاتفاق كان أساساً فى ضوء حرص رجوى على عدم إضاعة فرصة العرض الذى عرضه عليه الجانب العراقى وهو استضافته واستضافة غيره من قيادات وكوادر منظمة "مجاهدين خلق إيران" بل وعناصرها المسلحة التى عرفت باسم "الجيش الوطنى للمقاومة" فى العراق، بحيث تكون المنظمة فى موقع قريب من إيران المفترض أن يكون منتهى أمل المنظمة وغايتها العودة إليها بعد إسقاط النظام القائم بها الذى أسمته بنظام "الملالى"، خاصة بعد أن بدأت

الحكومة الإيرانية تمارس ضغوطها على الحكومة الفرنسية لطرد رجوى ورفاقه من فرنسا، كما اشترطت فرنسا على رجوى للإقامة بها عدم القيام بأى تدريبات أو تشكيلات عسكرية لأنصاره وأعضاء منظمته داخل الأراضى الفرنسية، وأيضاً عدم القيام بأى أعمال عسكرية أو ذات طابع عنيف داخل إيران أو ضد المصالح الإيرانية فى الخارج مما يدخل فى إطار تعريف الإرهاب طبقاً للمعايير الفرنسية.

ومن جانبها، اتهمت منظمة "مجاهدين خلق إيران" بنى صدر بالنزعة الانفرادية وبالسعى لاحتكار عملية اتخاذ القرار وعدم الرغبة فى الاستماع للآخرين أو الانصياع لرأى الأغلبية داخل المجلس الوطنى للمقاومة أو الالتزام بالديمقراطية الجماعية للقيادة الإيرانية بالمنفى مما اعتبرته المنظمة انتهاكاً من جانب بنى صدر للصيغة الديمقراطية التى كان قد تم الاتفاق عليها بعد وصول بنى صدر مع رجوى إلى باريس فى يونيو ١٩٨١م وهكذا، تحول الدكتور أبو الحسن بنى صدر، بعد هذا الطلاق السياسى الذى جرى بينه وبين منظمة "مجاهدى خلق إيران" وخروجه بالتالى من المجلس

الوطنى للمقاومة، مجدداً إلى معارض إيرانى فرد مقيم فى فرنسا كمثقف بارز ورئيس سابق، ثم متردداً على دول أوروبية أخرى، بدون انتماء إلى أى تنظيم أو جماعة ولكنه معارض ضد حكم رجال الدين فى إيران ويروج لمعارضته تلك عبر كتابة المذكرات والكتب والمقالات عن تجربته السياسية ومحذراً من التصالح مع النظام القائم فى طهران. كما برز بمقالاته عام ٢٠٠٩ إبان الاضطرابات التى أعقبت الانتخابات الرئاسية الإيرانية ذلك العام، والتى أكد فيها تدخل المرشد "سيد على خامنئى" لتزوير تلك الانتخابات لصالح الرئيس الحالى "محمود أحمدى نجاد".

وربما قارن البعض بين وضع بنى صدر بعد عام ١٩٨٣ ووضعه عندما كان فى باريس قبل تعرفه الشخصى على الخمينى وتطور العلاقة بينهما حتى عمل مستشاراً له. فهل يصدق المثل القائل: ما أشبه الليلة بالبارحة، أم أن التاريخ أبداً لا يعيد نفسه، أم أن المنطق الخلدوانى الخاص بتكرار الأحداث يصلح للتطبيق فى هذه الحالة مع تطويره بحيث نقر بأن التكرار لا يكون بالمثل أو حتى بالتشابه النمطى بل من خلال المرور بنوعية أكثر تعقيداً فى التفاعلات والأحداث؟

الشخصية الخامسة:
مسعود رجوى:
"مجاهد الشعب"

سبق أن تعرضنا بإيجاز وفى عجالة فى فصول سابقة لمنظمة "سازمان مجاهدين خلق إيران" (منظمة مجاهدى الشعب الإيرانى)، ولكننا هنا يجب أن نتناول هذه المنظمة ونشأتها ودورها فى الثورة الإيرانية وما سبقها من إرهاصات وما لحقها من تطورات على الساحة الإيرانية، بشىء أكثر من التفصيل، نظراً لأن الشخصية التى نتناولها هنا هى شخصية زعيم المنظمة خلال مراحل الثورة الإيرانية المتتابعة وحتى لحظتنا الراهنة، وهى شخصية مسعود رجوى، والذى ارتبط بالمنظمة عبر كافة مراحل تطورها.

وقد ولد مسعود رجوى فى عام ١٩٤٨، وبالتالى كان من الجيل الذى بدأ وعيه السياسى فى التبلور فى عقد الستينيات

من القرن المنصرم. وقد خلص وعدد من أقرانه فى مرحلة مبكرة من الشباب ممن كانوا يتلقون التعليم الحديث فى المدارس الثانوية والجامعات الإيرانية أن الأحزاب السياسية التقليدية فى الساحة الإيرانية لم تستطع تحقيق الآمال المعقودة عليها من الشعب الإيرانى، سواء فى مجال تحقيق التحرر الوطنى لإيران وحماية استقلال قرارها من الهيمنة الغربية، خاصة الأمريكية، أو فى مجال بناء اقتصاد وطنى مستقل غير تابع للخارج أو معتمد عليه، ونفس الأمر بالنسبة للفشل فى بناء جيش وطنى مستقل بل اعتماده على المنظومة العسكرية الأمريكية، وحتى الفشل فى إيجاد نظام سياسى ديمقراطى له ضمانات قوية لاستمراره ولحمايته ولا يعصف بها تدخل الشاه المتكرر والمنتظم بشكل مباشر أو غير مباشر فى العملية السياسة غير عابئ بإيجاد أى مصداقية أو استمرارية للعملية السياسية أو تدخل الأجهزة الأمنية والاستخباراتية بل والعسكرية التابعة للنظام البهلوى لتعقب واحتجاز واستجواب واعتقال والتنكيل بالناشطين سياسياً ممن يشتم منهم النظام رائحة شعبية فى الشارع الإيرانى

تمثل بدورها ولو شبهة خطورة على النظام القائم.

واهتم مسعود رجوى ورفاقه من الشباب فى ذلك الوقت بشكل خاص بمسألة عدم نجاح الأحزاب والقوى السياسية التقليدية فى إيران فى تحقيق الوعود البراقة الخاصة بإنجاز العدالة الاجتماعية، وتزامن ذلك كله مع استمرار، بل وتصاعد، حالة التغريب الثقافى التى كان يعانى منها المجتمع الإيرانى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وتسارعت وتيرتها لاحقاً فى عقد السبعينيات من القرن العشرين. كما أخذ هؤلاء الشباب على هذه الأحزاب التقليدية الفشل المتواصل فى استثمار ثراء إيران المتزايد بفضل اكتشاف النفط وارتفاع سعره فى السوق العالمى وترجمته فى شكل تنمية اقتصادية شاملة توفر فرص عمل للقادمين الجدد إلى سوق العمل كل عام كما تستوعب بشكل تدريجى نسب البطالة الموجودة بالفعل فى المجتمع الإيرانى.

ولكن هذه المجموعة من الشباب لم تعترض فقط على الأحزاب السياسية التقليدية بل كان لها أيضاً تحفظاتها على الحركات التى ظهرت بعد فشل ثورة الدكتور مصدق عام

١٩٥٣ والتى سعت للجمع بين البعد الوطنى والبعد الليبرالى والبعد الدينى مثل "حركة تحرير إيران"، بالرغم من احترام هذا الشباب لشخصيات داخل الحركة بل والتأثر ببعض جوانب أفكارها، خاصة آية الله سيد محمود طلقانى، حيث تركزت تحفظاتهم عليها على طابعها السلمى، والذى رأوا أنه لا طائل من ورائه فى ظل لجوء النظام البهلوى للعنف بشكل متواصل تجاه خصومه السياسيين أخذاً فى الاعتبار احتكار ذلك النظام لأدوات القمع ممثلة فى الأمن، والأمن السياسى (السافاك) على وجه الخصوص، والجيش، وعدم التورع عن استخدام أى منها لقمع المعارضة الشعبية مثلما حدث فى مواجهة ثورة الدكتور مصدق باللجوء للجيش للقيام بانقلاب عسكرى ضده أو باللجوء لقوات الأمن وأجهزة الأمن السياسى والاستخبارات لقمع المظاهرات المناهضة لثورة الشاه البيضاء فى مطلع عقد الستينيات من القرن العشرين وما بعدها.

ولكن هذا الشباب أيضاً لم يكن يحمل مشاعراً إيجابية تجاه المؤسسة الدينية الرسمية الشيعية فى إيران، بل كان

ينظر إليها بعين الشك. فمن جهة، كان هذا الشباب يتهم كبار رجال الدين، وفى مقدمتهم آية الله كاشانى، بالتخلى عن الدكتور محمد مصدق فى مرحلة حرجة من مواجهة الثورة الوطنية الديمقراطية الإيرانية لأعدائها، سواء النظام البهلوى الاستبدادى فى الداخل أو التحالف الأنجلو / الأمريكى فى الخارج، ومن ثم المساهمة بدرجة أو بأخرى فى هزيمة الثورة، كما اتهم هؤلاء الشباب معارضة المؤسسة الدينية وكبار رجالها للثورة البيضاء التى أعلنها الشاه السابق فى مطلع الستينيات بأنها كانت معارضة للحفاظ على المصالح الاقتصادية لطبقة كبار رجال الدين فى الأساس وليس دفاعاً عن الشعب الإيرانى أو للحفاظ على هويته كما ادعت المؤسسة الدينية الإيرانية حينذاك. ولكن هؤلاء الشباب لم ينكروا أن بعض رجال الدين بصفتهم الشخصية، وليست المؤسسية، كان لهم مواقف وآراء ثورية وتقدمية حقيقية مناهضة للنظام البهلوى من أسسه وساعية لإدخال تغييرات ثورية فى المجتمع الإيرانى وبنيته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومرة أخرى كان المثال لهم هنا هو آية الله سيد محمود طلقانى.

ومن جانب رابع، انتقدت هذه المجموعة من الشباب التوجهات العلمانية واللا دينية الخاصة بالأحزاب القومية والليبرالية واليسارية الإيرانية بسبب ابتعاد هذه الجماعات عن الهوية الدينية للشعب الإيرانى وتجاهلها لها بل ربما فى بعض الأحيان حتى احتقارها لها، وهى الهوية التى رآها هؤلاء الشباب الوحيدة القادرة على تجميع الشعب بمختلف فئاته وطوائفه باعتبارها تعكس اللغة المفهومة والمشتركة للشعب الإيرانى. ولكنهم لم يكونوا يتحدثون عن أى هوية دينية، ولا بالتأكيد عن الهوية الدينية التقليدية التى كان يبشر بها غالبية كبار رجال الدين ولا الهوية التى تحث على طاعة الحاكم أياً كان التى كان يبشر بها رجال الدين التابعون والموالون للنظام وأجهزته، ولكن هذه المجموعة من الشباب بالمقابل كانت تتحدث عن رؤية تقدمية للدين وتفسيره بشكل ثورى يقترب فى معطياته، وإن اختلفت المنطلقات، مع الفكر اليسارى الإنسانى الحديث والمعاصر فى الكثير من جوانبه المتعلقة بالحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما

تأثروا فيه كثيراً بكل من الدكتور على شريعتى وآية الله طلقانى. ولهذا لم يكن من الغريب أن يطلق الكثير من المحللين والمراقبين على المنظمة تسمية "اليسار الإسلامى" أحياناً و"الإسلاميون التقدميون" أحياناً أخرى.

وكونت هذه المجموعة من الشباب التى قادها أساساً "محمد حنيفنزهد" والأخوان "أحمد ومحسن رضائي" و"سعيد محسن" و"على أصغر باديزاديجان" منظمة "مجاهدى خلق إيران" عام ١٩٦٥ ، رافعة شعاراً لها الآية القرآنية الكريمة "فضل الله المجاهدين على القاعدين أجراً عظيماً"، وكذلك بندقية ومطرقة ترفعهما يد وفوقهما نجمة حمراء وغصنين على الجانبين، وهو الأمر الذى عكس الطابع الأيديولوجى المركب للمنظمة. فمن جهة، كانت الآية الكريمة دليلاً على انتماء المنظمة الإسلامي ومرجعيتها العقائدية في وقت كان فيه هذا الانتماء تهمة وليس مجالاً للتفاخر أو الاعتزاز فى إيران فى ذلك الوقت، كما أن اختيار تلك الآية بالذات كان له مدلوله نظراً لأنها تحض على الجهاد وتبين أفضلية المجاهدين عند الله تعالى. أما البندقية فعكست رهان المنظمة على العمل

المسلح عبر حرب العصابات، بديلاً عن العمل السياسى السلمى حتى عام ١٩٧٧، ثم مكملاً للعمل الجماهيرى بعد اندلاع إرهاصات الثورة الشعبية الإيرانية فى عام ١٩٧٧ ، ثم العودة إليه بعد حظر المنظمة من قبل نظام الخمينى وعودتها للعمل السرى والمسلح بدءاً من نهايات يونيو ١٩٨١، وذلك أخذاً فى الاعتبار تحفظات المنظمة على العمل السياسى السلمى التى أشرنا إليها سابقاً، واختيار البندقية مرتبط بالطبع باختيار الآية الكريمة حيث أن كليهما يؤكدان خيار الجهاد بمعناه المسلح الموجود لدى بل والمحسوم من جانب المنظمة منذ نشأتها الأولى. أما المطرقة والنجمة الحمراء والغصنان فكانت جميعاً على الجانب الآخر دليلاً على التوجه اليسارى للمنظمة وانحيازها للطبقة العاملة الإيرانية وكافة الفئات الكادحة فى المجتمع الإيرانى بما فى ذلك الفلاحين فى مجتمع زراعى فى الأساس، ومن الواضح تشابه ذلك مع شعار المطرقة والسندان الذى كانت تستخدمه الكثير من التنظيمات اليسارية ذات التوجهات الماركسية المتنوعة، سواء اللينينية أو الستالينية أو الماوية أو التروتسكية أو الجيفارية

أو غيرها، سواء داخل إيران أو خارجها. وسيكون لهذا الطابع المركب لشعار المنظمة ومن ثم أيديولوجيتها تبعات هامة وخطيرة على مسار المنظمة ومسيرتها قبل وبعد انتصار ثورة فبراير ١٩٧٩ الإيرانية كما سنوضح فى مراحل قادمة من هذا الفصل.

وقد قاد المنظمة فى مرحلتها الأولى الشبان الخمسة الذين أشرنا إليهم فى الفقرة السابقة، ولم يكن من بين هؤلاء مسعود رجوى الذى كان تالياً فى هيكل قيادة المنظمة فى تلك الفترة لمرتبة هؤلاء الخمسة. وكان من أهم هؤلاء الخمسة فى تلك المرحلة "أحمد رضائى"، وكمنت أهميته ليس فقط فى كونه أحد الآباء المؤسسين للمنظمة وأحد أصحاب الفكرة الأولى لإنشائها، ولكن تكمن أهميته فى كتاباته التى مثلت الأساس النظرى والأيديولوجى للمنظمة ولفهمها للإسلام وكان من أهمها كتابه الشهير "حركة الحسين". ونتوقف هنا أمام هذا الكتاب نظراً لأهميته فى تشكيل وعى الشباب الذى أسس منظمة "مجاهدين خلق إيران"وصياغة توجهاتهم الفكرية، بالإضافة إلى التأثير على الآلاف من الشباب الذين انضموا

لاحقاً إلى المنظمة. فقد شرح فيه أحمد رضائى الإطار النظرى الحاكم لفكر المنظمة.

فقد أوضح رضائى أن هدف النضال السياسى للمنظمة يجب أن يكون إعادة إنتاج "النظام التوحيدى" الذى ناضل من أجله رسول الإسلام محمد صلى الله عليه وسلم، والذى لم يكن هدفه فقط توحيد الأمة وجمع أمرها على عبادة الله الواحد، بل كان أيضاً إقامة ما أسماه بـ "المجتمع التوحيدى"، وعنى بذلك مجتمعاً غير طبقى يجاهد من أجل المصلحة العامة للمجتمع، فهو مجتمع خالى من التفاوتات أو أى شكل من أشكال التمييز على أى أساس، سواء كان الجنس أو المعتقد أو اللون أو اللغة او الانتماء العرقى أو القومى، ولكن الأهم بالنسبة لرضائى ولمنظمة "مجاهدين خلق إيران" فى هذا المجتمع "التوحيدى" كان ضرورة عدم السماح بوجود أى تفاوتات طبقية ناتجة عن تباين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية نتيجة أنماط الملكية وعلاقات الإنتاج وإفرازاتها الاجتماعية. ويتفق هذا الطرح فى الكثير من جوانبه مع دعوة كل من الدكتور على شريعتى وآية الله سيد محمود طلقانى لإقامة "المجتمع التوحيدى".

وبرر رضائى هذه الدعوة والهدف المرتبط بتحقيقها له من منظور إسلامى بأن الله الواحد خلق الإنسانية واحدة وليست منقسمة على أساس أى من المعايير التى ذكرناها آنفاً.
ونسب رضائى رؤيته هذه للتاريخ الإسلامى الأول، وتحديداً لخروج الإمام الحسين ابن على، وهو الإمام الثالث لدى الشيعة الإمامية الجعفرية الاثنى عشرية والتى تمثل الغالبية الكبرى من الشعب الإيرانى، فى كربلاء على الخليفة الأموى الثانى يزيد بن معاوية بن أبى سفيان. فلم تكن صرخة الإمام الحسين فى كربلاء، ودائماً بحسب رضائى، هى صرخة الضحية الطالبة للثأر الشخصى والانتقام من قتلة أبيه الإمام على كرم الله وجهه، كما لم تكن صرخة لرد مظالم تعرضت لها أسرته أو رداً للاعتبار للعائلة أو لما كانت تتمتع به من مكانة، بل كانت صرخة الحسين دعوة للمقاومة والثورة والاستشهاد من أجل القضاء على الظلم والاستبداد وادعاء الانفراد بحق التحدث باسم الدين، كانت صرخة نابعة من الثقافة الشعبية من أجل إقامة حكم العدل على الارض من

جديد ومن أجل تحقيق المساواة الإنسانية بين البشر، حتى غير المؤمنين منهم، باعتبار ذلك انعكاساً لتكريم الله للبشر بصفتهم تلك وبغض النظر عن دينهم أو عقيدتهم أو طبقتهم أو غير ذلك من انتماءات. وباختصار، رأى رضائى فى حركة الحسين تلك دعوة وعمل من أجل بناء المجتمع "التوحيدى" الذى كانت تدعو لإقامته أيضاً شخصيات مثل شريعتى وطلقانى ورضائى نفسه وبقية منظرى منظمة "مجاهدين خلق إيران".

ولكن فكر المنظمة لم يكتف بالتحدث عن التاريخ، بل تناول التجارب المعاصرة له. فعلى سبيل المثال نجد أن أدبيات المنظمة وجهت العديد من الانتقادات إلى التجربة الناصرية فى مصر، واعتبرت أنها فشلت فى نهاية الأمر، وأرجعت ذلك إلى ما ذكرت أنها نتيجة طبيعية لـ "اختيارات منتصف الطريق" ومحاولة "إمساك العصا من النصف".

ولا يعنى هذا أن كتابات قادة ومؤسسى المنظمة كانت المرجعية الفكرية الوحيدة لها، بل اعتمدت المنظمة أيضاً، وربما بدرجة أكبر كما ذكرنا فيما سبق، على كتابات

ومحاضرات وأفكار وأطروحات شخصيات مثل الدكتور على شريعتي وآية الله سيد محمود طلقاني، وحرص قادة المنظمة على حضور محاضرات لهما، خاصة في مسجد "هدايت" وقاعة "حسينية إرشاد" وعلى حث بقية قادة وكوادر وأعضاء المنظمة على حضور تلك المحاضرات بغرض التثقيف العقائدي والسياسي. وكما ذكرنا في الفصلين الثاني والثالث من هذا الكتاب فقد أطلقت المنظمة على الدكتور على شريعتي لقب "أستاذنا الشهيد شريعتي" وعلى آية الله طلقاني لقب "الأب الرحيم طلقاني". ولكن كان للمنظمة أيضاً مطبوعاتها التثقيفية الخاصة بها فقط والمعدة من قبل منظريها وقادتها، وكذلك دوراتها التي كانت تعقدها بشكل سرى في مختلف مناطق ومدن إيران لكوادرها وأعضائها وأنصارها لهذا الغرض. كما تضمنت هذه الدورات الأدبيات الخاصة بحرب العصابات، والتي كان جلها لمفكرين ومنظرين يساريين، وفي الأغلب ماركسيين، مثل الأرجنتيني أرنستو تشي جيفارا والصيني ماو زى دونج والكوبي فيدل كاسترو والفيتنامي نيجوين جياب. كما تأثرت المنظمة وضمنت في مناهجها

التثقيفية استراتيجيات مستخدمة من قبل المنظمات الفدائية الفلسطينية وتكتيكات حرب التحرير الشعبية الجزائرية.

وخلال الفترة منذ نشأتها وحتى اندلاع الشرارات الأولى للثورة الشعبية الإيرانية التى حققت انتصارها النهائى فى فبراير ١٩٧٩ قامت العناصر المسلحة التابعة لمنظمة "مجاهدين خلق إيران" بالكثير من العمليات التى تدخل فى إطار تطبيقها لنظرية حرب العصابات. ولم تكن وحدها التى تقوم بهذه العمليات، بل كان هناك عدة تنظيمات أخرى من اليسار الماركسي، ولكن كانت أبرز هذه التنظيمات منظمة "فدائيين خلق إيران" الماركسية اللينينية، والتى انقسمت فيما بعد إلى منظمتين، والتى كانت تعتبر هى ومنظمة "مجاهدين خلق إيران" الأخطر على النظام البهلوى فى مجال حرب العصابات. وكانت الأهداف واضحة لهذا النوع من العمليات، فلم تكن لتستهدف أبداً فى تلك المرحلة المواطنين الإيرانيين العاديين أو حتى المدنيين من عناصر النظام الشاهنشاهى، بل كانت تركز على استهداف الأهداف الأجنبية المرتبطة بالهيمنة العسكرية والاقتصادية الغربية، خاصة الأمريكية،

على إيران مثل الخبراء والضباط العسكريين الأمريكيين المتواجدين فى إيران، أو منشآت لشركات بترول أجنبية رأت فيها المنظمة أداة لاستغلال ثروات الشعب الإيرانى بما يحقق مصالح الغرب ويستنزف ثروات إيران وشعبها، أو فروع شركات إسرائيلية فى إيران فى ضوء نظرة المنظمة للعلاقة العضوية التى تربط إسرائيل بالولايات المتحدة وتحمل الاثنين على دعم النظام البهلوى الذى اتهمته المنظمة بتقديم البترول لإسرائيل بما مكنها من القتال ضد العرب فى حربى ١٩٦٧ و١٩٧٣، ومن إلحاق الأذى المتواصل بالشعب الفلسطينى المسلم الشقيق للشعب الإيرانى، وكذلك هجمات على منشآت حيوية للنظام البهلوى مثل إحدى أكبر محطات توليد الكهرباء التى كانت تغذى العاصمة الإيرانية طهران بالطاقة الكهربائية، بالإضافة إلى هجمات هامة قامت بها المنظمة لإفساد احتفالات الشاه بمرور ٢٥٠٠ سنة على إنشاء الإمبراطورية الفارسية، فى إظهار للطابع الإسلامى للمنظمة التى كانت ترفض محاولة إحياء أو تمجيد تاريخ إيران ما قبل دخولها فى الإسلام.

وفى عـام ١٩٧٠ حـدثت واقـعـة هامـة فى تاريخ منظمـة "مجاهدين خلق إيران" بصفة عامة، وكان لها تأثير هام على موقف المنظمة من آية الله الخمينى بشكل خاص، ومن ثم على العلاقة بين الخمينى والمنظمة بعد ذلك. وقد سرد لنا مسعود رجوى هذه الواقعة ودلالاتها لاحقاً وبعد سنوات طويلة من وقوعها. فقد حاول عدد من الناشطين التابعين لمجاهدين خلق اختطاف طائرة تابعة للخطوط الجوية الإيرانية فى عام ١٩٧٠ وتوجهوا بها إلى العراق الذى كان حينذاك فى حالة عداء مع إيران الشاه. وهناك، وتحديداً فى النجف الأشرف، أحد أقدس المقاصد الدينية لدى المسلمين الشيعة فى العالم بأسره، التقت المجموعة من منظمة مجاهدين خلق التى اختطفت الطائرة مع آية الله الخمينى الذى كان منفياً هناك فى ذلك الوقت مبعداً من نظام الشاه السابق على خلفية دوره فى المظاهرات والاحتجاجات المناهضة للثورة البيضاء التى أعلنها الشاه السابق فى مطلع عقد الستينيات من القرن المنصرم.

وأدت المناقشات بين الطرفين، ودائماً بحسب ما كشف عنه مسعود رجوى وبعد حدوث تلك الواقعة بسنوات طويلة، عن اكتشاف عناصر مجاهدين خلق لما أسماه رجوى بالعناصر الرجعية فى فكر الخمينى، موضحاً أنه منذ ذلك التاريخ أدركت المنظمة أنه بالرغم مما يحمله الخمينى من أفكار ومضامين ثورية فإن الأطر الرجعية التى وضع فيها الخمينى هذه الأفكار تحمل خطورة كبيرة حتى على الجوهر الثورى لتلك الأفكار أو أى محتوى تقدمى مأمول منها. وسنعود لاحقاً فى هذا الفصل لهذه الواقعة مجدداً.

أما المحطة الأخرى الهامة فى تاريخ منظمة "مجاهدين خلق إيران" فكانت فى عام ١٩٧٥ وتركت أثرها على المنظمة حتى ما بعد الثورة الإيرانية، ونقصد هنا ما سمى بـ "محاولة الانقلاب الماركسى" داخل المنظمة. وعندما حدثت هذه المحاولة، كان رجوى مثل غيره من قيادات وكوادر المنظمة فى سجون ومعتقلات نظام الشاه السابق، وكانت المنظمة قد فقدت العديد من مؤسسيها وقادتها وكوادرها فى اشتباكات مع قوات نظام الشاه أو بفعل حملات اعتقالات ومداهمات

وقتل من جانب الأجهزة الأمنية لنظام الشاه أو بسبب التعذيب فى سجون الشاه ومعتقلاته. ومن هنا انتهزت بعض عناصر المنظمة من المستويات المتوسطة تنظيمياً الفرصة وأعلنت من خارج سجون الشاه أنها قامت لمدة عامين بمراجعة أيديولوجية المنظمة ومسار نضالها منذ نشأتها وقررت أن تعدل المرجعية العقائدية للمنظمة لتكون الماركسية اللينينية بدلاً من الإسلام، واتهمت تلك العناصر فى بيانها هذا الإسلام بأنه عقيدة الطبقة الوسطى وبالتالى لا يصلح لأن يكون موجهاً ومرشداً لحركة ثورية حقيقية تستهدف إحداث تغييرات جذرية فى المجتمع، بينما اعتبر هؤلاء أن الماركسية اللينينية وحدها هى التى يمكن أن تقود إلى تحرير الطبقة العاملة وحملها إلى قيادة حركة النضال الوطنى والاجتماعى فى إيران. ولكن رجوى وغيره من قادة المنظمة المتواجدين داخل السجون فى ذلك الوقت سرعان ما أصدروا بياناً تضمن رفض "الانقلاب الماركسى" واتخذوا قراراً بطرد العناصر الانقلابية من المنظمة.

ولفترة من الوقت بدا الانشقاق واضحاً فى صفوف المنظمة بين الجناحين اليسارى الإسلامى والماركسى، حيث

استخدم المنشقون تسمية "منظمة مجاهدين خلق إيران الماركسية" لبعض الوقت، ولكن ضغوط المنظمة الأم عليهم لتغيير اسم تنظيمهم الجديد أدت إلى قرارهم بتحويل الاسم فى ديسمبر ١٩٧٨ إلى "بيكار" (وهو اختصار يعنى "منظمة النضال من أجل تحرير الطبقة العاملة")، واستمر هذا التنظيم الجديد فى النضال فى مجال حرب العصابات ضد نظام الشاه حتى انتصار الثورة كما استمر فى التواجد السياسى بعد ذلك حتى انتهاء ربيع طهران وتحول مجدداً إلى العمل السرى فى الداخل وإلى العمل بالمنفى فى الخارج أيضاً. ولكن الملفت هنا هو موقف منظمة مجاهدين خلق الأصلية، ومنهم رجوى فى ذلك الوقت، من المنشقين، حيث أنهم رفضوا ملاحقتهم او الدخول فى صراع معهم، بل احترموا حقهم فى الانشقاق طالما اختاروا لتنظيمهم الجديد اسماً بعيداً عن الاسم الأصلى للمنظمة وتركوهم يعملون ضد نظام الشاه السابق بل أصبح بينهما وإن كان بشكل غير مباشر وضمنى شراكة في النضال عبر حرب العصابات ضد النظام البهلوى ومصالحه.

ولكن محاولة الانقلاب الماركسى داخل منظمة مجاهدين خلق إيران أفضت بدورها إلى محاولة انقلاب أخرى لاحقة سميت بدورها بـ "محاولة الانقلاب اليمينية" وترتبت على المحاولة الأولى. وكان فحوى هذه المحاولة الثانية أن عناصرا من المنظمة الأم قامت بمراجعة أيديولوجية المنظمة وإستراتيجية عملها وبرامج التثقيف والتدريب بها، وخلصت إلى أن أحد أهم أسباب محاولة الانقلاب الماركسى كان ما أسمته هذه العناصر بـ "تشوش" أيديولوجية المنظمة فى المقام الأول ومنذ نشأتها وعدم وضوح الرؤية بين قادتها بشأن الخيار العقائدي والمرجعية المنهجية وما أسموه بالتخبط بين الإسلام والماركسية، ونفس الشيء بالنسبة لمنهج حرب العصابات، وبالتالى رفضوا أى من المكونات غير الإسلامية فى فكر المنظمة وكذلك المكونات اليسارية الإسلامية أو القائمة على تفسيرات غير تقليدية للأحكام الإسلامية، وقرروا بدورهم الخروج من المنظمة. وفي أدبيات منظمة مجاهدين خلق إيران اتهامات بأن حجة الإسلام والمسلمين على أكبر هاشمى رفسنجانى، والذى تقلد العديد من المناصب الرئيسية فى

نظام الجمهورية الإسلامية بعد انتصار الثورة فى فبراير ١٩٧٩ مثل رئاسة "مجلس الشورى" (البرلمان) ثم رئاسة الجمهورية لدورتين متتاليتين ثم رئاسة مجلس تشخيص مصلحة النظام الذى تم تأسيسه بموجب تعديلات دستورية تمت فى عام ١٩٨٩ ثم عاد مجدداً للمنافسة على منصب رئيس الجمهورية فى انتخابات عام ٢٠٠٥ ولكنه خرج من الجولة الثانية (جولة الإعادة) بهزيمة مروعة وغير متوقعة أمام عمدة طهران فى ذلك الوقت الرئيس محمود أحمدى نجاد، نقول اتهمت المنظمة رفسنجانى بالوقوف وراء هذه المحاولة الانقلابية اليمينية وتشير إليه باعتباره كان فى مرحلة سابقة أحد رجال الدين المقربين من المنظمة أو حتى من المنتمين إليها.

إلا أن المحصلة النهائية للمحاولتين الانقلابيتين كانت خروج مجموعتين من صفوف المنظمة ولكن بقاء المنظمة ذاتها على حالتها الأصلية ومحاولة قيادتها الجديدة ممثلة فى مسعود رجوى ليس فقط فى استعادة قوة المنظمة الأصلية بل أيضاً تعزيزها ومراجعة استراتيجية عملها للتأقلم مع وقائع

جديدة بدأت تصعد على مقدمة المشهد السياسى الإيرانى خلال عام ١٩٧٧، وأعنى بدايات الثورة الشعبية الإيرانية، وهو الأمر الذى ترتب عليه ليس إعادة النظر فى إستراتيجية حرب العصابات ولكن اعتبارها مكملة للنضال السياسى فى الشارع وبين الجماهير والنظر فى كيفية تحويل قواعد المنظمة وأنصارها من خارج العناصر المسلحة إلى إطار سياسى شعبى جماهيرى يجذب المزيد من الشعب الإيرانى لعضوية المنظمة ومناصرتها والإسهام بذلك فى الثورة لإسقاط النظام البهلوى، وكذلك البحث عن المنظمات والقوى المتشابهة الفكر مع المنظمة للتواصل معها وبناء أنماط تحالفات وائتلافات معها بغرض تعزيز ما هو مشترك مع هذه القوى، والاهتمام بشكل خاص بالترويج لنفسها بين صفوف القوى النقابية من عمالية وطلابية وفلاحية ومهنية وحرفية، سواء داخل إيران أو خارجها، بهدف توسيع شعبيتها فى صفوف هذه الفئات وكسب أرضية جديدة لديها. وكان التصور لدى مسعود رجوى هو أن الكوادر المسلحة للمنظمة يمكن أن تلعب دور الحماية للمتظاهرين من أبناء الشعب الإيرانى فى مواجهة

الأجهزة الأمنية والقمعية لنظام الشاه بما يعزز قدرة جماهير الشعب الإيرانى على الصمود والاستمرار فى التظاهر بل وتوسيع نطاقه وحجم غطائه الجماهيرى والجهوى.

وخلال الفترة ذاتها، خسرت منظمة "مجاهدين خلق إيران" أحد أبرز أساتذتها ومثلها العليا وآبائها الروحيين، وأعنى هنا الدكتور على شريعتى نظراً لرحيله المفاجئ عن عالمنا فى يونيو ١٩٧٧ كما ذكرنا من قبل، وهى الوفاة التى أكدت المنظمة أنها كانت مدبرة بواسطة السافاك الإيرانى نيابة عن النظام البهلوى وحرصت على التشهير بالنظام بسببها والمطالبة بمحاكمة المسئولين عنها، كما أنها واصلت من جانبها داخل وخارج إيران العمل على طباعة ونشر أعمال شريعتى وكتاباته، سواء باللغة الفارسية أو حتى باللغات الأجنبية الأخرى بعد ترجمتها إليها. واستمرت تظاهرات أنصار المنظمة خلال الثورة وبعد انتصارها ترفع صور شريعتى وشعاراته وأقواله وتطالب بالقصاص من قتلته. كما استمرت المنظمة خلال تلك الفترة فى التواصل مع آية الله سيد محمود طلقانى وأنصاره بهدف التنسيق للعمل

معاً فى مجال تنظيم المظاهرات والمسيرات الاحتجاجية وضمان تواصلها واستمرارها، خاصة فى ضوء حالة التشابه الفكرى بين الجانبين والمكانة التى منحتها المنظمة لطلقانى منذ نشأتها باعتباره "الأب الرحيم"، ومن خلال طلقانى تواصلت المنظمة فعلياً مع الخمينى فى منفاه، واعتبرت برنامج النقاط الثمانية الذى عرضنا له فى الفصل الرابع من هذا الكتاب بالتفصيل يحمل بعض التطمينات المرضية بالنسبة لهم فى ضوء تخوفاتهم السابقة تجاه الخمينى والتى تعود إلى لقاء بعض كوادر المنظمة معه فى النجف الأشرف فى العراق فى عام ١٩٧٠ كما ذكرنا بالفعل فى جزء سابق من هذا الفصل.

ولم ينكر أحد الدور الذى قامت به منظمة "مجاهدين خلق إيران" فى الثورة وفعالياتها بالرغم من أن البعض، خاصة ممن انتظموا لاحقاً فى صفوف الحزب الجمهورى الإسلامى، قد شكك فى حجم هذا الدور وأهميته وتأثيره فى إطلاق الثورة الإيرانية أو المشاركة فيها أو المساهمة فى انتصارها. وتركزت الانتقادات على أن المنظمة كانت دوماً ما تتبنى

إستراتيجية حرب العصابات فى حين أن هذه الإستراتيجية لم تكن هى التى أسقطت النظام الشاهنشاهى البهلوى، بل ما أسقطها هى إستراتيجية الثورة الشعبية التى أرجع هؤلاء المنتقدون الفضل فيها إلى آية الله الخمينى وخطبه التى كانت تهرب سراً من خارج البلاد إلى داخل إيران على شرائط كاسيت فى ذلك الوقت، وأيضاً لجهود رجال الدين الموالين لخط الخمينى ولمبدأ "ولاية الفقيه" الذى بلوره والذين امتلكوا شبكة واسعة من الاتصالات المنظمة مع التابعين والتلاميذ عبر المساجد والحوزات العلمية وغيرها من المؤسسات التابعة للمؤسسة الدينية الشيعية الرسمية فى إيران. كما انتقد هؤلاء ما أسموه بحالة التشوش الأيديولوجى للمنظمة بسبب ما اعتبروه خلط المنظمة بين الإسلام والماركسية.

ولكن الواقع أنه منذ وفاة الدكتور على شريعتى فى يونيو ١٩٧٧ بدأ أنصار المنظمة يخرجون فى مظاهرات احتجاجاً على دور النظام البهلوى بشكل مستمر ومتزايد ويحرضون المواطنين على المشاركة فى هذه الحركة الاحتجاجية الثورية الواسعة، ولكنهم لم يكتفوا بذلك بل قاموا بشكل مستمر،

خاصة فى الشهور الاخيرة للثورة وقبل انتصارها مباشرة، بتحريض سكان الأحياء فى المدن الإيرانية المختلفة بتشكيل "مجالس شعبية" لإدارة أمور كل حى وللسيطرة تدريجياً على شئون الحى، بما فى ذلك تأمينه، وبالتالى إنهاء تواجد الدولة ومؤسساتها فى هذا الحى، وذلك بهدف إخراج المدن الإيرانية من سلطة الدولة، أى تحرير المدن وأحيائها خطوة خطوة، وذلك على النمط الفرنسى وتحديداً اقتداء بـ "كميونة باريس" الشهيرة. ولم تكتف المنظمة بذلك، بل ركزت أيضاً على مناطق التركز العمالى، حيث سعت لتعبئة أنصارها لتثوير العمال وحضهم على الاستيلاء على أماكن الإنتاج وأيضاً عبر تشكيل "مجالس عمالية" لإدارة مواقع العمل وعدم تعطيل الإنتاج ولكن إعادة توجيهه وتحديد أولوياته بإشراف العمال ذاتهم. وقد نجحت جهود المنظمة تلك إلى حد كبير فى شل حركة مؤسسات النظام البهلوى، كما ساهمت فى تحجيم حجم الضرر الذى لحق بالاقتصاد الإيرانى من جراء الثورة المستمرة لأشهر طويلة. ولكن يذكر فى هذا السياق أن "مجاهدين خلق إيران" لم تكن المنظمة الوحيدة التى لعبت

دوراً هاماً وفعالاً فى الدفع نحو إنشاء "المجالس الشعبية" أو "المجالس العمالية"، ولكن مارس نفس الدور فى نفس المرحلة كل من منظمة "فدائيين خلق إيران" وحزب "تودة"، كما سارع باللحاق بهم فى مرحلة تالية أنصار خط آية الله الخمينى، وهم الذين نجحوا بشكل تدريجي عقب انتصار الثورة، وعبر إجراءات وسياسات اتبعتها حكومة محمد على رجائى وتشريعات سنها "مجلس الشورى" (البرلمان) وكلاهما كان واقعاً تحت سيطرة الحزب الجمهورى الإسلامى فى ذلك الوقت.

وخلال تلك الأحداث الهامة والتاريخية، كان مسعود رجوى يقود المنظمة ويوجه سياساتها من داخل سجون نظام الشاه، ولم يفرج عنه وعن آخرين سوى فى يناير ١٩٧٩ بواسطة حكومة شهبور بختيار التى جاء بها الشاه محمد رضا بهلوى فى أسابيعه الأخيرة فى إيران فى محاولة يائسة لإنقاذ نظامه، وبالتالى حاولت حكومة بختيار الإيحاء بفتح صفحة جديدة مع المعارضة السياسية عبر الإفراج عن الكثير من المسجونين السياسيين من مختلف الأطياف، خاصة من

القيادات والكوادر البارزة والمعروفة وذات الجماهيرية الواسعة. وقد مكن الإفراج عن رجوى من قيامه بشكل مباشر بالإشراف على نضال المنظمة فى سبيل إنهاء النظام البهلوى فى أيامه الأخيرة.

وقد رحب رجوى بخروج الشاه من إيران إلى غير رجعة وبعودة الخمينى إلى إيران، ثم ذهب والتقى به ضمن عدد من القيادات السياسية الإيرانية الأخرى، وذلك بعد أن قام آية الله طلقانى بزيارة رجوى وإقناعه بأهمية دعم الخمينى فى تلك المرحلة الحرجة بعد انتصار الثورة مباشرة لضمان وحدة القوى الثورية والإسلامية وعدم تعريض الثورة لمخاطر الانقسام بين الفئات المشاركة فيها. وفى الأيام التالية، أبدى رجوى تحفظاته إزاء ما اعتبره السياسات المتهادنة للحكومة الثورية المؤقته بزعامة المهندس محمد مهدى بازرجان، سواء فى الداخل تجاه البرجوازية الإيرانية أو فى الخارج إزاء الولايات المتحدة الأمريكية، وطالبت المنظمة باستكمال الثورة لإنهاء كل الروابط مع الولايات المتحدة والغرب، خاصة فى المجال العسكرى.

وفى واقع الأمر فإن المنظمة أصدرت ما أسمته بـ "برنامج الحد الأدنى من التوقعات"، حيث دعت إلى انسحاب إيران من الحلف المركزى والتخلص من كافة برامج التعاون العسكرى مع واشنطون، وكذلك دعم نضال الشعب الفلسطينى وقطع العلاقات مع إسرائيل، والانضمام إلى حركة عدم الانحياز، بالإضافة إلى المطالب الخاصة بمسائل العدالة الاجتماعية وإزالة الفوارق الطبقية، ودعت إلى ما أسمته بـ "الديمقراطية الثورية"، أى ديمقراطية تضم فقط القوى التى شاركت فى الثورة التى قضت على نظام الشاه البهلوى، مع استبعاد القوى السياسية الأخرى التى كانت تساند الشاه، وهو موقف تبناه أيضاً حزب "تودة" (أى "الجماهير" وهو الحزب الشيوعى الإيرانى). وقد عاب كثيرون على المنظمة وعلى رجوى شخصياً هذا الموقف باعتباره أسبغ الشرعية على نهج إقصائى لدى حكام إيران الجدد فى الشهور الأولى للثورة تجاه عدد من القوى الليبرالية والقومية، تحت ذريعة أن هذه القوى لم تشارك فى الثورة ضد الشاه، وبالتالى فإنها لا تستحق أن يتم السماح لها بالتواجد وممارسة العمل

السياسى فى إيران ما بعد الثورة. وذكر منتقدو هذا الموقف من جانب مجاهدين خلق أن الدائرة دارت فيما بعد على المنظمة ذاتها، وتحديداً بعد صدامها الدموى مع النظام فى يونيو ١٩٨١، وبدورها لم تجد المنظمة حينذاك سوى القليل من القوى السياسية التى تعاطفت معها، بل إن حزب "توده" ذاته ألقى باللائمة على المنظمة ذاتها حينذاك متهماً إياها بتمزيق الصف الوطنى فى ظل ظروف وحالة حرب كان الوطن الإيرانى بأسره فيها لمواجهة ومقاومة الغزو العراقى.

وكانت المنظمة بزعامة مسعود رجوى إحدى القوى السياسية الإيرانية التى تبنت خيار أن يتضمن الاستفتاء على اسم الدولة وطبيعتها، وهو الأول بعد انتصار الثورة فى فبراير، خياراً ثالثاً هو "الجمهورية الديمقراطية الإسلامية"، بالإضافة إلى خيار استمرار النظام الإمبراطورى وخيار "الجمهورية الإسلامية"، إلا أن الخمينى وكما ذكرنا آنفاً رفض ذلك وأصر على تخيير المواطنين الإيرانيين بين خيارين فقط: الإمبراطورية والجمهورية الإسلامية، وذلك بالطبع ضمن أن الغالبية الساحقة صوتت لصالح الجمهورية الإسلامية،

وهناك من امتنع عن المشاركة فى الاستفتاء كلية اعتراضا على قصر الاستفتاء على هذين الخيارين فقط، وكان أقل القليل هم من صوتوا لصالح استمرار الإمبراطورية.

وكانت الخطوة التالية هى إعداد الدستور الجديد للنظام الوليد. ومرة أخرى كان رجوى ومنظمته ضمن المنظمات والشخصيات التى طالبت بإجراء انتخابات لاختيار مجلس تمثيلى وتأسيسى موسع فى حدود ما بين ٢٠٠ و٣٠٠ عضو منتخب من الشعب لصياغة مشروع الدستور الجديد قبل طرحه للاستفتاء على الشعب الإيرانى، إلا أنه مرة أخرى أصر آية الله الخمينى وأتباعه على خيار مجلس خبراء محدود العدد فى حدود ٧٥ عضواً، وقام بتنفيذ ذلك فى نهاية المطاف. وقد أعلنت المنظمة دعم آية الله طلقانى فى هذه الانتخابات، كما رشحت زعيمها مسعود رجوى لعضوية مجلس الخبراء المذكور. وبالطبع، فاز طلقانى وحصل على أكبر الأصوات كما ذكرنا من قبل، إلا أن رجوى لم يفز بتلك الانتخابات. واتهم رجوى السلطات، خاصة رجال الدين المحيطين بالخمينى والمسيطرين على مختلف السلطات،

بتزوير تلك الانتخابات للحيلولة دون فوز رجوى فى هذه الانتخابات. وأبدت المنظمة العديد من التحفظات على مشروع الدستور الذى أعده مجلس الخبراء، ودعا أنصاره وجماهير الشعب الإيرانى إلى عدم تأييد هذا الدستور، وهو أمر كانت له تبعاته على مدى تقبل النظام الجديد للسماح بمشاركة المنظمة فى الانتخابات القادمة فى تلك المرحلة التأسيسية من بناء إيران الثورة ومؤسساتها.

وبدأت فى تلك المرحلة مواقف المنظمة تتضح فى تفهم مطالب الأقليات داخل إيران داعية إلى حصولهم على حكم ذاتى، خاصة الأكراد، مما أكسبها تحالفاً استمر لسنوات قادمة مع الحزب الديمقراطى الكردستانى الإيرانى، ولكن نفس الموقف أيضاً فتح الباب أمام اتهامات من الحزب الجمهورى الإسلامى بأن المنظمة تعمل لتفكيك وحدة الأمة ولا تعبأ بتفكيك وحدة إيران فى حد ذاتها. كما حاول رجوى ومنظمته فى نفس تلك المرحلة الدفاع عن استقلالية "المجالس الشعبية" و"المجالس العمالية" التى كانت قد تأسست منذ ما قبل انتصار الثورة وخلالها، وكان أنصارها يسيطرون على

بعضها، وذلك فى مواجهة موجات من المحاولات الفعلية والرسمية من جانب الحزب الجمهورى الإسلامي وميليشياته المختلفة مثل "حزب الله" واللجان الثورية للسيطرة على هذه المجالس، خاصة فيما بعد تمرير حكومة محمد على رجائى لترتيب يقر صيغة جديدة لتشكيل "المجالس العمالية" بحيث يكون ثلثها من العمال وثلثها من رجال الدين (وهم فى أغلبهم كانوا موالين لخط الخمينى وللحزب الجمهورى الإسلامي)، وثلثها من الحكومة (والتى كانت بدورها فى ذلك الوقت حكومة الحزب أيضاً).

ولاحقاً، عندما حدث اقتحام السفارة الأمريكية فى إيران فى نوفمبر ١٩٧٩، شارك فى ذلك بعض الطلاب من أنصار المنظمة، مع طلاب آخرين من توجهات سياسية مختلفة، أغلبهم كانوا من ذوى التوجهات الإسلامية، ولكنهم تضمنوا أيضاً طلاب من جماعات يسارية علمانية. وعبرت المنظمة عن دعمها للعملية ولاحتجاز الرهائن الأمريكيين، واعتبرت ان هذا يأتى فى سياق الرد على إهانات واشنطن المتتالية للشعب الإيراني وكوسيلة للضغط على الولايات المتحدة لردعها بحيث

توقف ما كانت المنظمة، وغيرها من القوى الثورية الإسلامية واليسارية فى تلك الفترة، تعتقد أنها محاولات أمريكية مستمرة للتدخل فى الشأن الإيرانى بما فى ذلك إمكانية القيام بعمل على غرار ما تم ضد الدكتور محمد مصدق وحكومة الجبهة الوطنية فى عام ١٩٥٣ من تدبير انقلاب عسكرى يعيد الشاه إلى حكم البلاد.

ولكن رجوى طالب أيضاً بتأميم كافة المصالح الاقتصادية الأمريكية، بل والغربية، المتواجدة فى إيران وملكية الدولة لها. ولاحقاً أعلنت المنظمة أن عناصرها المتواجدة ضمن الطلاب الذين استولوا على السفارة الأمريكية قد اختلفوا مع بقية الطلاب المتواجدين من التيارات الإسلامية الأصولية المؤيدة لخط الخمينى، وبالتالى خرجوا من السفارة. ولكن رجوى أبقى على خطه المؤيد بشكل عام لعملية احتجاز الرهائن الأمريكيين، حتى النهاية، بل وفى بعض المراحل دعت المنظمة إلى محاكمة المحتجزين الأمريكيين بل وإعدامهم باعتبارهم جواسيس على إيران، بل إنه عندما تم الإفراج عن هؤلاء الأسرى فى يناير ١٩٨١ فى

إطار صفقة بين الرئيس الأمريكي المنتخب الجديد رونالد ريجان وقيادات من نظام الخميني من كبار رجال الدين المحيطين به، انضم مسعود رجوى إلى رئيس الجمهورية حينذاك الدكتور أبو الحسن بني صدر في إدانة تواضع ما حصلت عليه إيران من جراء تلك الصفقة، وسعى للكشف عن أنه في وقت مبكر عن ذلك كان يمكن لإيران أن تحصل على شروط أفضل بكثير مقابل إنهاء أزمة الرهائن، واتهمت المنظمة خصومها من قيادات الحزب الجمهوري الإسلامي بالتوصل إلى صفقة مع اليمين الأمريكي لإسقاط الحزب الديمقراطي الأمريكي بقيادة جيمي كارتر بدون النظر لمصالح إيران الوطنية العليا.

وكانت المحطة التالية لمجاهدين خلق إيران هي انتخابات الرئاسة الإيرانية، حيث قامت المنظمة في البداية بترشيح زعيمها مسعود رجوى لرئاسة الجمهورية، ولكن مجلس الخبراء الخاص بمراجعة مدى انطباق شروط الترشح للرئاسة على من يتقدم بالترشيح، ومعظم أعضائها بالطبع من رجال الدين والقضاة ذوى التوجهات المحافظة من الموالين

تماماً لخط الخميني وللحزب الجمهوري الإسلامي في ذلك الوقت، قرر عدم أهلية رجوي لخوض الانتخابات الرئاسية، وتم تبرير ذلك بأن رجوي ومنظمة "مجاهدين خلق إيران" وقفا ضد الدستور الصادر عام ١٩٧٩، والذى على أساسه تقام الانتخابات الرئاسية. وقد ابتلع رجوى الضربة واستوعبها، وبعد استعراض برامج مختلف المرشحين الآخرين لتولى الرئاسة، خلص إلى دعم المنظمة للدكتور أبو الحسن بنى صدر باعتبار أن برنامجه كان الأقرب للبرنامج السياسى للمنظمة.

وشكل نجاح بنى صدر فى الانتخابات فى يناير ١٩٨٠ دفعة للمنظمة، فى وقت كانت تواجه فيه مضايقات متزايدة من ميليشيات حزب الله واللجان الثورية التابعة للحزب الجمهورى الإسلامى وعناصر البازار المؤيدة للحزب. ولكن فى الشهر نفسه، أى يناير ١٩٨٠، فوجئت المنظمة بجبهة جديدة يفتحها عليها الخمينى عندما أعلن قيام ثورته الثقافية داعياً بصفة خاصة إلى تطهير الجامعات من أصحاب "الأفكار المستوردة"، وهو الأمر الذى أعطى الضوء الأخضر

لهجمات شنتها عناصر حزب الله وأيضاً اللجان الثورية على الحرم الجامعى للجامعات المختلفة والتشهير بالعناصر التابعة لمنظمة "مجاهدين خلق إيران" وغيرها من القوى السياسية اليسارية والوطنية والليبرالية، بما فيها منظمة "فدائيين خلق إيران"، بل وبدأت حملة لطرد وتشريد أساتذة الجامعات غير المنضبطين عقائدياً، من أتباع مجاهدين خلق إيران وغيرها من الجماعات، وانطبق نفس الأمر على الطلاب الذين تم فصلهم من الدراسة بالجامعات بسبب الانتماء إلى هذه الجماعات، وحدثت اشتباكات، بل وصدامات، بين الطلاب الموالين لمجاهدين خلق والعناصر المؤيدة للحزب الجمهورى الإسلامى.

وفى نفس ذلك التوقيت تقريباً، بدأ الخمينى شخصياً يوجه هجومه ضد المنظمة وبدأ يصفهم بـ "المنافقين"، وذلك فى مسعى استهدف الانتقاص بشدة من مصداقيتهم فى أعين الشعب الإيرانى وفض الإيرانيين من حولهم. وقد أثر هذا الأمر بالسلب على المنظمة فى وقت كانت شعبية الخمينى فيه فى قمتها تقريباً. ونرى تأثير ذلك فى الانتخابات النيابية

لمجلس الشورى التى جرت على مرحلتين فى العام نفسه ١٩٨٠م وبالرغم من ترشيح المنظمة للعديد من قياداتها وكوادر لعضوية المجلس. ولكن أياً من مرشحى المنظمة لم يفز فى هذه الانتخابات، بالرغم من أن بعضهم حظى على أعداد كبيرة من الأصوات، بمن فيهم رجوى نفسه. ولكن خصوم المنظمة وزعيمها هاجموهم وأشاروا إلى أن الانتخابات أظهرت أن شعبية المنظمة تكمن فى الأحياء الثرية من طهران وغيرها من المدن الإيرانية، بالرغم مما تدعيه المنظمة من أنها تعبر عن الفئات الكادحة فى المجتمع. ومرة أخرى فى تلك الانتخابات، تم حرمان عدد من المرشحين من المنظمة من المشاركة فى الانتخابات على خلفية مواقفهم التى تعرضت للاتهام بأنهم مناهضون لنظام الجمهورية الإسلامية وبسبب أنشطتهم المعادية للدستور. وبالرغم من أن المنظمة قدرت أنها حصلت على ملايين الأصوات فى هذه الانتخابات، فإنها اتهمت مرة أخرى السلطات الإيرانية بالتدخل فى تلك الانتخابات بغرض تزويرها وحرمان مرشحى المنظمة من فرصة الدخول إلى البرلمان.

وأدى ذلك إلى تصاعد فى حالة الاحتقان والتوتر بين منظمة مجاهدين خلق وبين الخمينى وأركان نظامه، خاصة مع تصاعد هجوم الخمينى على المنظمة وتكثيف اتهاماته لها ما بين بأنهم "منافقون" وما بين أنهم عملاء للخارج وكذلك أنهم يخلطون ما بين الإسلام والماركسية، واتهمهم أيضاً بالتعرض للإصابة بوباء التغريب ("غربزاديجى"). وعانت كوادر المنظمة بشكل متزايد من التضييق من اللجان الثورية والأجهزة الأمنية الأخرى، وبدأت بشكل متزايد تخسر قواعدها فى الجامعات الإيرانية تحت وطأة الهجمات الخاصة بتطبيق الثورة الثقافية للخمينى من قبل ناشطى الحزب الجمهورى الإسلامى وأتباعه من عناصر البازار وغيرهم. وتزامن ذلك أيضاً مع فقدان المنظمة لسيطرتها أو هيمنتها أو على الأقل مشاركتها فى "المجالس الشعبية" فى الأحياء المختلفة للمدن و"المجالس العمالية" لمواقع العمل والإنتاج المتنوعة، وذلك تحت وطأة هجمات مماثلة وتشريعات وسياسات مقننة وإجراءات مبرمجة من جانب الحزب الجمهورى الإسلامى والمؤسسات والأجهزة التى يسيطر عليها مثل الحكومة ومجلس الشورى

والمؤسسة الدينية الرسمية لإنهاء استقلالية هذه المجالس تماماً وإخضاعها للحزب ومؤسساته وأجهزته المختلفة.

ولم تكن هذه هي المعارك الوحيدة لمجاهدين خلق إيران، بل أخذت المنظمة المبادرة في الهجوم على حكومة محمد على رجائي، خاصة أنها استشعرت الخطر من هذه الحكومة في ضوء انتماء رئيسها ومعظم وزرائها إلى التيار "المكتبي" ذي التوجه اليساري داخل الحزب الجمهوري الإسلامي بالإضافة إلى وجود حلفاء في الحكومة مثل منظمة "مجاهدي الثورة الإسلامية" بقيادة "بهزاد نبوي" ذات التوجه اليساري الإسلامي أيضاً ولكنها كانت تقبل بمبدأ ولاية الفقيه. كما زاد استشعار الخطر من جانب مجاهدين خلق إزاء حكومة رجائي في ضوء مبادرة الأخيرة بتقديم مشاريع قوانين لمجلس الشورى بشأن الإصلاح الزراعي وتأميم التجارة الخارجية، بالرغم من أن مجلس الأوصياء على الدستور، المكون أساساً من عدد من كبار رجال الدين من ذوي الاتجاهات المحافظة، عاد ورفض تمرير هذين القانونين بسبب ما رأى أعضاء المجلس أنه مناقضة هذه القوانين لأحكام

الشريعة الإسلامية التى تحمى وتصون الملكية الشخصية والخاصة وتحرم المساس بها أو التعرض لها.

وجاءت الحرب العراقية الإيرانية لتشكل منعطفاً جديداً فى علاقة النظام الإيرانى الجديد مع منظمة مجاهدين خلق إيران. ففى بداية دخول القوات العراقية الأراضى الإيرانية، دعت المنظمة النظام إلى تعليق الملاحقات الداخلية للمعارضين السياسيين وبدء صفحة جديدة من العلاقات مع القوى الأخرى التى شاركت فى الثورة بهدف توحيد الجبهة الداخلية على أسس إجماع وطنى لتعبئة جهود جميع القوى السياسية والتركيز على مواجهة "العدوان العراقى" حتى يتم تحرير الأراضى الإيرانية التى وقعت تحت احتلال القوات العراقية. وعرضت المنظمة فى هذا السياق توجيه أعضائها وكوادرها، خاصة ممن تلقوا تدريبات عسكرية فى السابق، نحو جبهة القتال، بل وأعلنت المنظمة أنها أصدرت مثل تلك التعليمات بالفعل لكوادرها كبادرة حسن نية. ولكن الحكومة الإيرانية رفضت ضمنياً هذه الدهوة عندما أعلنت أن سبب الخسائر التى تتكبدها القوات الإيرانية على جبهات القتال غياب أو

ضعف الدافع والحافز العقائدى لدى هذه القوات، وبالتالى حذرت من قبول متطوعين ينتمون إلى أيديولوجيات "مشوشة" أو تخلط بين الإسلام وغيره أو تنتمى إلى أيديويولوجيات "غربية"، وهو ما عنى ضمنياً رفض أى متطوعين من منظمة "مجاهدين خلق"، أو غيرها من القوى السياسية الثورية الإيرانية غير المنتمية إلى "خط الإمام"، فى إشارة إلى أنصار مبدأ ولاية الفقيه حسب تعريف الخمينى له.

وسرعان ما نشأت أزمة جديدة للمنظمة، ليس فقط فى مواجهة النظام الإيرانى، ولكن أيضاً فى مواجهة الشعب الإيرانى وأنصارها أنفسهم، وذلك عندما كشفت السلطات الإيرانية عن القبض على أحد عناصر المنظمة متهماً بالتخابر مع السفارة السوفيتية فى طهران، عبر تسليم وثائق لأحد دبلوماسيى تلك السفارة. وكانت هذه القضية مؤثرة بالنسبة لمجاهدين خلق من أكثر من جانب. فأولاً، منحت مصداقية وزخماً لاتهامات الخمينى نفسه والحزب الجمهورى الإسلامى وحكومته وآلته الإعلامية بأن المنظمة ليست إسلامية خالصة بل تخلط بين الإسلام والماركسية وأنها منظمة "المنافقين" كما

كانوا يسمونها. وثانياً فإنه بينما كانت السلطة الإيرانية ترفع شعار "لا شرقية ولا غربية" وتهاجم الاستكبار العالمى بجناحيه "الأمريكى" و"السوفيتى"، وكانت المنظمة ترفع شعار "عدم الانحياز"، فإن هذه الحادثة نالت بقوة من مصداقية شعارات مجاهدين خلق. وبالطبع، فقد سعت المنظمة لنفى وصمها بالعمالة ومحاولة تحجيم واحتواء الآثار السلبية لهذه الحادثة على المنظمة وسمعتها وشعبيتها من خلال التأكيد على الطابع الفردى للحادثة من جهة واتهام أجهزة الأمن الإيرانية باصطناع الكثير من الأمور وإلصاقها بهذه القضية من جهة أخرى.

ودخل التصعيد المتبادل بين النظام الإيرانى ومنظمة "مجاهدين خلق إيران" مرحلة جديدة عبر قناة أخرى وهى التصعيد بين رئيس الجمهورية الدكتور أبو الحسن بنى صدر من جهة والحزب الجمهورى الإسلامى والبرلمان الذى كان الحزب يحتل الأغلبية فيه والحكومة التى تمثل الحزب من جهة أخرى. فقد قرر مسعود رجوى بحلول مارس ١٩٨١، بعد مشاورات سرية مع بنى صدر، أن تلقى المنظمة بثقلها وراء

بني صدر وتستمر فى ذلك حتى النهاية. فقد بدأت المنظمة فى إخراج جماهيرها إلى الشارع الإيرانى بشكل يومى ومكثف لإظهار الدعم لبنى صدر فى صراعه مع خصومه، وتزامن ذلك مع ترديد تظاهرات أنصار المنظمة لشعارات قوية معادية للحزب الجمهورى الإسلامى ثم لآية الله الخمينى شخصياً. وعقب عزل البرلمان لبنى صدر من منصب الرئيس وإقرار آية الله الخمينى لهذا القرار، قرر رجوى تصعيد المواجهة مع النظام عبر تظاهرات الشارع، فى وقت كان النظام والحزب الجمهورى الإسلامى قد قررا مضاعفة التصعيد أيضاً من جانبهم ومن خلال أدواتهم ممثلة فى مختلف الميليشيات مثل "حزب الله" و"الباسيج مستضعفين"، وانتهى التصعيد المتبادل بمواجهات يونيو ١٩٨١ والتى أدت بحسب مصادر محايدة إلى عشرات القتلى من أنصار المنظمة واعتقال ثلاثة آلاف، بينما قالت مصادر المنظمة، ورجوى شخصياً، أن المئات من أنصارهم "استشهدوا" فى هذه المواجهات بينما اعتقل أكثر من عشرة آلاف من كوادرهم. ولكن المحصلة النهائية كانت إعلان النظام الإيرانى حظر منظمة "مجاهدين خلق إيران"،

ومن ثم إعلان المنظمة تحولها إلى العمل السرى تحت الأرض داخل إيران وأيضاً إلى المنفى فى الخارج، خاصة هروب قيادتها ممثلة فى رجوى شخصياً إلى فرنسا بصحبة بنى صدر، كما ذكرنا فى الفصل السابق من هذا الكتاب.

ومنذ ذلك التاريخ، بدأت مرحلة جديدة من تاريخ المنظمة والتاريخ السياسى لمسعود رجوى شخصياً شملت عدة تطورات نذكر بعضها هنا، كانت بدايتها تشكيل المجلس الوطنى للمقاومة مع قوى سياسية أخرى، خاصة الحزب الديمقراطى الكردستانى والجبهة الوطنية الديمقراطية بزعامة "هدايت متين دفترى" حفيد الدكتور محمد مصدق وبنى صدر نفسه ومنظمة "فدائيين خلق إيران" (الأقلية) الماركسية اللينينية المنشقة عن منظمة "فدائيين خلق إيران" الأصلية، فى باريس، بهدف إقامة الجمهورية الإيرانية الإسلامية الديمقراطية، ولكن بمرور الوقت خرجت كافة القوى الأخرى تقريباً من المجلس بسبب خلافات مع "مجاهدين خلق"، وانتهى الأمر بالمجلس كمجرد واجهة سياسية جبهوية تحتوى بداخلها أساساً "مجاهدى خلق" وتنظيمات فئوية أخرى مرتبطة بها.

وفيما يتصل بالتطور الثانى، فهو أن خروج قيادات منظمة "مجاهدين خلق" من إيران ارتبط بانتقالها للعمل السرى داخل إيران، وعودتها إلى استراتيجية حرب العصابات التى كانت تتبعها وتجيدها قبل انتصار الثورة فى فبراير ١٩٧٩، ولكن هذه المرة لممارستها ضد نظام الخمينى وليس نظام الشاه. وكانت النتائج الأولى لاتباع هذه الاستراتيجية "مبهرة" من جهة "مجاهدى خلق"، ولكنها "مروعة" من جهة النظام الإيرانى. ومن ضمن هذه العمليات الكثيرة والمتنوعة، خاصة فى الشهور الأولى عقب تحول المنظمة إلى المنفى والعمل السرى، فقد أدى انفجاران ضخمان نتيجة عمليتين نوعيتين لعناصر من المنظمة فى يونيو وأغسطس ١٩٨١ إلى مصرع كل من سكرتير عام الحزب الجمهورى الإسلامى حسن بهشتى ورئيس الجمهورية الثانى للجمهورية الإسلامية محمد على رجائى ورئيس وزرائه محمد جواد باهونار، بل أصيب فى أحد هذه الانفجارات آية الله سيد على خامنئى، الرئيس الثالث للجمهورية الإسلامية وخليفة الخمينى فى موقع المرشد حتى لحظتنا الراهنة.

وإن كانت هذه العمليات اتسمت بالفاعلية فى شهورها الأولى، فقد تراجعت نتائجها بمرور الوقت بسبب حملة "التطهير" الواسعة التى شنتها السلطات الإيرانية وشملت قيادات وكوادر وأنصار المنظمة الباقين داخل إيران، سواء معلنين أو متخفين، ولم تكن هذه المهمة يسيرة على الإطلاق، فقد ذكرت مصادر صحفية وقتها أن تداخل عناصر "مجاهدين خلق" مع الحزب الجمهورى الإسلامى كانت متشابكة إلى درجة أن أحد هذه المصادر ذكر أن داخل كل بيت لكل قيادى فى الحزب الجمهورى الإسلامى كان يوجد عضو أو أكثر من أعضاء منظمة "مجاهدين خلق إيران" ضمن أهل بيت هذا القيادى بالحزب الجمهورى الإسلامى. إلا أنه بمرور الوقت بدت حملة التطهير هذه ناجحة ومعها استئصال كوادر وأعضاء المنظمة بداخل إيران، وذلك مصحوباً بحملة قمع غير مسبوقة لكافة المتعاطفين مع المنظمة داخل إيران.

ولكن على الجانب الآخر، كان العامل الذى ساعد على التقليل من أهمية استراتيجية حرب العصابات من جانب "مجاهدين خلق إيران" واحتوائها وتحجيمها هو أن

عمليات المنظمة تلك ساعدت بمروز الوقت فى التقليل من مصداقية المنظمة أمام الشعب الإيرانى، وبالمقابل منح المصداقية لاتهامات النظام لها بأنها منظمة إرهابية، وهو الأمر الذى كان له أثر سلبى بعيد المدى على سمعتها المنظمة وزعيمها داخل إيران وخارجها. واستمرت عمليات المنظمة بعد ذلك داخل إيران على فترات متباعدة، وتم اتهام المنظمة باستهداف مؤسسات منشآت نووية وعلماء نوويين إيرانيين وتسريب معلومات حول البرنامج النووى الإيرانى للدول المعادية لإيران، خاصة إسرائيل والولايات المتحدة، مما سمح للنظام الإيرانى باتهام المنظمة بالعمالة لأعداء إيران. كما نسبت للمنظمة عمليات ضد النظام الإيرانى ورموزه ومنشآته خارج إيران، وإن كانت المنظمة قد سعت فى الحالتين، خاصة فى السنوات الأخيرة، إلى نفى مسئوليتها عن تلك الأعمال فى محاولة لنفى تهمة الإرهاب عن نفسها والسعى لإزالة اسمها من قوائم المنظمات الإرهابية فى الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية وإعادة كسب أرضية على الصعيد الدولى، وهو أمر نجحت المنظمة فى تحقيقه مع أعضاء الكونجرس

الأمريكي وأعضاء البرلمان الأوروبي وعدد من البرلمانات الوطنية في بعض الدول الاوروبية مثل المملكة المتحدة.

أما التطور الثالث فقد تمثل في نقلة نوعية مزجت بين الجانب الشخصي لرجوى وبين التأثير في أيديولوجية ومستقبل المنظمة، وهو ما بدا غريباً وغامضاً في بدايته والتي تمثلت في قيام أحد كبار معاوني رجوى بطلاق زوجته، بعدما أشيع عن إعجاب مسعود رجوى بها وطلبه من معاونه القيام بطلاقها، أو حتى الضغط عليه لهذا الغرض، بل ذهب البعض إلى القول بأن رجوى قام بتطليقها منه، ثم تم الإعلان عن زواج رجوى منها واكتسبت اسم "مريم رجوى". وبدا الأمر في شكل فضيحة تضر بسمعة المنظمة وزعيمها وموقفها من قضايا المرأة، وهي التي كانت في الماضي تفخر بمواقفها التقدمية تجاه المرأة ومطالبها مقارنة ببقية القوى والتيارات الإسلامية في إيران في ذلك الوقت.

ولكن سرعان ما حاول رجوى إعادة توجيه الأمر في اتجاه معاكس، فأعلن أن القيادة للمنظمة أصبحت ثنائية ومشتركة بينه وبين زوجته الجديدة مريم (علماً بأن زوجته

الأولى كانت قد استشهدت فى عملية للمنظمة ضد النظام البهلوى، حيث كانت عضواً بالنظمة أيضاً، وذلك قبل انتصار ثورة ١٩٧٩)، واستشهد بأن المنظمة كانت لها مواقفها المتميزة إزاء المرأة منذ نشأتها، حيث كانوا يشيرون إلى "الحجاب" باعتباره حجاب يحقق الكرامة الإنسانية للمرأة وليس علامة على خضوع المرأة، ولهذا السبب، اختلف شكل "الحجاب" الخاص بعضوات المنظمة مقارنة بـ "الشادور" التقليدى للنساء المتدينات التقليديات فى إيران. وفى مرحلة لاحقة، أعلن رجوى ترك زعامة المجلس الوطنى للمقاومة لزوجته "مريم"، وبقاءه هو زعيماً لمنظمة "مجاهدين خلق إيران"، بل وتم انتخابها، بواسطة أعضاء المنظمة، لرئاسة "الجمهورية الإسلامية الإيرانية الديمقراطية".

كذلك بمرور الوقت، صارت نسبة النساء فى المناصب القيادية فى كافة هياكل المنظمة تتزايد بحيث فاقت الـ ٥٠٪. كذلك بدأ إدخال عضوات المنظمة لاحقاً فى جيش التحرير الوطنى الإيرانى التابع للمجلس الوطنى للمقاومة والذى كان هدفه المفترض لدى نشأته هو "تحرير" إيران من نظام

الخمينى وإقامة الجمهورية الإيرانية الديمقراطية الإسلامية فى الداخل الإيرانى.

أما التطور الرابع الذى لحق بمنظمة "مجاهدين خلق إيران" منذ خروجها إلى المنفى فكان انتقال غالبية قيادات وكوادر المنظمة، بالإضافة إلى عناصرها المدربة عسكرياً من فرنسا إلى العراق فى عام ١٩٨٦، وذلك بعد حوالى ثلاث سنوات من اتفاقية السلام التى وقعها المجلس الإيرانى للمقاومة مع النظام العراقى لصدام حسين، وبعد شعور رجوى أن بوادر صفقة لاحت فى الأفق بين النظام الإيرانى والحكومة الفرنسية قد يكون التضييق على مجاهدين خلق أحد أوراقها من جانب فرنسا مقابل أوراق تقدمها إيران. وقد استمر بقاء مريم رجوى والآلة الإعلامية للمنظمة فى فرنسا بعد ذلك، بالرغم من تعرضهم لأكثر من حملة تضييق بل واعتقالات من جانب السلطات الفرنسية على مدى السنوات التالية.

وكان للانتقال إلى العراق إيجابياته وسلبياته بالنسبة للمنظمة. فعلى جانب السلبيات، لا شك أن انتقال قيادات

وكوادر المنظمة إلى العراق وتحت حماية النظام العراقى الذى كان فى حالة حرب فى ذلك الوقت مع إيران، وأخذاً فى الاعتبار أيضاً المرارات التاريخية المتراكمة بين إيران والعراق، كان له أثر شديد السلبية على شعبية المنظمة بين صفوف الشعب الإيرانى على المديين القصير والبعيد، وهو ضرر لم تفلح جهود المنظمة فى إصلاحه عقب ذلك، بالرغم من أن رجوى أعلن وقتها أن هذا الانتقال لم يتم سوى بعد انسحاب القوات العراقية من الأراضى الإيرانية بحلول هذا الوقت وإعلان العراق استعداده وقف إطلاق النار وإنهاء الحرب مع إيران، بينما استمر النظام الإيرانى هو الذى يرفض إنهاء الحرب حتى اضطر لذلك عام ١٩٨٨.

وعلى الجانب السلبى أيضاً، فقد أدى هذا التوجه للعراق إلى ربط مصير المنظمة وقيادتها بمصير النظام العراقى. فعلى سبيل المثال، فى خلال حملة النظام العراقى ضد أكراد العراق، تعرضت منظمة "مجاهدين خلق" بأنها شاركت عبر عناصرها المسلحة من معسكر "أشرف" التابع لها داخل الأراضى العراقية (وهو المسمى على اسم زوجة مسعود

رجوى الأولى) فى الحملة ضد الأكراد، بالرغم من سابق انحياز المنظمة إلى مطالبة أكراد إيران بالحكم الذاتى فى إيران، خلال فترة تحالف المنظمة مع الحزب الديمقراطى الكردستانى الإيرانى. وبناء على ذلك، كان من الطبيعى أن تعانى المنظمة أشد المعاناة بعد الغزو الأمريكى للعراق وإسقاط نظام الرئيس الراحل صدام حسين فى عام ٢٠٠٣، بالرغم من سعيها لنفى تهمة العمل لحساب نظام صدام حسين وتنفيذ توجيهاته.

ولكن الملفت أن القوات الأمريكية قامت بتجميع عناصر المنظمة فى أحد المعسكرات وحظرت عليهم القيام بأى عمل عسكرى ولكنها رفضت توجهات داخل الحكومة العراقية لتسليم عناصر المنظمة للسلطات الإيرانية فى إطار التقارب بين حكام العراق الجدد، خاصة الأحزاب الشيعية، وبين إيران، ربما من منطلق عدم رغبة واشنطون فى إعطاء أى ورقة لإيران أو للاحتفاظ بعناصر "مجاهدين خلق" لاستخدامهم كورقة فى مرحلة مقبلة، وذلك بالرغم من أن الإدارة الأمريكية كانت قد أعلنت قبل ذلك بسنوات إدراج

منظمة "مجاهدين خلق إيران" ضمن قائمة المنظمات الإرهابية، رغم ضغوط الكثيرين من أعضاء الكونجرس الأمريكى لرفع اسم المنظمة من هذه القائمة. واستمرت تلك الحماية الأمريكية الفعلية حتى عام ٢٠٠٩ عندما أعلنت الولايات المتحدة تسليم مسئولية معسكر "أشرف" التابع لمنظمة "مجاهدين خلق إيران" للقوات العراقية، ومنذ ذلك التاريخ شكت المنظمة من عدة حملات علي معسكرها بواسطة القوات العراقية وطالبت بحماية دولية لعناصرها فى المعسكر وداخل العراق والتى تقدر بالآلاف.

وعلى الجانب الإيجابى، وفر الانتقال إلى العراق للمنظمة فرصة التواجد على الحدود مباشرة مع إيران، فى وقت تراجعت فيه قدرة عناصر المنظمة داخل إيران على توجيه ضربات مؤثرة ضد النظام الإيرانى ومصالحه. وبالتالى، وفر هذا التواجد فى العراق الفرصة لإنشاء وتنظيم صفوف "جيش التحرير الوطنى الإيرانى" وأتاح فرصة تدريبه فى المواقع التى خصصها النظام العراقى لإقامة المنظمة وأعضائها، والتى تضمنت سجوناً قيل أن المنظمة احتجزت

بها أعضاءها الذين رغبوا فى الانشقاق عنها وهو أمر أثار حفيظة بعض منظمات حقوق الإنسان الدولية عليها، بالرغم من إصرار رجوى على نفى قيام المنظمة به. ولكن الثابت أن العراق وفر أيضاً التسليح لجيش التحرير الوطنى الإيرانى التابع للمنظمة، بما فى ذلك الأسلحة الثقيلة.

وعقب وقف إطلاق النار بين العراق وإيران فى ١٩٨٨ وفرت القوات العراقية التغطية المدفعية لوحدات من جيش التحرير الوطنى الإيرانى للدخول للأراضى الإيرانية والسيطرة على بعض المناطق عبر الحدود لبعض الوقت فى استعراض للقوة. وبعد ذلك التاريخ، نجحت المنظمة أيضاً فى تسريب عناصر منها عبر الحدود العراقية الإيرانية للقيام بعمليات نوعية ضد القوات الإيرانية ومصالح حيوية إيرانية داخل الأراضى الإيرانية. ولكن هذه الميزة بالطبع انتهت بسقوط نظام الرئيس السابق صدام حسين فى عام ٢٠٠٣ .

أما التطور الخامس الذى لحق بمنظمة "مجاهدين خلق إيران" بعد خروجها من إيران للمنفى وتحولها للعمل السرى فى الداخل عام ١٩٨١، وهو التطور الأخير الذى سنعرض له

فى هذا الفصل وهذا الكتاب، فهو الخاص بالتحولات الأيديولوجية التى مرت بها. وقد سبق الإشارة إلى ما أدخلته المنظمة من تطور فى موقفها إزاء قضايا المرأة بعد زواج زعيم المنظمة مسعود رجوى بزوجته مريم. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أدخلت المنظمة العديد من المراجعات الفكرية على مواقفها إزاء الموضوعات المختلفة.

وهذه التحولات لم تأت بشكل مفاجئ أو بعد الخروج من إيران مباشرة، فأول برنامج أعلنته المنظمة عام ١٩٨٢ من باريس تشابه إلى درجة كبيرة، دون أن يتماثل مع، برنامجها خلال وجودها فى إيران وعقب انتصار الثورة فى فبراير ١٩٧٩، خاصة فى الجانب الاقتصادى والاجتماعى، حيث استمرت تدعو إلى تأميم الأنشطة الاقتصادية الكبرى والتجارة الخارجية، ولكنها بالمقابل أكدت دعمها للملكية الخاصة الصغيرة المنتجة وغير المستغلة. وعلى الصعيد السياسى أكدت دعمها لإقامة نظام ديمقراطى تعددى بعد إسقاط نظام الشاه، ولكنها اشترطت ألا تكون القوى التى تتمتع بحق المشاركة فى هذا النظام الجديد كانت جزءاً من

نظام الشاه أو من نظام الخمينى، وهو ما لم يكن بعيداً عن دعوتها السابقة إلى "ديمقراطية ثورية"، إلا أن الجديد هو الدعوة ليس فقط لاستبعاد أنصار الشاه من النظام السياسى القادم فى إيران، بل أيضاً الدعوة لاستبعاد أنصار الخمينى من هذا النظام.

ولكن التحولات تعاقبت، ومنها الحديث عن أن المنظمة تدعو إلى تبنى مفهوم معاصر وتحديثى وديمقراطى للفكر الإسلامى بدلاً من دعوتها فى السابق إلى أنها تحمل راية الفكر الإسلامى التقدمى أو تمثل خيار اليسار الإسلامى. ونستطيع ان نرجع هذه المراجعات والتحولات الفكرية لدى المنظمة إلى عدد من العوامل، منها قاعدة التأييد الخارجية للمنظمة التى تحولت بمرور الوقت إلى الغرب سعياً للدعم، خاصة فى ظل انهيار الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية فى شرق ووسط أوروبا منذ منتصف عقد الثمانينيات وحتى مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين. كما أن المنظمة أدركت أن الأقرب للحصول على الدعم الخارجى هو تبنى دعوة الديمقراطية السياسية التعددية وحقوق الإنسان مقابل

الهجوم على انتهاكات النظام الإيرانى لتلك الحقوق، وما تطلبه ذلك التحول أيضاً من حديث عن ضمانات للاستثمارات الاجنبية بدلاً من الحديث عن التأميم. وعلى صعيد تحالفات المنظمة مع قوى المعارضة الإيرانية فقد تغيرت تلك الدائرة أيضاً تدريجياً لتبتعد عن غالبية القوى اليسارية، سواء فى الداخل أو الخارج. وأخيراً على صعيد الداخل الإيرانى، فإن العديد من الدراسات أوضحت أن التأييد للمنظمة تحرك نحو فئات اجتماعية من الفئات العليا من الطبقة الوسطى فى المدن ومن المتلقين تعليماً حديثاً أو المتأثرين بالثقافة الغربية، وليس الفئات الدنيا والوسطى من الطبقة الوسطى كما كان الحال في السابق. وكل ذلك يبرر بدرجة كبيرة تحولات الفكر والسياسة التى مرت بها منظمة "مجاهدين خلق إيران" وزعيمها مسعود رجوى.

الخاتمة

كانت الثورة الإيرانية لعام ١٩٧٩ وستظل علامة فارقة، ليس فقط فى تاريخ إيران، أو حتى العالم الإسلامى، بل فى تاريخ العالم بأسره، خاصة فى تاريخها المعاصر وقرنها العشرين بعد الميلاد، وستظل نتائجها وانعكاساتها وتأثيراتها معنا لعقود قادمة على أقل تقدير، إن لم يكن لقرون. وقد حاولنا فى الفصول الخمسة السابقة من هذا الكتاب استعراض بعض أوجه هذه الثورة، خاصة فى مراحل انطلاقها ومسيرة نضالها وخطوات انتصارها ومعالم بناء الدولة الجديدة والنظام الوليد، ولكن ربما من منظور مختلف عن المعتاد، أى عبر عرض وتحليل وتقييم أدوار وأفكار ومسيرة شخصيات ساهمت فى مرحلة أو أخرى أو أكثر من مرحلة من مراحل الثورة المشار إليها، ومن خلال هذه الشخصيات الاقتراب من أحداث الثورة ذاتها وفاعلياتها وبواعثها ودوافعها وإفرازاتها عبر منهج متميز، وبما يلقى الضوء ليس فقط على

الشخصيات الخمسة المذكورة فى هذا الكتاب، والتى لم تنل، من وجهة نظرنا المتواضعة، حقها من التناول والمعالجة، بل على تفاعلها الذاتى والموضوعى مع مسار الأحداث والبيئات المحيطة بهم بثوابتها ومتغيراتها، وأيضاً تفاعل هذه الشخصيات مع شخصيات أخرى لعبت أدوارها، إن سلباً أو إيجاباً، وبدون أحكام مسبقة، فى مسيرة الثورة الإيرانية، والبعض من هذه الشخصيات الأخرى حظى بالاهتمام على مدار الأيام، والبعض الآخر أيضاً لم ينل حظه من الاهتمام والتناول والتغطية والمعالجة، ونأمل أن تتاح لنا فرصة تناولها فى مرة أو مرات قادمة إن شاء الله.

وبالرغم من إقرارنا بخصوصية كل ثورة وضرورة التحفظ عند إطلاق أى تعميمات أو إسقاط أوضاع حالة على حالة أخرى، فإنه لا جدال فى أن هناك الكثير من الأمور المتماثلة أو المتشابهة والحد الأدنى المشترك بين الثورات بشكل عام، وتؤكدها حالة الثورة الإيرانية كما تناولناها فى هذا الكتاب عبر العرض الذى قمنا به لخمس شخصيات لعبت أدواراً بارزة فى خضم أحداث وفعاليات الثورة الإيرانية التى

حققت انتصارها فى العاشر من فبراير ١٩٧٩ . ونزعم هنا أن هناك العديد من الخبرات المستقاة والدروس المستفادة مما قدمناه فى هذا الكتاب من منطلق الدراسة المقارنة للثورات، من حيث المقاربات أو المفارقات على حد سواء. وتزداد أهمية هذه الخبرات والدروس المستفادة فى ضوء مرور العديد من الدول العربية، منذ اندلاع ثورة تونس في ديسمبر ٢٠١٠ وثورة ٢٥ يناير التى تلتها فى مصر فى مطلع عام ٢٠١١، بمرحلة الربيع العربى التى تضمنت ثورات وانتفاضات وحركة احتجاجات شعبية واسعة وحركات إصلاح ومراجعة وتحديث وتغيير فى النظم السياسية وطبيعتها وتركيبتها بل وفلسفة وجودها وتوجهاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى بعض هذه البلدان العربية.

والأمر الأول يتصل بما كشفته الدراسة التى تضمنها هذا الكتاب عن الشخصيات الخمسة المذكورة من أنه لا يوجد تيار واحد يحتكر صنع أو تخطيط الثورة أو قيادتها وتسيير مسارها واستمرارها حتى تحقق التغيير المطلوب شعبياً فى النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى الموجود

عبر الإطاحة بالنظام القديم، وحده بمعزل عن التيارات الأخرى صاحبة المصلحة المشتركة فى تدبير الثورة واندلاعها واستمرارها وانتصارها. فأمر إطلاق الثورات، خاصة الكبرى منها ومن ضمنها بالتأكيد الثورة الإيرانية التى انتصرت فى عام ١٩٧٩، لا يقوى تيار بمفرده على القيام به لأنه أكبر من قدرات وإمكانيات أى تيار مهما تعاظمت قوته أو شعبيته أو تجذرت أيديولوجيته وانتشرت، وذلك نظراً لأن الثورات تحتاج بطبيعتها وضرورتها إلى ائتلاف شعبى واسع وعريض حتى تستحق تسمية ثورة ولا تشكل مجرد انتفاضة منعزلة أو حدث فردى أو وضع انقلابى أو حالة منفصلة تحدث لمرة واحدة فقط أو تحدها قيود الزمان (أى لفترة قصيرة) أو المكان (أى تندلع فى جزء أو أجزاء محدودة من أراضى إقليم الدولة). وما تؤكده الدراسات الخاصة بالحالة الإيرانية فى هذا المجال يتوافق أيضاً، ومن منظور مقارن، مع ما أظهرته دراسات أخرى مماثلة أو متشابهة مع هذه الدراسات مما تناول ثورات أخرى فى بلدان وأقاليم أخرى من العالم، خاصة ما يمكن تسميته بالثورات الكبرى فى

تاريخ الإنسانية، وتاريخها الحديث والمعاصر على وجه الخصوص.

أما الأمر الثانى فهو أن الثورات تأكل أبناءها . وتبين الفصول الخمسة التى يتضمنها هذا الكتاب هذه الحقيقة بما لا يدع مجالاً للشك. فيصدق هذا على حالة الثورة الإيرانية، تماماً كما حدث فى حالات ثورات سابقة فى مناطق أخرى من العالم مثل الثورة الفرنسية لعام ١٧٨٩، والثورة البلشفية فى روسيا لعام ١٩١٧، والثورة الشيوعية فى الصين لعام ١٩٤٩، والثورة المصرية فى يوليو ١٩٥٢، وغيرها أمثلة عديدة عبر العالم وعلى مدار أزمنة متوالية. فالثورة الإيرانية، مثلها مثل تلك الثورات الأخرى، التى بدأت ائتلافاً واسعاً عريضاً من قوى وشخصيات من مختلف أطياف العمل السياسى، سرعان ما بدأت رويداً رويداً فى التضحية بتلك الشخصيات واحداً بعد الآخر ودائماً تحت شعارات براقة تتصل بمبرر أو عذر يبدو مشروعاً بمنطق الثورة والثوار، مثل الحفاظ على نقاء الثورة وطهارة الثوار والعمل من أجل تحقيق أهداف الثورة ولهذا الغرض اتهام البعض بالتخاذل أو

حتى خيانة أهداف الثورة أو على أفضل تقدير عدم القدرة على استكمال مهامها. ورأينا هذا جلياً فى الفصلين الأول المتعلق بأول رئيس وزراء لإيران بعد انتصار الثورة المهندس محمد مهدى بازرجان، والرابع المخصص للدكتور أبو الحسن بني صدر أول رئيس للجمهورية الإيرانية الإسلامية، من هذا الكتاب.

أما الأمر الثالث فهو أن الثورات دائماً ما تنتهى بفصيل واحد يبسط سيطرته على السلطة فى فترة ما بعد انتصار الثورة. ففى المرحلة الأولى يتم اللجوء إلى خيارات حكومات التوافق الوطنى أو الجبهة الوطنية العريضة التى تعكس روح الإجماع الذى ميز مرحلة الثورة ذاتها من اشتراك مختلف القوى السياسية والفكرية والاجتماعية فيها وتعلن كافة القوى سعيها للحفاظ على الطابع الوطنى والجماعى العام للثورة، ولكن سرعان ما يتم تدريجياً التحول عن هذه المرحلة ونحو إقصاء الفصائل المشاركة فى الثورة واحداً تلو الآخر، ومن ثم انفراد فصيل واحد فى نهاية الأمر بالسلطة وبصياغة أسس وشكل وأهداف النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى

والثقافى الذى ينتج فى نهاية المطاف عن الثورة وينسب إليها، وكذلك شكل وطبيعة ووظيفة ودور المؤسسات التى تنشأ عن الثورة. وقد أظهرت مختلف فصول هذا الكتاب كيف حدث هذا فى سياق الثورة الإيرانية.

أما الأمر الرابع فهو أن كافة الثورات تشهد فى أعقاب انتصارها مباشرة ما يمكن أن نطلق عليه "ربيع الثورة" أى فترة بطبيعتها تزدهر فيها الحريات، سواء حرية التعبير أو حرية الإبداع الأدبى والفنى أو حرية التنظيم أو حرية الإعلام أو حرية التظاهر، وتصبح ممارسة هذه الحريات بلا سقف أو حدود وتسمح لكافة أطياف المجتمع اياً كانت درجة تواجدهم أو حجم تمثيلهم فى المجتمع أو تطرفهم فى هذا الاتجاه أو ذاك بممارسة هذه الحريات، ولا يبدو فى الأفق عادة نهاية لهذا "الربيع". إلا أنه فى واقع الأمر فإن هذه النهاية تأتى، إما بشكل سريع وغير متوقع وعبر إجراءات تقييدية من جانب السلطات الجديدة، أو بشكل تدريجى وعلى فترة ممتدة زمنياً وأيضاً بسبب سياسات مبرمجة متصاعدة من جانب السلطات الجديدة أو حتى بمبادرة ومطالبة من بعض من

قطاعات الشعب ذاته وبعض قواه الفكرية والسياسية الفاعلة التى تضيق ذرعاً مما تراه نتائج تفرزها هذه الحالة الثورية المستمرة والسماوات المفتوحة المتاحة لممارسة هذه الحريات على حالة استقرار الدولة أو على توافر الأمن بها أو على أوضاعها الاقتصادية أو حتى على الأمن القومى للدولة ومصالحها الوطنية العليا.

المحتويات

نبذة عن المؤلف

الدكتور وليد محمود عبد الناصر هو من أحد أبرز الخبراء المصريين والعرب المعنيين والمتخصصين في الشأن الإيراني وفي شأن الحركات الدينية، والإسلامية منها على وجه الخصوص، وقد حصل على البكالوريوس والماجستير في العلوم السياسية من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، كما حصل على ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة. وحصل على دبلوم العلاقات الدولية من معهد الدراسات الدولية بجنيف، ثم حصل على الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من جامعة جنيف. كما أنه رأس جمعية المصريين في سويسرا ما بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٩ وأصدر ورأس تحرير دوريتها الفصلية "شروق". كذلك شارك بأوراق في العديد من المؤتمرات السياسية والاقتصادية والعلمية والأكاديمية التي نظمتها جامعة الأمم المتحدة بطوكيو والاتحاد الأوروبي

ومنظمة المؤتمر الإسلامى ووزارات خارجية اليابان والبحرين وكندا والجمعية البريطانية لدراسات الشرق الأوسط والجمعية الأوروبية لدراسات الشرق الأوسط والجمعية الفرنسية للدراسات العربية والإسلامية والجمعية الأمريكية لدراسات الشرق الأوسط والجمعية السويسرية لدراسات الشرق الأوسط والحضارة الإسلامية ومعهد الدراسات الأوروبية بجنيف ومنتدى التفاعل العربى الأوروبى بنيقوسيا والأكاديمية المتوسطية للدراسات الدبلوماسية بمالطة وغيرها. كذلك حاضر فى الكثير من جامعات مصر وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان مثل جامعتى القاهرة وحلوان وجامعتى جنيف ولوزان وجامعات بوسطون ومريلاند والجامعة الأمريكية بواشنطن وجامعات ميجى وطوكيو وأكيتا الدولية وسوكا وكومازاوا باليابان، كما قام بالتدريس فى قسم العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة. وللمؤلف، بالإضافة إلى الكتب المذكورة فيما بعد أكثر من ٤٠٠ دراسة ومقال منشورة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية فى مجالات سياسات الشرق الأوسط والعلاقات الدولية والقانون

الدولى والعلاقة بين الدين والسياسة وحوار الحضارات والاقتصاد السياسى وغير ذلك. والمؤلف عضو فى المجلس المصرى للشئون الخارجية وفى اتحاد كتاب مصر وفى هيئة مستشارى مجلة "ما بعد" التى تصدرها جمعية العاملين المصريين السابقين فى الأمم المتحدة، كما شغل عضوية لجنة العلوم السياسية بالمجلس الأعلى للثقافة ومجلس مستشارى مجلة "الدبلوماسى" التى يصدرها النادى الدبلوماسى المصرى.

هذا الكتاب

تشهد إيران وشعبها والعالم الإسلامى والعالم بأسره هذه الأيام الذكرى ٣٣ لثورة فبراير ١٩٧٩ الإيرانية ذات الأثر الواسع على مجريات الأمور داخل إيران وفى محيطيها الإقليمى والدولى. كما تتزامن الذكرى هذا العام مع ثورات الربيع العربى مما يطرح إمكانية المقارنة مع الحالة الإيرانية بأوجه الشبه والاختلاف، وكذلك بالاستفادة من تجربة الثورة الإيرانية من حيث أوجه الإخفاق من جهة وطبيعة النجاحات من جهة ثانية ومدى التحديات والفرص من جهة ثالثة.

ويتناول هذا الكتاب خمس شخصيات لم تنل حظها من العرض والمعالجة، خاصة فى وقتنا الراهن، بالرغم من أدوارها المؤثرة فكرياً وسياسياً فى مسيرة الثورة الإيرانية، سواء فى مرحلة إرهاصاتها أو انطلاق شرارتها أو مسيرتها أو انتصارها أو مرحلة بناء الدولة الجديدة ومؤسساتها.

وحرص المؤلف، وهو الخبير وأحد أبرز المتخصصين منذ أكثر من ثلاثة عقود فى الشأن الإيرانى وفى شأن التيارات الدينية عموماً، والإسلامية منها خصوصاً، عبر الكتاب على الابتعاد عن الانسياق إلى أى تفسيرات ذاتية للشخصيات محل البحث أو مواقفها وسعى للتحلى بالموضوعية والمنهج العلمى.

وكان لكل من هذه الشخصيات إسهاماً، إن إيجاباً أو سلباً، فى حركة الأحداث وأنماط التفاعلات وطبيعة الفعاليات المرتبطة بجدليات الثورة الإيرانية مداً وجزراً. وفى إطار هذا التناول للشخصيات وتأثيرها سيتم بالتأكيد تناول السياق الموضوعى لتطور الثورة ومعطياتها، بما يسهم فى طرح صورة شاملة ومتعددة الأبعاد لمستويات البحث وأصعدة الحركة، وبعيدة عن السطحية أو الانفعالية، تتضمن معلومات أساسية عن شخصيات إيرانية شاركت في صناعة أحداث هامة أثرت على مسار الشعب الإيرانى وثورته، خاصة من منظور المسائل المثارة في هذا الكتاب والمنسوبة إلى الشخصيات محل الدراسة.

وللكتاب فائدة التعريف بالشخصيات الواردة فيه، للأجيال الجديدة من النشء والشباب المصرى والعربى، الذين إما لا يعرفون شيئاً عن تلك الشخصيات ودورها، أو ما يعرفونه لا يرقى لأهمية هذه الشخصيات. ولا يزعم المؤلف تساوى هذه الشخصيات فى القيمة أو الدور، ولكن كلاً منها قدم ما يستحق عليه عرضاً وتحليلاً وتقييماً يتضمن التعريف بهذا الدور لجمهور القراء باللغة العربية.

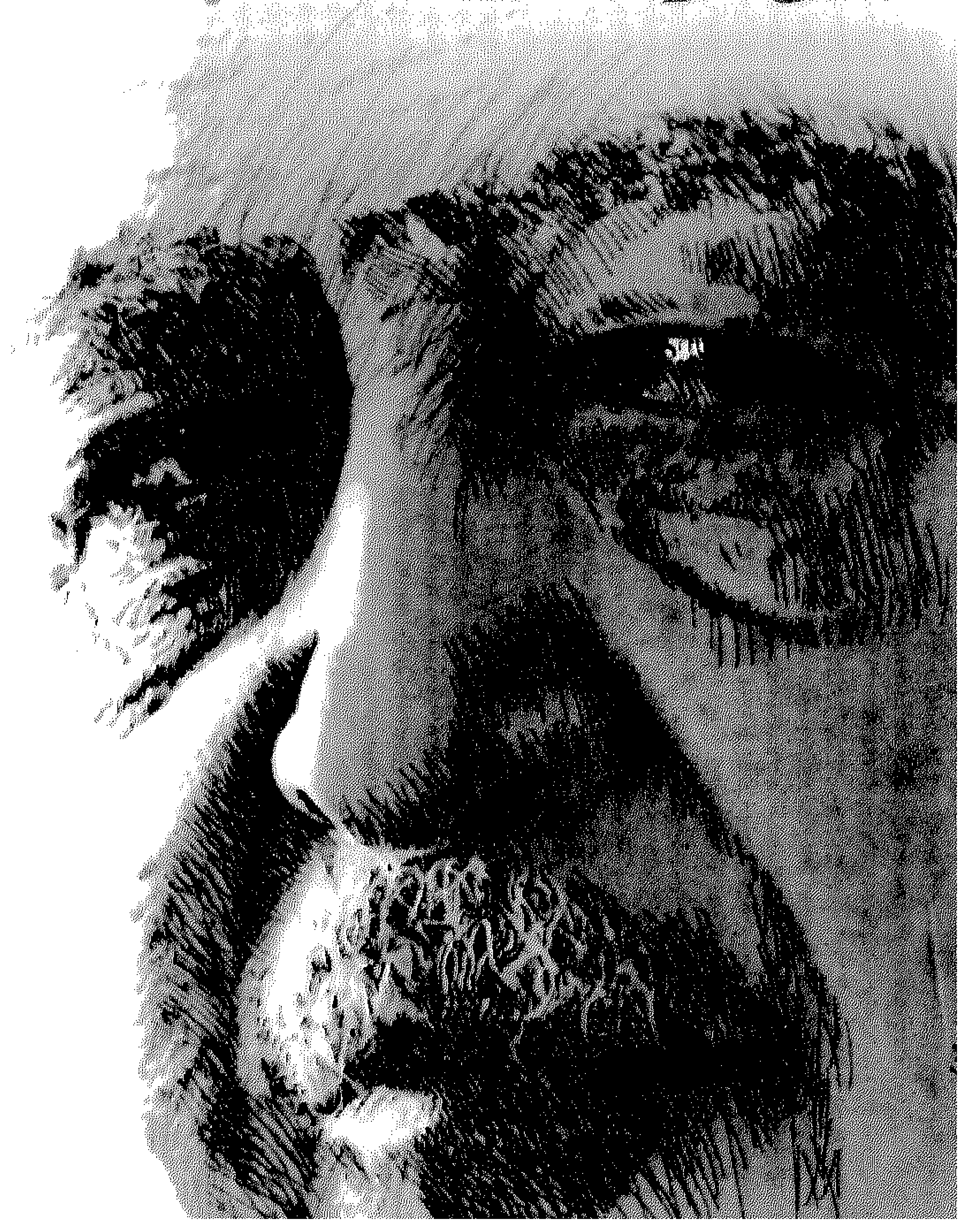
رقم الإيداع
٢٠١٢/٣١١١
I.S.9.N
977-07-1526-3

الهلال

رجائى عطية

حكيم الثقافة والقانون

ملف خاص



روايات مصرية للجيب

شلال متدفِّق من الروايات



المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع 10 ، 16 ش كامل صدقى الفجالة ،
4 ش الإسحاقى بمنشية البكرى روكسى مصر الجديدة - القاهرة - ت : 26823792 - 25928202 - 22586197
فاكس - 202/25966650 ج.م.ع ، 4 ش بدوى محرم بك - الإسكندرية ت : 03/4970840 - 03/4970850